الأسباب الجذرية للنزوح:

انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والهجرة الدولية

برنامج الأغذية العالمي

WFP

wfp.org/ar

مايو/أيار

المحتويات

شكر وتقدير **4**

موجز تنفيذي **5**

القسم 1: المقدمة والمنهجية **10**

القسم 2: الاتجاهات والديناميات العالمية والإقليمية للهجرة الدولية والنزاع **12**

1.2 اتجاهات الهجرة 13

2.2 النزاع المسلح 18

القسم 3: الدوافع العالمية للهجرة الدولية **20**

1.3 نظرة عامة 21

2.3 محدِّدات الهجرة الدولية 24

3.3 محدِّدات تدفق اللاجئين إلى الخارج 24

4.3 محدِّدات النزاع المسلح 24

القسم 4: أصوات المهاجرين – الدوافع والآثار والديناميات **26**

1.4 مقدمة 27

2.4 اللاجئون السوريون في الأردن، ولبنان، وتركيا 30

1.2.4 الخلفية 31

2.2.4 سُبل العيش والأمن الغذائي قبل الأزمة 31

3.2.4 اندلاع النزاع والعنف 32

4.2.4 الأثر على سُبل العيش والأمن الغذائي 33

5.2.4 رحلات الهجرة 35

6.2.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل 40

3.4 الأفغان والسوريون في اليونان 42

1.3.4 الخلفية 43

2.3.4 النزاع المؤثر على سُبل العيش والأمن الغذائي في أفغانستان 44

3.3.4 سُبل العيش والأمن الغذائي بين الأفغان 45

4.3.4 رحلات الهجرة 45

5.3.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل 49

4.4 المهاجرون في إيطاليا 50

1.4.4 الخلفية 51

2.4.4 سُبل العيش والأمن الغذائي في البلدان الأصلية 52

3.4.4 رحلات الهجرة 53

4.4.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل 57

5.4.4 الاستنتاج – الدوافع الرئيسية للهجرة ودور الأمن الغذائي من منظور المهاجرين 58

القسم 5: الاستنتاجات والتوصيات **60**

1.5 الاستنتاجات 61

2.5 التوصيات 64

الملاحق **66**

الملحق الأول-ألف: النموذج 66

الملحق الأول-باء: البيانات 67

الملحق الأول-جيم: استراتيجيات التقدير والنتائج 68

المراجع **74**

شكر وتقدير

هذه الدراسة أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم معالمها في برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (**البرنامج**)، بتوجيه من Husain Arif، كبير الاقتصاديين في **البرنامج** ونائب مدير شعبة السياسات والبرامج. وقد ساهم في هذه الدراسة كل من Claudia Poe Ah،
وKuol Deng Biong Luka، وBottone Rossella،
وGloria Di Calogero، وFrappier Katrina، وGiuffrida Valerio،
وTefera Nigussie، وTwose Aysha، وSandström Susanna،
وSignorini Cecilia.

ويودّ **البرنامج** أن يتوجّه بالشكر الخاص إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مشاركتها ودعمها. ونحن نقدِّر التعاون والمناقشات مع كل من Woode George، وSanders Craig، وGatchell Valerie من مفوضية شؤون اللاجئين في جنيف، وJaquemet Stephane وClerici Riccardo من مفوضية شؤون اللاجئين في إيطاليا، وLeclerc Philippe، وLepri Giovanni، وMcBrien Maureen من مفوضية شؤون اللاجئين في اليونان.

وبالمثل فإننا نُعرب عن امتناننا للدعم الذي قدمه كل من Moscarelli Simona، وMatarese Serena، وAbbate Giovanni من المنظمة الدولية للهجرة. ويُعرب **البرنامج** أيضاً عن امتنانه وتقديره للدعم والخبرة والبيانات التي قدّمتها منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومنظمة إنقاذ الطفولة، واتحاد الجمعيات الخيرية (Misericordie).

وكان الإصغاء لأصوات المهاجرين من بين العناصر الأساسية لهذه الدراسة. وقد تيسّرت هذه العملية بفضل المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في الأردن، ولبنان، وتركيا. ونتوجّه بشكر خاص إلى Erin Carey ودينا فهمي على دعمهما للاستقصاء الهاتفي عن بُعد. ويُعرب **البرنامج** عن امتنانه أيضاً لحكومتي إيطاليا ولبنان على منحهما حق الدخول لمراكز استقبال المهاجرين.

قبل كل هذا، يودّ **البرنامج** أن يتقدَّم بخالص الشكر للمهاجرين واللاجئين الذين تقاسموا قصصهم وتجاربهم الشخصية. فما كان لهذه الدراسة أن تتحقّق لولا مساهماتهم.

موجز تنفيذي

حدثت في السنوات الأخيرة طفرة في الهجرة الدولية، ليصل المجموع إلى 244 مليون شخص في عام 2015.[1] وقد سجَّل التشرد القسري أيضاً رقماً قياسياً إذ بلغ 65.3 مليون مشرّد على نطاق العالم بنهاية عام 2015 – بمن فيهم اللاجئون، والمشرَّدون داخلياً، وملتمسو اللجوء. ورغم أن الأعداد المطلقة زادت خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، فقد ظلت أعداد المهاجرين كنسبة مئوية من مجموع سكان العالم مستقرة عند نسبة 3 في المائة.

ويبقى معظم المهاجرين داخل قاراتهم – فقرابة تسعة من بين كل عشرة مهاجرين أفريقيين يستقرون في القارة الأفريقية، بينما يظل ثمانية من بين كل عشرة مهاجرين آسيويين في آسيا. ويُعَدّ التشرُّد القسري في أغلب الأحوال قضية خارج البلدان الغنية: فتسعة من بين كل عشرة لاجئين تستضيفهم بلدان منخفضة أو متوسطة الدخل.

وقد أجرى برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، بوصفه جهة فاعلة دولية تتصدّى لانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين وغيرهم من المهاجرين، دراسة بحثية لتحديد الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي في الهجرة عبر الحدود. ونظراً لندرة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، سعت دراسة **البرنامج** إلى الإجابة على بعض الأسئلة التالية: ما الذي يُرغم الناس على مغادرة ديارهم؟ وما هو الدور الذي يقوم به انعدام الأمن الغذائي في الهجرة؟ وهل هذه العوامل شائعة لدى جميع المهاجرين الدوليين، أم هل هناك أسباب جذرية فريدة تدفع السكان المهاجرين إلى الرحيل عن ديارهم؟

وقد استخدَمت الدراسة طُرق بحث كمّية ونوعية. وعقد **البرنامج** مناقشات جماعية مركزة مع مهاجرين من عشرة بلدان مختلفة في اليونان، وإيطاليا، والأردن، وتركيا، ولبنان. وقد وفّرت مثل هذه المناقشات روايات من مصادرها الأولى عن عملية اتخاذ القرار بشأن المغادَرة، وقدَّمت معلومات قيّمة عن الحالة في بلدان المنشأ، ومسبّبات الهجرة، والطرق المتخذة، والنوايا في المستقبل. وفي محاولة للتحقق من دقّة البيانات التي جُمعَت من المناقشات الجماعية المركزة، أجرى **البرنامج** استقصاءات هاتفية مع أسر اللاجئين في الأردن، ولبنان، وتركيا.

وكان من بين المشاركين في الدراسة لاجئون من شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، وآسيا والشرق الأوسط، بينما كان أكبر عدد من المجيبين قادمين من أفغانستان، وبنغلاديش، والعراق، ونيجيريا، والسنغال، والسودان، وسوريا وغامبيا.

التعاريف

تستخدم الدراسة تعاريف المنظمة الدولية للهجرة: فالمهاجر هو "أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة ما بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بصرف النظر عن: (1) الوضع القانوني للشخص؛ (2) أو ما إذا كان الانتقال طوعياً أو قسريا؛ (3) أو أسباب الانتقال؛ أو (4) طول مدة البقاء." وتشير الهجرة الدولية إلى الهجرة الخارجية القصيرة الأجل، أو المؤقتة، أو الدائمة.

ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فإن اللاجئ هو شخص فَرّ من بلده بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد وينبغي ألّا يُعاد إلى بلد يواجه فيه تهديدات خطيرة على حياته أو حريته. ويُعرّف القانون الدولي اللاجئين ويكفل حمايتهم.

وحيثما يُستخدَم مصطلح "مهاجر" في التقرير، فإنه يشير إلى جميع المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون.

[1] الأمم المتحدة، 2016.

النتائج الرئيسية والاستنتاجات

مع أن الدافع الأوّلي للهجرة قد يختلف باختلاف السكان والبلدان والسياقات، فإن المهاجرين يميلون إلى البحث عن نفس الهدف الأساسي، وهو توفير الأمن وظروف معيشية مناسبة لأسرهم ولأنفسهم. وعلى سبيل المثال، أكّد كل مشارك سوري تقريباً في الدراسة رغبته بقوة في العودة إلى سوريا إذا استقرت الأوضاع وساد الأمن.

ووجدت دراسة **البرنامج** أن البلدان التي تواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى النزاع المسلح، تشهد أكبر هجرة خارجية للاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي، عندما يقترن بالفقر، يزيد من احتمال النزاعات المسلحة وشدتها؛ وهو أمر له آثار واضحة بالنسبة لتدفُّقات اللاجئين إلى الخارج. ويقدِّر **البرنامج** أن تدفقات اللاجئين إلى الخارج لكل 000 1 من السكان تزيد بنسبة 4.0 في المائة في كل سنة إضافية من سنوات النزاع، وتزيد بنسبة 9.1 في المائة لكل نسبة مئوية من الزيادة في انعدام الأمن الغذائي. واتضح أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي كان من بين المحدِّدات الهامة لنشوب النزاع المسلح وكثافته.

وتبيَّن أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي كان أحد عوامل "الدفع" الحاسمة التي تحرِّك الهجرة الدولية، إلى جانب عدم المساواة في الدخل، والنمو السكاني، ووجود شبكات راسخة للهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الهجرة ذاتها يمكن أن تكون سبباً لانعدام الأمن الغذائي، نظراً لانعدام فُرص توليد الدخل وظروف السفر غير المواتية طوال الرحلة، بالإضافة إلى تكاليف النقل المعوِّقة في أغلب الاحتمالات.

فما أن تبدأ رحلة المهاجر، يصبح الأمن الغذائي والاقتصادي من بين العوامل الهامة التي تحدّد قراره بشأن مواصلة الرحلة أو الاستقرار في أول مكان مأمون نسبيا. أمّا الرحلة المتتالية فتكون بدافع رغبة مشتركة في الاستقرار وتوفر سُبل كسب عيش مأمونة. وهذا ينطوي على آثار واضحة بالنسبة لصناع السياسات الذين يسعون إلى الحدّ من الرحلات البرية والبحرية الخطرة التي يُضطَر كثير من المهاجرين إلى القيام بها.

وقد أفاد نصف السوريين المقيمين في الأردن ولبنان تقريباً بأنهم يفضّلون الرحيل إلى بلد آخر، مشيرين إلى عدم وجود فُرص اقتصادية وإلى انخفاض مستويات المساعدة المقدمة.

أما في تركيا، حيث تُعتبر الظروف مواتية بشكل أفضل، فإن ربع المهاجرين السوريين فقط يعتزمون الرحيل. وتحدَّث المهاجرون الذين قضوا وقتاً في ليبيا عن تجربتهم البائسة هناك حيث أرغمت الظروف الرديئة الكثيرين منهم على مواصلة رحلتهم المتتالية.

أمّا بالنسبة للمهاجرين من بنغلاديش وشرق وغرب أفريقيا، فإن انعدام الأمن الغذائي ومحدودية الموارد تُعتَبر من الدوافع الرئيسية للهجرة الخارجية، في حين أن الافتقار إلى الأمان والأمن كان من مسبّبات الهجرة من أفغانستان وسوريا. وقد أفاد كثير من الأفغان والسوريين بأن النزاع المستمر قد قضى على فُرص العمالة والوصول إلى الأسواق، مما أدّى إلى استنزاف الأصول. ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي من بين العوامل المؤدية إلى الهجرة من أفغانستان وسوريا.

ووجدت الدراسة أن الدافع للهجرة يمكن أن يؤثّر على حجم الأسرة أو المجموعة التي تسافر. وعلى سبيل المثال، وجد **البرنامج** أن المهاجرين الذين يفرّون من النزاع يقومون بذلك عادة كوحدة أُسرية. ولدى الوصول إلى مكان مأمون نسبيا، فإنهم يقررون البقاء، ويُرسل بعضهم فرداً من الأسرة (وعادة أحد الشباب) في مهمة استطلاعية بحثاً عن مكان نهائي يمكن أن يجمع شمل الأسرة، وعن إمكانية البحث عن مكان للإقامة على المدى الأطول. وعلى العكس من ذلك، فإن المهاجرين الذين يرحلون أساساً لأسباب اقتصادية (وأغلبهم أيضاً من الشباب)، فإنهم يهاجرون عادة بمفردهم دون أن تكون لديهم النيّة لأن يلحق بهم أفراد آخرون من أسرهم.

وثمة حقيقة هامة توصَّلت إليها الدراسة وهي أن المهاجرين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهواتف النقالة، وأن استخدام هذه التكنولوجيا أحدث ثورة في تدفق المعلومات. وهذا التواصل يوفِّر للمهاجرين معلومات دقيقة وفي الوقت الحقيقي تمكّنهم من اتخاذ قرارات بشكل أفضل عن المسارات التي يسلكونها. وجوانب أخرى تتعلق برحلتهم.

التوصيات الرئيسية

وجدت الدراسة أن الأمن الغذائي يُعتبر أحد العوامل الحاسمة التي تؤثّر في الهجرة الدولية. وتنطوي هذه النتائج على آثار بعيدة المدى بالنسبة **للبرنامج**، وشركائه، والجهات الفاعلة الإنسانية المعنية. وعلى ضوء هذا البحث، فإن التوصيات التالية توجَّه إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالاستعداد والاستجابة للهجرة الدولية ونتائجها.

- المطلب الرئيسي للاجئين بشكل عام هو التماس مساعدة دولية لضمان وضع نهاية للأعمال العدائية حتى يتمكّنوا من العودة إلى بلدانهم ويبدؤوا عملية إعادة بناء حياتهم وسُبل عيشهم. ويتمثل شاغلهم الأول في تجنُّب خسارة الترابط بين الأجيال مع نمو الأطفال بدون خدمات أساسية بما في ذلك التعليم.

- يجب توفير ما يكفي من الدعم المعيشي والاجتماعي بما في ذلك المساعدة الغذائية للسكان المشردين داخلياً في بلدانهم أو الذين أُرغموا على الرحيل إلى بلدان مجاورة كلاجئين هرباً من النزاع والحرب. وتوضِّح الدراسة أن غالبية اللاجئين يفضّلون البقاء قريباً من أماكن نشأتهم في بيئات مألوفة من الناحية الثقافية والاجتماعية. وهؤلاء لا يميلون للقيام برحلات شاقة وطويلة لها نهايات غير مؤكّدة إلى أماكن غير مألوفة مع اختلافات لغوية وثقافية ودينية واجتماعية واسعة. ويُعتبر تقديم المساعدة في أماكن مأمونة وقريبة من أماكن نشأتهم حلاً عملياً من شأنه أن يقلّل من تدفّقات الهجرة المتتالية باعتبار ذلك من بين استراتيجيات البقاء، ويؤدّي إلى المزيد من التدخلات الإنسانية الفعّالة من حيث التكلفة، ويحقق المزيد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. ونظراً للمناخ الجغرافي السياسي الراهن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركّز جهوده على أفريقيا والشرق الأوسط باعتبارهما من المناطق التي يُحتَمَل أن تظلّ مصدراً للمهاجرين الدوليين هرباً من النزاع في أغلب الأحوال.

- في المناطق التي تقيم فيها تدفقات كبيرة من المشرّدين، ينبغي أيضاً تقديم الدعم للأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية المضيفة. فكثير من المجتمعات المحلية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد استقبلت أعداداً كبيرة على نحو غير متناسب من اللاجئين على فترات ممتدة من الزمن، مما فرض عبئاً ثقيلاً على بنيتها التحتية وعلى خدماتها العامة. كما أن عدم تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية المضيفة في مثل هذه الظروف يؤجج العداء والنزاع مع مجتمعات اللاجئين، وهو ما يتفاقم بمرور الوقت ويسبّب اضطرابات في خدمات الدعم بصورة أكثر خطورة. ونظراً لقلة الدراسات في هذا المجال، فإنه يوصى بمواصلة تحليل الآثار الاجتماعية والسياسية والمالية للهجرة الدولية على المجتمعات المحلية المضيفة.

- تعتبر المطالبة بسياسات ونُهُج موحّدة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالاستجابة للهجرة الدولية من الأمور الحاسمة. كما أن تنفيذ سياسات مترابطة وموحّدة للاجئين بين البلدان المضيفة وبلدان العبور مع معايير متسقة خاصة بالتعامل مع اللاجئين، والفوائد، واستمرار المساعدة، ومبادئ عامة للمعاملة يمكن أن يساعد على التقليل من تفضيل اللاجئين لبلدان معيَّنة، وكبح اتجاه المهاجرين نحو 'المقارنة بين البلدان' عند اختيار الوجهة المقصودة. وسيتطلّب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الأمم المتحدة، ومبادرة الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية مشتركة للتعامل مع الهجرة استثمارات مستنيرة بشكل أفضل ومستندة إلى أدلّة بحيث تؤدّي إلى طُرق أكثر فعالية لمواجهة تحدّيات الهجرة الخارجية.

- ينبغي الاضطلاع ببحوث إضافية عن اتجاهات الهجرة الدولية، لزيادة فهم التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والعوامل الأخرى التي تُرغِم الناس على مغادرة ديارهم. وهذا يتضمّن تعميق معرفة كيف تغيَّرت عمليات اتخاذ القرار لدى جموع اللاجئين والمهاجرين مع حصولهم على تكنولوجيات الهواتف النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما أن زيادة فهم كيفية حصول المهاجرين الدوليين على البيانات في الوقت الحقيقي واستخدامها يمكن أن يحسِّن تنوير الاستجابة لعمليات التشرد الواسعة النطاق، وأن يتيح فرصة كبيرة للتواصل مع أناس كان يصعب الوصول إليهم قبل ذلك.

القسم 1

المقدمة والمنهجية

تُعتبر الهجرة الدولية[2] من الظواهر الطويلة الأمد في الحضارة الإنسانية، إذ أنها تُشكل الأمم والهويات على نطاق العالم. غير أنه حدثت في السنوات الأخيرة طفرة كبيرة في الهجرة الدولية، ليصل المجموع إلى 244 مليون شخص في عام 2015[3] كما سجَّل التشرّد القسري رقماً قياسياً، إذ بلغ 65.3 مليون مشرَّد على نطاق العالم بنهاية عام 2015، بمن فيهم لاجئون ومشردون داخلياً، وملتمسو اللجوء. ويُعتَبر هذا أعلى عدد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

غير أن التنقُّل يُعتبر أحد السمات الهامة لهذا العالم المعولَم. ومن المحتمَل أن يتزايد الاتجاه الحالي نظراً لوجود أوجه كثيرة ومستمرة من التفاوت الاقتصادي على نطاق العالم (البنك الدولي، 2016؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2015). وتُعتبر الفرص الاقتصادية المحسَّنة من عوامل الجذب الرئيسية: وتُعتبر الهجرة نتيجة للفجوة في الدخول بين البلدان (Collier، 2013). وتُعتَبر أوجه التفاوت الديمغرافي، مثل سكان أوروبا المتقدِّمين في السن والآخذين في التناقص، وسكان أفريقيا الشباب والمتزايدين من العوامل التي تضاعف من أوجه التفاوت (Sachs، 2016). كما أن وجود وحجم المغتربين من بلد المنشأ في البلد المضيف يُعتبر أيضاً من بين عوامل الجذب الهامة. ويمكن أن تكون عوامل الدفع التي تسبب أو تساهم في الهجرة أو التشرد عوامل هيكلية و/أو خطيرة (جامعة الأمم المتحدة – المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي (WIDER-UNU)، 2016؛ وAngenendt وآخرون، 2016). وتشمل الأسباب الهيكلية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية، والتدهور البيئي، بينما تشمل الأسباب الخطيرة للتشرد النزاعات المسلحة والعنف والقلاقل المدنية.

وبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بوصفه أحد الجهات الفاعلة الدولية في التصدّي لانعدام الأمن الغذائي بين المهاجرين، قد اضطلع بهذه الدراسة لتحديد الدور الذي يمكن أن يقوم به الأمن الغذائي في الهجرة الدولية. والهدف الرئيسي هو فهم ديناميات الأمن الغذائي في سياق الهجرة الدولية الناجمة عن النزاعات في بلدان المنشأ وبلدان "العبور". وبينما يمكن أن يقوم الأمن الغذائي بدور في إحداث الهجرة، فإن الهجرة في حدّ ذاتها يمكن أن تسبِّب انعدام الأمن الغذائي وتؤثّر في قرار المهاجر بمواصلة الرحلة.

وتُعتبر العلاقة بين النزاع المدني، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد. فالنزاعات يمكن أن تحدّ من الحصول على الأغذية ولكنها تدمِّر أيضاً البنية التحتية والأراضي الزراعية. وإذا انحرفت الاستثمارات عن برامج الصحة والتعليم والزراعة والبيئة واتجهت إلى الإنفاق العسكري، فإن الآثار الطويلة الأجل على الأمن الغذائي يمكن أن تكون سلبية. وعلاوة على ذلك فإن إبقاء الناس تحت الحصار وفرض عقوبات اقتصادية على مناطق النزاع يمكن أن يفاقم من انعدام الأمن الغذائي. وفي حين يُعتبر النزاع المدني أحد الأسباب المؤكدة لانعدام الأمن الغذائي، فإن العلاقة التبادلية بينهما تُعتَبر معقّدة وغامضة على حد سواء (Brinkman وHendrix ، 2011). غير أنه يبدو أن انعدام الأمن الغذائي يزيد بدرجة كبيرة من خطر النزاع (منظمة الأغذية والزراعة، 2010)، ويؤدّي في بعض الحالات إلى قلاقل مدنية (Brinkman وHendrix، 2011). وعموماً، فإن الآثار المجتمعة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي على الهجرة الدولية ليست مفهومة جيدا. ويقدِّم **البرنامج** (2015) بعض الأدلّة على ذلك، ولكن الدراسة تقتصر على بلدان قليلة في أمريكا اللاتينية وتركّز فقط على النزاع المحلي. ويتضح من الدراسات أن الأُسر التي تعيش في مناطق النزاع العنيف تتبنّى استراتيجيات مختلفة لسُبل العيش من أجل الحفاظ على أمنها الغذائي: وتُعتبر الهجرة الدولية واحدة من هذه الاستراتيجيات (Snorek وآخرون، 2016). وربما لا يؤدّي النزاع المسلح بالضرورة إلى الهجرة الخارجية، ولكنه يؤثّر على استراتيجيات سُبل العيش التي تؤثّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قرارات الهجرة.

وتعتمد هذه الدراسة نُهُجاً مختلفة. ويتناول التحليل الكلي الكمّي عن الدوافع العملية للهجرة الدولية العلاقة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي وأثرهما على الهجرة الدولية، ويتبنّى هذا التحليل نَهج Naudé (2008) وCollier وHoeffler (2004). وتستطلع الدراسة الكمّية أيضاً أثر انعدام الأمن الغذائي والهجرة الدولية واحتمالات نشوب نزاعات مسلحة وشدتها. وترد نتائج هذه الدراسة الكمّية في القسم 3. وقد عُقدَت أيضاً مناقشات جماعية مركزة مع مهاجرين ولاجئين في اليَونان، وإيطاليا، والأردن، وتركيا، ولبنان. وتقدِّم هذه المناقشات، التي ترد في القسم 4، روايات من مصادرها الأولى تتعلق بعملية اتخاذ القرار بشأن المغادرة، وتوفِّر معلومات قيِّمة عن الحالة في بلدان المنشأ، ومسببات الهجرة، والطرق المتخذة، والنوايا في المستقبل. وفي محاولة لإثبات صحة البيانات المجمَّعة من المناقشات الجماعية المركزة، أجرى **البرنامج** استقصاءات أسرية بالهواتف النقالة بين اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا.

[2] تستخدم الدراسة تعريف المنظمة الدولية للهجرة: فالمهاجر هو 'أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة ما بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بصرف النظر عن: (1) الوضع القانوني للشخص؛ (2) أو ما إذا كان الانتقال طوعياً أو قسريا؛ (3) أو أسباب الانتقال؛ أو (4) طولِ مدة البقاء.' وتشير الهجرة الدولية إلى الهجرة الخارجية القصيرة الأجل، أو المؤقتة، أو الدائمة. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فإن اللاجئ هو كل شخص فَرّ من بلده بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد وينبغي ألّا يُعاد إلى بلد يواجه فيه تهديدات خطيرة على حياته أو حريته. وحيثما يُستخدَم مصطلح 'مهاجر' في التقرير، فإنه يشير إلى جميع المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون.

[3] الأمم المتحدة، 2016.

القسم 2

الاتجاهات والديناميات العالمية والإقليمية للهجرة الدولية والنزاع

1.2 اتجاهات الهجرة

إن الكشف عن بعض الحقائق الرئيسية المتعلقة بالهجرة الدولية الطوعية والقسرية يمكن أن يساعد على فهم القضايا المطروحة للنقاش. ففي عام 2015، سجَّل عدد المهاجرين الدوليين، بمن فيهم اللاجئون، رقماً قياسياً بلغ 244 مليوناً، و3.21 مليون على الترتيب – ويمثل زيادة بنسبة 41 في المائة و37 في المائة منذ عام 2000 (الشكل 2-1). وفي الفترة بين عامي 2005 و2015، بينما زادت الهجرة الدولية بنسبة 27 في المائة بشكل عام، زاد عدد اللاجئين بنسبة وصلت إلى 66 في المائة. وكان العامل الرئيسي الذي ساهم في زيادة عدد اللاجئين في الفترة ما بين عامي 2010 و2015 يرجع إلى الحرب في سوريا. وباستثناء سوريا، فإن الزيادة في الفترة من نهاية عام 2011 إلى منتصف عام 2015 كانت ستصل إلى نصف مليون لاجئ فقط (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016، جامعة الأمم المتحدة – المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، 2016).

وعلى الرغم من هذه الطفرة، استقرت نسبة المهاجرين الدوليين عند 3 في المائة من مجموع سكان العالم، وهي نسبة لم تتغيَّر إلى حد كبير منذ قرن مضى (المنظمة الدولية للهجرة، 2015). وغالبية هؤلاء المهاجرين لم يُشرَّدوا بصورة قسرية. وقد وصلت نسبة اللاجئين بين العدد الكلي للمهاجرين الدوليين – نحو 13 في المائة في عام 1990 – إلى 9 في المائة في عام 2015، واستقرت هذه النسبة تقريباً طوال الخمسة عشر عاماً الماضية. وبعبارة أخرى، فقد زاد عدد اللاجئين من حيث القيمة المطلقة ولكنه انخفض من حيث القيمة النسبية. وفي 80 في المائة من بلدان المنشأ، لم يرحل أكثر من 90 في المائة من السكان (البنك الدولي، 2016). أي أن معظم الناس ظلّوا في أماكنهم. أمّا في سوريا فقط، فقد تجاوزت نسبة المشردين قسراً 50 في المائة من السكان.

وقد يحجب هذا الاتجاه العام في الهجرة الدولية التفاوت الإقليمي الذي يعكس خصائص فريدة. فخلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، زادت الهجرة الوافدة الدولية بدرجة كبيرة في آسيا، واعتباراً من عام 2015، تجاوز مستوى الهجرة هناك نظيره في أوروبا، وهي المنطقة الرئيسية لاستضافة المهاجرين (الشكل 2-2). وكانت هناك أيضاً زيادة كبيرة في الهجرة الدولية إلى أمريكا الشمالية، تليها أفريقيا. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوقيانوسيا، كان هناك اتجاه مستقر للهجرة المتتالية.

الشكل 1.2: الهجرة الدولية واللاجئون (بالملايين)

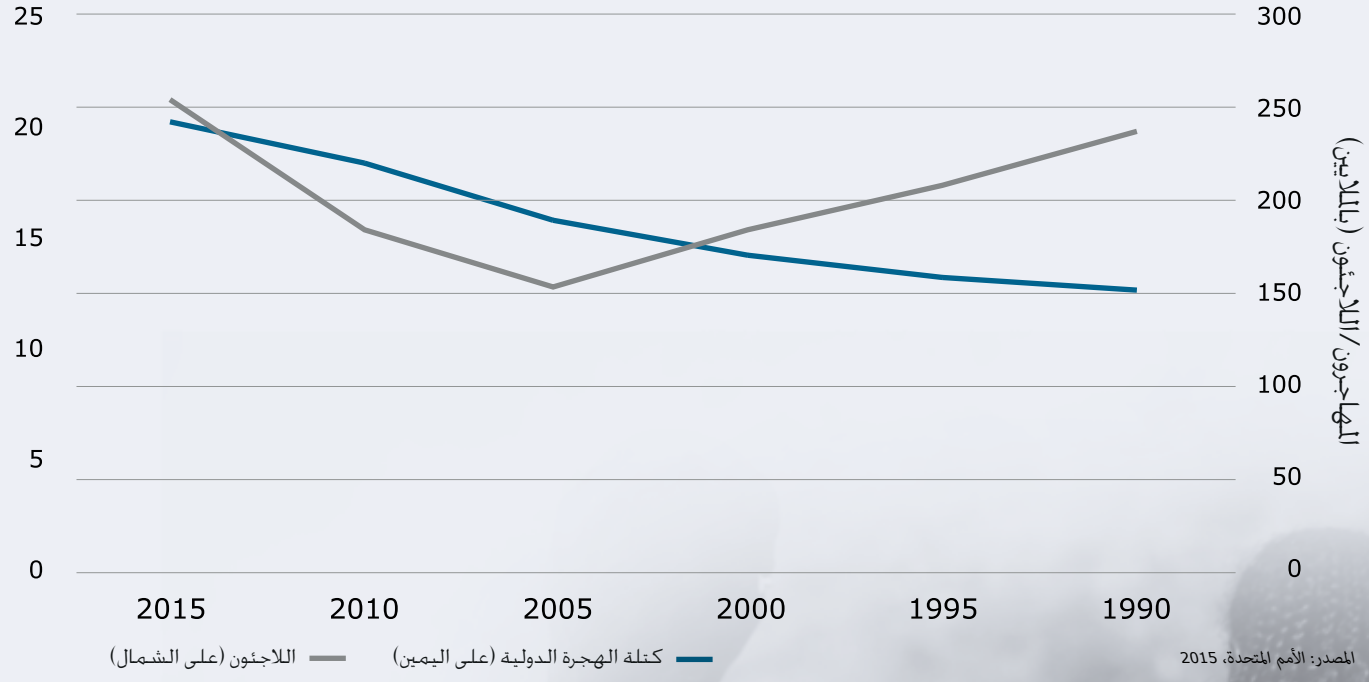

المصدر: الأمم المتحدة، 2015

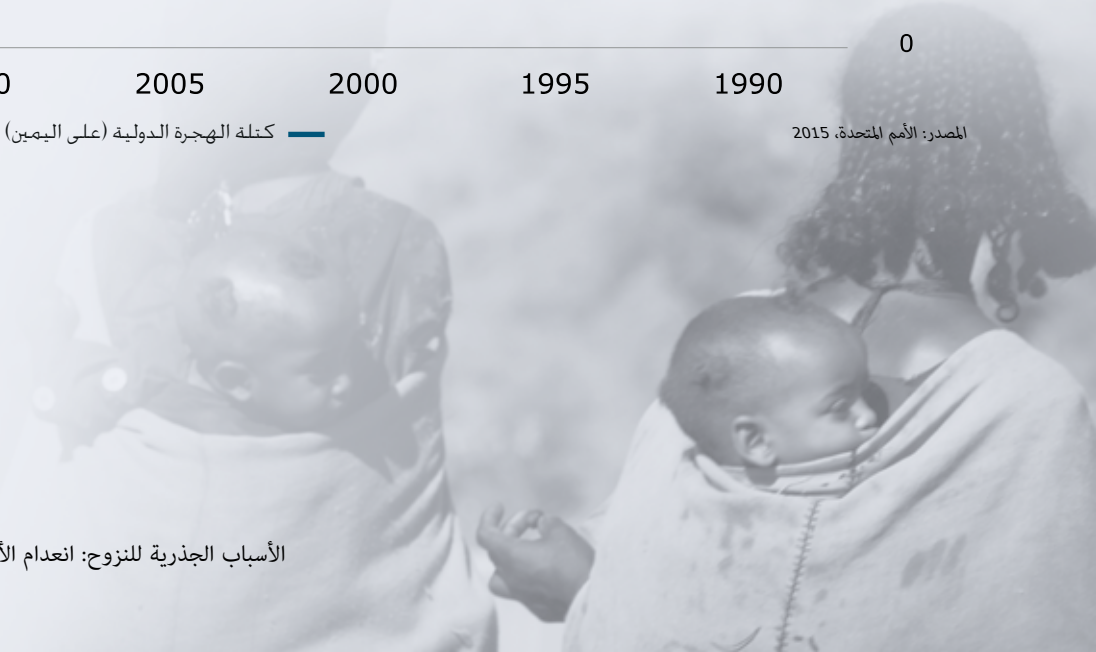

الشكل 2.2: اتجاه الهجرة الدولية حسب الإقليم (بالملايين)، 2000-2015

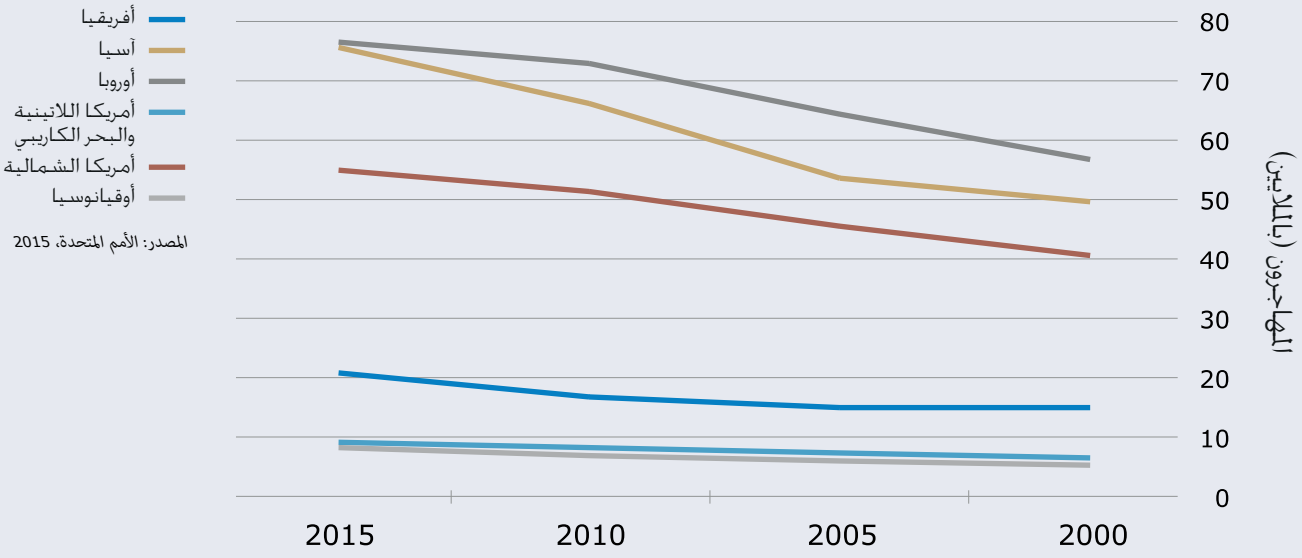

المصدر: الأمم المتحدة، 2015

وتحدث معظم الهجرة الدولية بين بلدان داخل نفس الإقليم. ويُعتَبر حجم الهجرة فيما بين بلدان الجنوب أعلى من الهجرة بين بلدان الجنوب والشمال. ففي عام 2015، أقام نحو 2.90 مليون مهاجر دولي في بلدان نامية، مقابل 3.85 مليون في بلدان متقدمة النمو (المنظمة الدولية للهجرة، 2015).

وقد ظلّت الأغلبية الكبرى من المهاجرين الأفريقيين الدوليين (87 في المائة داخل قارتهم، وهي نسبة أعلى من الحالة في أوروبا (53 في المائة)، وأعلى بكثير منها في أمريكا الشمالية (2 في المائة) (الشكل 2-3).

الشكل 3.2: نسبة المهاجرين الدوليين الذين ظلّوا داخل إقليمهم، 2015

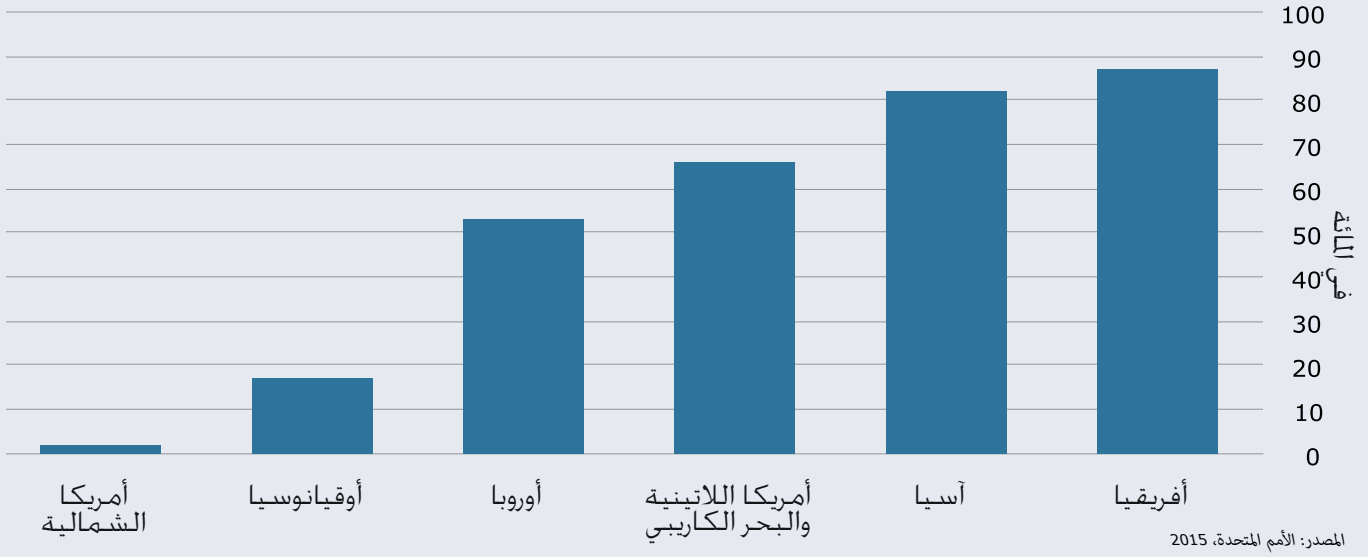

المصدر: الأمم المتحدة، 2015

ويأتي معظم المهاجرين من بلدان متوسطة الدخل. وعلى مدى الخمسين عاماً الأخيرة (1962-2012)، زادت الهجرة الصافية الإيجابية بدرجة كبيرة (المهاجرون الوافدون أكثر من المغادرين) في البلدان المرتفعة الدخل، في حين أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي سجّلت هجرة صافية سلبية في عام 1962، أظهرت هجرة صافية إيجابية في عام 2012 (الشكل 2-4). ومن الناحية الأخرى، ارتفعت الهجرة الصافية السلبية التي شهدتها فئات أخرى من البلدان المتوسطة الدخل في عام 1962 بصورة حادة بحلول عام 2012.

ويُعتبر التشرد القسري في الغالب قضية تتعلق بالبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. فالغالبية الكبيرة من المشرّدين بصورة قسرية ليست لديهم الموارد أو الفرص للفرار خارج بلدانهم أو إلى بلدان مجاورة. وفي عام 2015، استضافت بلدان متوسطة ومنخفضة الدخل 69 في المائة من جميع اللاجئين (البنك الدولي، 2016).

الشكل 4.2: ديناميات الهجرة الصافية حسب فئة الدخل، 1962-2012

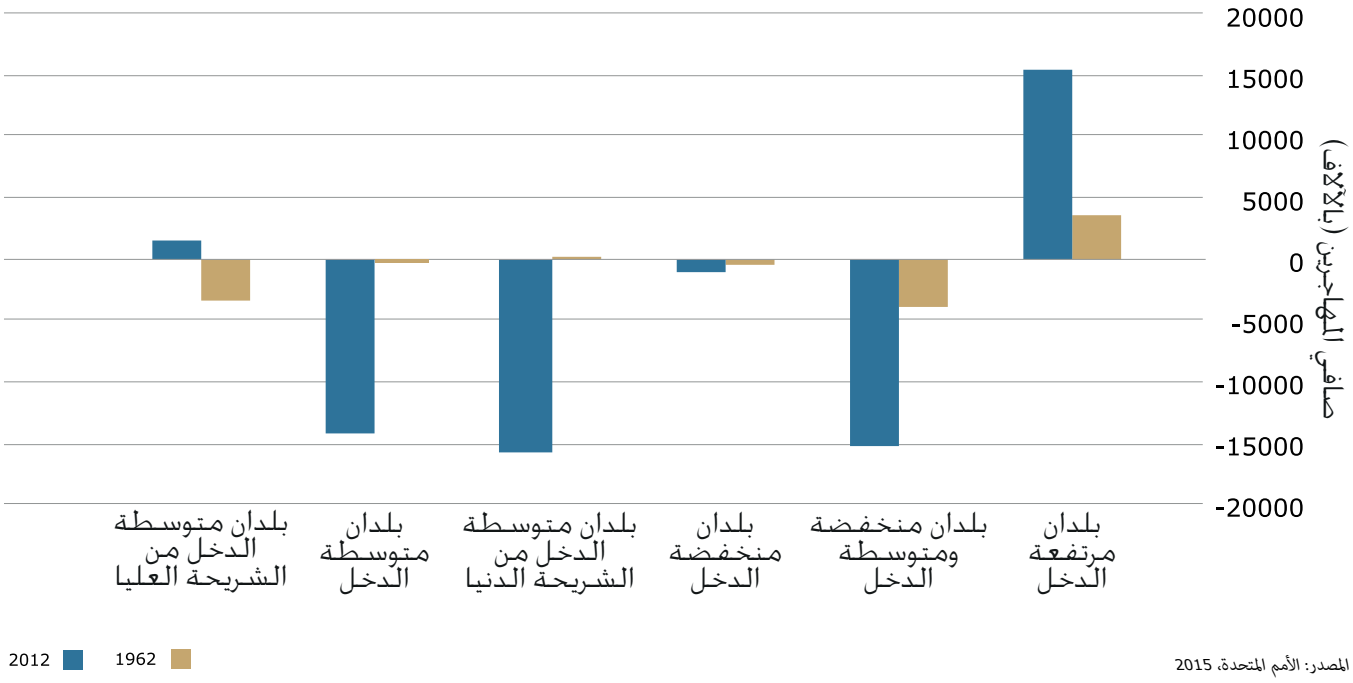

المصدر: الأمم المتحدة، 2015

وتوضِّح الأشكال 2-5 أ-ج أعلى البلدان من حيث الهجرة الخارجية الصافية، وعدد اللاجئين في هذه البلدان خلال الفترات 2000-2005، و2006-2010، و2011-2015. وحتى عهد قريب، سجَّلت اقتصادات ناشئة مثل الهند، والصين، والمكسيك، وبنغلاديش، والفلبين أعلى معدلات للهجرة الصافية السلبية، أمّا الآن فإن سوريا تحتل رأس القائمة. أمّا البلدان التي سجَّلت أعلى هجرة صافية سلبية من حيث القيمة المطلقة فتوجد في آسيا. وكثير من هذه البلدان لا يكاد يوجد لديها أي لاجئين.

الشكل 5.2أ: أعلى البلدان من حيث الهجرة الصافية السلبية، 2000-2005

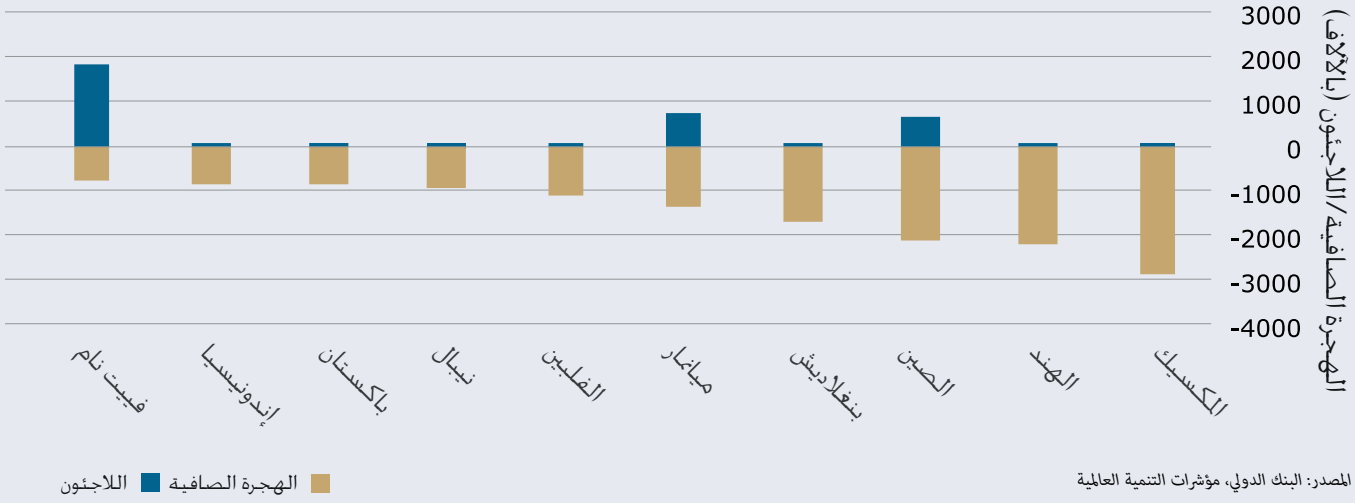

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

الشكل 5.2ب: أعلى البلدان من حيث الهجرة الصافية السلبية، 2006-2010

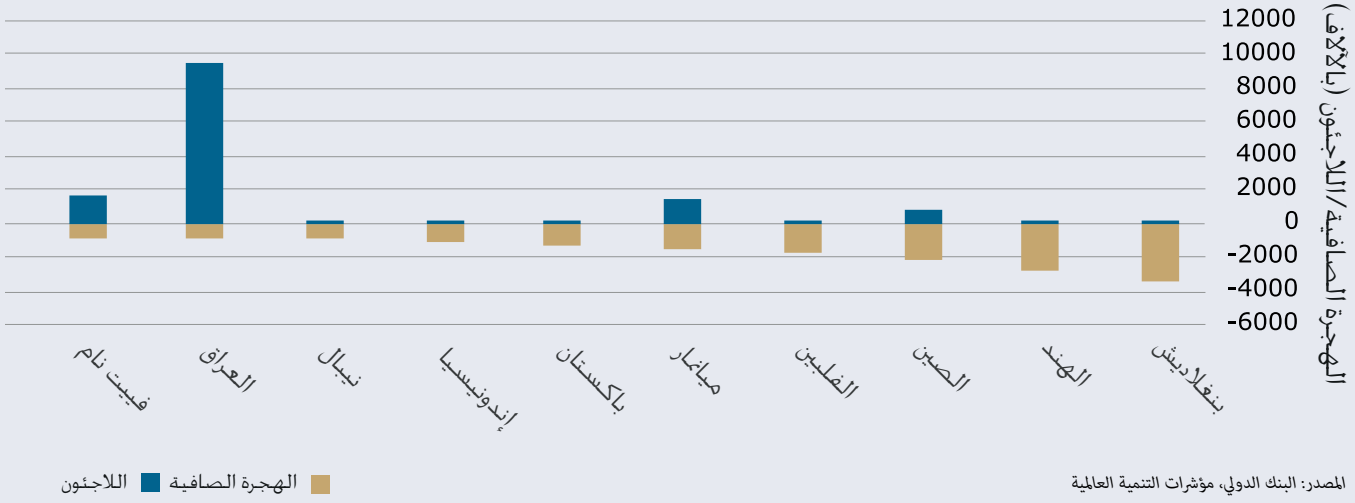

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

الشكل 5.2ج: أعلى البلدان من حيث الهجرة الصافية السلبية، 2011-2015

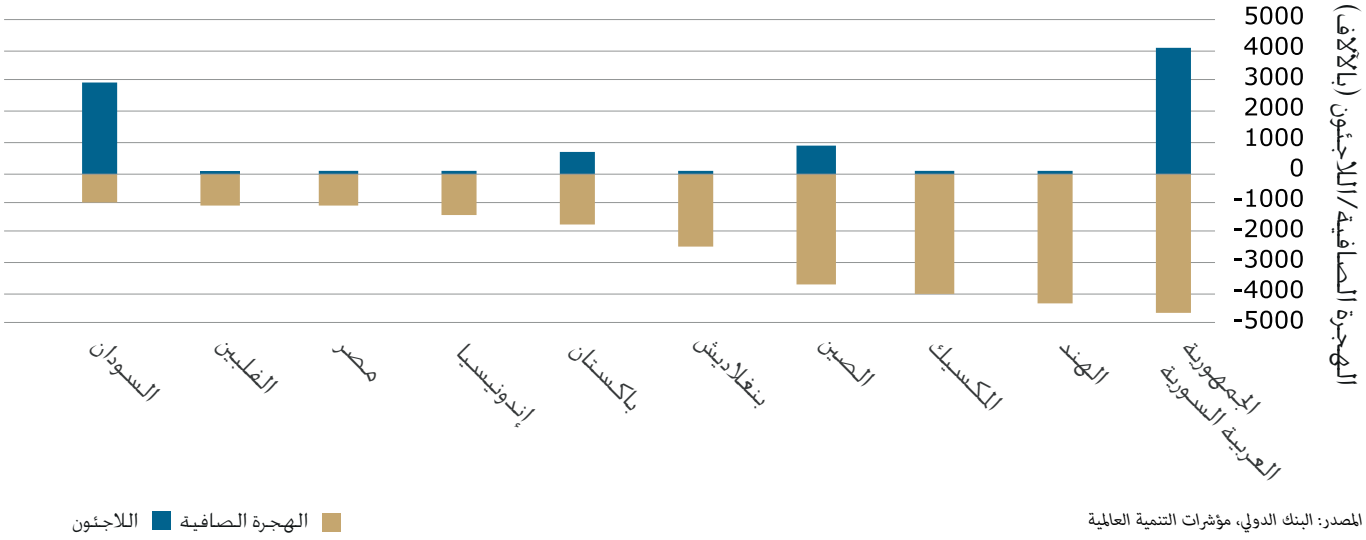

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

2.2 النزاع المسلح

بينما أدّى انتهاء الحرب الباردة إلى وضع نهاية لكثير من النزاعات، فقد أخذ اتجاه النزاعات المسلحة يتزايد من جديد خلال السنوات القليلة الماضية، مع وصول عدد منها إلى مستويات الحرب الباردة (الشكل 2-6). وفي نفس الوقت، حدثت طفرة في عدد اللاجئين. ومن بين النزاعات المسلحة في عام 2015، كان 40 في المائة منها في أفريقيا، وثُلثها في آسيا، وخُمسها في الشرق الأوسط.

ويُعتبر الشرق الأوسط الآن أكثر المناطق عنفاً من حيث ارتفاع عدد القتلى، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى التطوّرات في سوريا والعراق (Melander، 2015). ورغم ذلك، فإن العالم أقل عنفاً مما كان عليه أثناء الحرب الباردة والحربين العالميتين الأولى والثانية. فعدد القتلى بسبب النزاعات المسلحة الآن أقل بكثير (Wallensten and Petterson، 2015).

الشكل 6.2: حوادث النزاعات المسلحة واللاجئون، 1989-2015

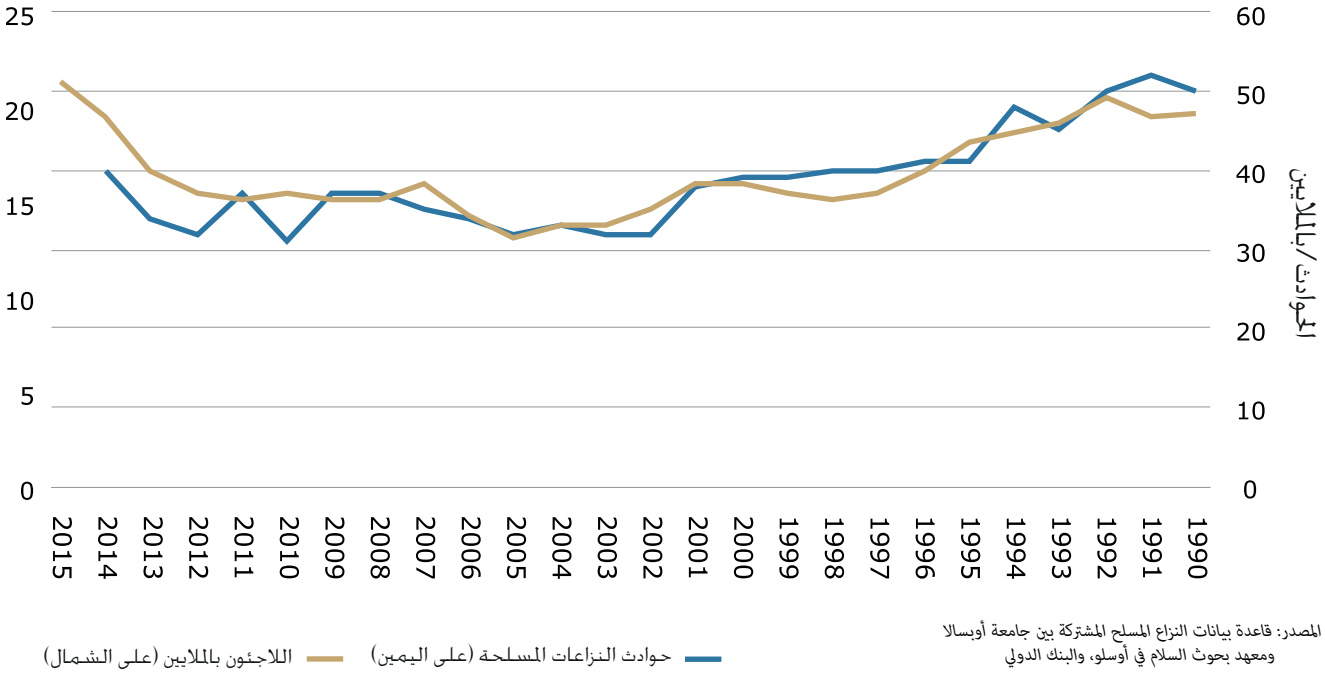

المصدر: قاعدة بيانات النزاع المسلح المشتركة بين جامعة أوبسالا ومعهد بحوث السلام في أوسلو، والبنك الدولي

ويُعتبر تدويل الحروب الداخلية أحد الاتجاهات الرئيسية في النزاعات الحديثة، كما يتضح من الشكل 2-7 (البنك الدولي، 2011). ولعل هذه الظاهرة تفسِّر الديناميات الجديدة لمسارات الهجرة والبحث عن حياة أفضل خارج البلدان المجاورة (Snorek وآخرون، 2016). فنشوب النزاع العنيف في ليبيا في عام 2011 يعطي مثالاً جيداً للطريقة التي يؤثّر بها النزاع ليس فقط في مسارات الهجرة المعتادة للمهاجرين الموسميين والاقتصاديين من غرب أفريقيا إلى ليبيا، وإنما أدّى أيضاً إلى اتجاه متزايد للهجرة من غرب أفريقيا إلى أوروبا (Snorek وآخرون، 2016).

وتتسم النزاعات الحديثة عادة بمراحل من العنف المتكرر، وضَعف الحوكمة، وعدم الاستقرار (البنك الدولي، 2011). فوقائع الحرب الباردة غير المتكررة تُعتبر الآن في معظمها أحداثاً تاريخية؛ والتركة الأرجح لأي حرب أهلية هي مزيد من الحروب الأهلية. وقليل من البلدان تُعتبر بحق من بلدان 'ما بعد النزاع'، نظراً لأن هذه الحالات تُعتبر هشّة عادة. وقد عاد نحو 40 في المائة من هذه البلدان إلى العنف خلال عقد من الزمان (Collier، 2009)؛ وقد حدث 90 في المائة من الحروب الأهلية في بداية عام 2000 في بلدان شهدت بالفعل حروباً أهلية في السابق. وتُعتَبر هذه ملاحظة هامة من منظور الأمن الغذائي: فالبلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرّضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة، 2010).

الشكل 7.2: اتجاهات النزاع المسلح حسب النوع، 1946-2014

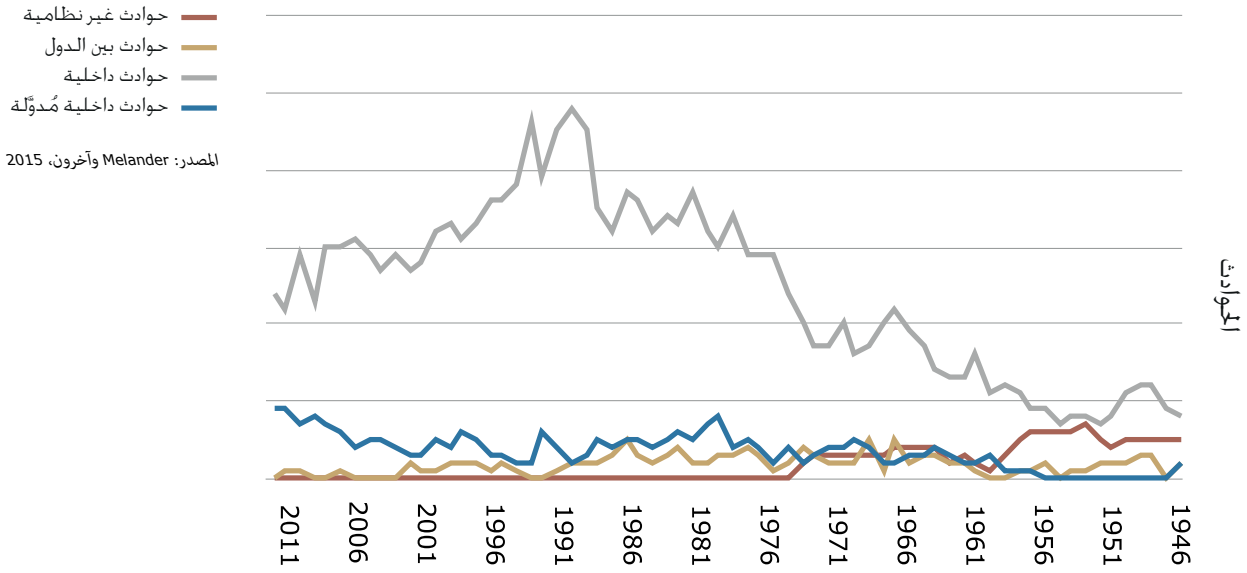

القسم 3

الدوافع العالمية للهجرة الدولية

1.3 نظرة عامة

كجزء من هذه الدراسة، أجري تحليل كمّي لتحديد أهم الدوافع العالمية للهجرة الدولية. وقد تم تطويع نموذج منفعة عشوائية لهذا الغرض. ويعتمد النموذج على إطار مفاهيمي ترتكز عليه قرارات الأفراد والأسر بشأن الهجرة بحيث تعتمد بصورة أساسية ليس فقط على الفوائد الاقتصادية الصافية المتحققة من الهجرة، وإنما تستند أيضاً إلى التهديدات للأمن البشري،[4] والتي يمكن أن تنشأ عن نزاع اقتصادي أو ديمغرافي، أو عن كارثة طبيعية، أو تغيُّر بيئي، أو عوامل تتعلق بالأمن الغذائي.[5]

وتُعتَبر البيانات المفصّلة عن الهجرة غير كافية بدرجة كبيرة. ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات عن الهجرة، فإن الدراسة تسير على نَهج Naudé (2008) و**البرنامج** (2015)، وتستخدم الهجرة الصافية السلبية لكل 000 1 من السكان والتي جمعها البَنك الدولي. وتشمل الدراسة 88 من بلدان أو مناطق المنشأ شهدت هجرة صافية سلبية (المغادرون أكثر من الوافدين) مرة واحدة على الأقل خلال فترة خمس سنوات تمتد ما بين عامي 1990 و2015؛ فقد شهد 67 من هذه البلدان هجرة صافية سلبية في جميع الفترات. وعلاوة على ذلك، فقد تم تحليل تدفقات اللاجئين إلى الخارج فيما يخص 178 من بلدان أو مناطق المنشأ. ويُستخدَم عام 1990 باعتباره سنة الأساس، وبعد ذلك تُستخدَم البيانات خلال فترة الخمس سنوات حسب توافرها. والأهم من ذلك، أن البلدان بدأت بالإبلاغ عن بيانات تتعلق بنقص التغذية منذ أوائل عام 1990، ولكن خلال فترات مدتها خمس سنوات.

ويوجز الجدول 3-1 المتغيِّرات، والبيانات، ومصادر البيانات المستخدَمة في التقدير، في حين يبيِّن الشكل 3-1 اتجاهات هذه المتغيرات. وتشير الهجرة الصافية السلبية الدولية ومعدلات اللاجئين لكل 000 1 من السكان إلى اتجاهات متناقصة في أوائل عام 2000، مقارنة بالاتجاهات في تسعينات القرن الماضي. وقد انخفضت الهجرة الصافية السلبية الدولية لكل 000 1 من السكان من ذروتها التي بلغت في المتوسط 37 شخصاً لكل 000 1 من السكان في الفترة 1990-1995 إلى نحو 18 شخصاً لكل 000 1 من السكان في الفترة 2005-2010، ولكنها أخذت في الارتفاع إلى نحو 21 شخصاً في المتوسط لكل 000 1 من السكان في الفترة 2010-2015. ومع هذا، فقد زاد العدد المطلق للهجرة الخارجية السلبية بصورة متسقة من نحو 20 إلى 25 مليوناً في الفترة 1990-2005 إلى 27 مليوناً في الفترة 2005-2010، وإلى 33 مليوناً في الفترة 2010-2015. ولذلك، فإن الانخفاض في النسبة يُعزى أساساً إلى زيادة في مجموع سكان البلد مقارنة بعدد المهاجرين من البلد.

كما أن عدد اللاجئين لكل 000 1 من السكان أظهر اتجاهاً متناقصاً من ذروته التي بلغت نحو 60 و40 شخصاً لكل 000 1 من السكان في الفترة 1990-2000 إلى نحو 20 شخص لكل 000 1 من السكان في أواخر عام 2000. غير أن العدد المطلق للاجئين الذين يلتمسون اللجوء في الخارج قد زاد حتى عام 2000، ثم انخفض بدرجة كبيرة ابتداء من الفترة 2000-2005، ولكنه ارتفع مرة أخرى منذ عام 2005. أمّا البلدان أو المناطق التي شهدت هجرة صافية سلبية لمرة واحدة على الأقل خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة فقد شهدت أيضاً في المتوسط عاماً واحداً على الأقل من النزاع المسلح. وازدادت حالات الكوارث الطبيعية في الفترة 1995-2005 ووصلت ذروتها في عام 2005 بسبب حدوث موجات تسونامي في يناير/كانون الثاني 2005. وقد انخفضت حالات الكوارث الطبيعية منذ عام 2005. وعلاوة على ذلك، بينما شهد العالم نمواً سكانياً عالياً فضلاً عن الضغط السكاني، بدأت نسبة الناس الذين يعانون من نقص التغذية تميل إلى الانخفاض بمرور الوقت.

[4] يُعتبر الأمن البشري توليفة من التهديدات المرتبطة بالحرب، وعمليات الإبادة، وتشرد السكان بسبب العنف والخوف من العنف.

[5] يمكن إيجاد مصادر البيانات ومنهجية التحليل في الملحق الأول-ألف إلى الأول-جيم.

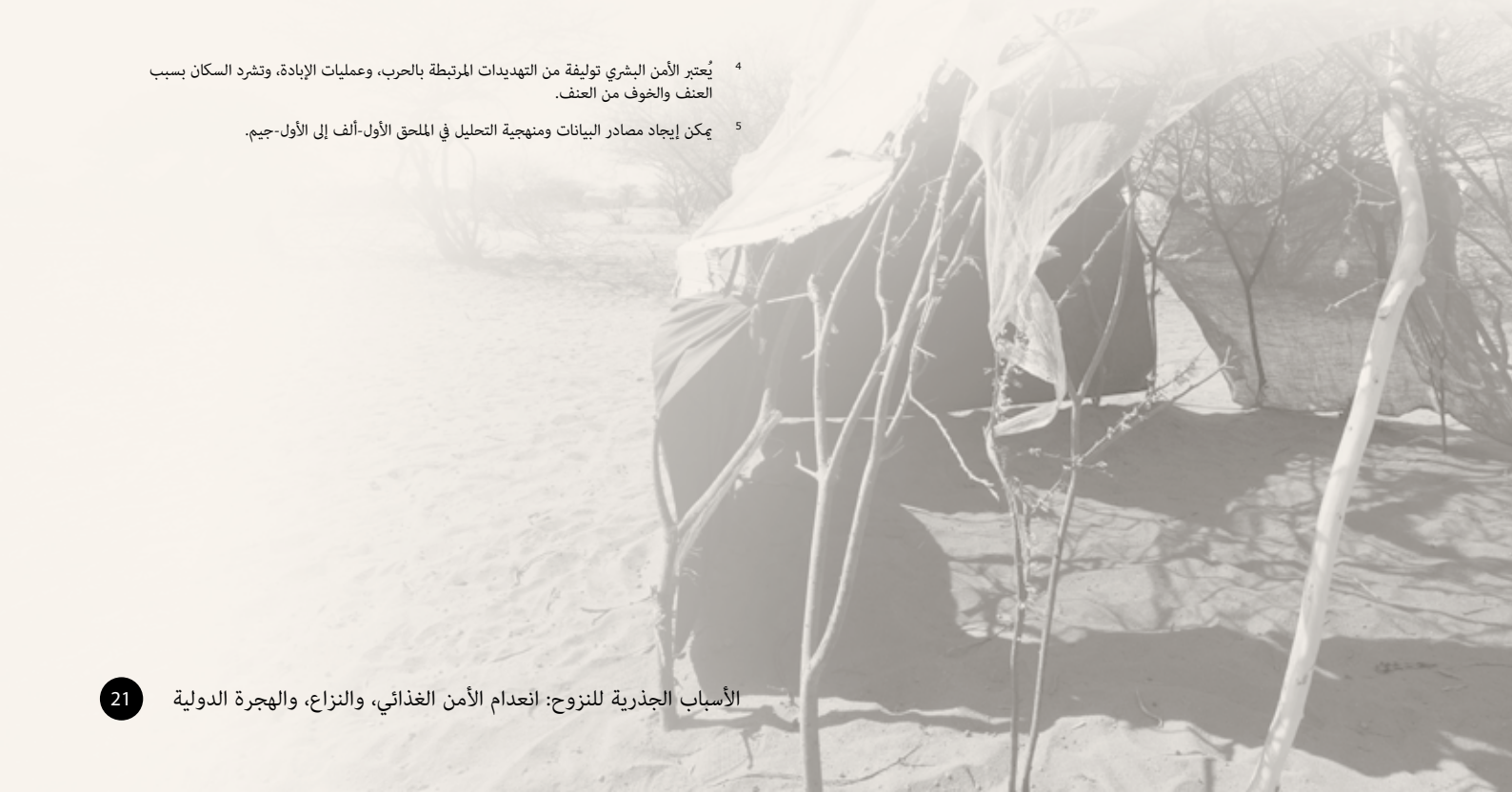

الجدول 1.3: موجز المتغيِّرات ومصادر البيانات

المقياس	الوصف	المصدر
المتغير: الهجرة واللاجئون		
الهجرة الصافية لكل 000 1 من السكان	الفرق بين الهجرة النازحة والهجرة الوافدة لكل 000 10 من السكان. مُبيَّن كمتوسط سنوي على فترات خمس سنوات: 1990-1995، و1995-2000، و2000-2005، و2005-2010، و2010-2015.	البنك الدولي، 1990-2012: مؤشرات التنمية العالمية. http://databank.worldbank.org/2013-2015
اللاجئون لكل 000 1 من السكان	مجموع اللاجئين حسب البلد أو منطقة المنشأ لكل 000 1 من السكان في السنة على فترات مدتها خمس سنوات بين عامي 1990 و2015. ويستند تصنيف اللاجئين إلى اتفاقية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فضلاً عن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.	وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب حقائق العالم /www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/ البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية
المتغير: العمالة والفرص الاقتصادية، وتكاليف الهجرة، والتطلعات		
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	أخذت كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار عام 2010 الثابتة) وبالدولار الأمريكي مقسّمة على مجموع السكان في السنة وعلى فترات مدتها خمس سنوات بين عامي 1990 و2015. مع اختلاف الوقت.	البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية
نمو الناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي على فترات مدتها خمس سنوات بين عامي 1990 و2015. مع اختلاف الوقت.	البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية
البطالة	نسبة نصيب قوة العمل من مجموع السكان بدون عمل ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عن عمل، في فترات مدتها خمس سنوات بين عامي 1990 و2015.	البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية
المتغير: الأمن الغذائي والحصول على الأغذية		
نقص التغذية	النسبة المئوية للسكان الذين لا يكفي مدخولهم الغذائي لتلبية متطلبات الطاقة التغذوية بصفة مستمرة، في فترات مدتها خمس سنوات بين عامي 1990 و2015. مع اختلاف الوقت.	منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم
المتغير: الضغوط الديمغرافية		
السكان	السكان هم مجموع السكان بالملايين في السنة الأخيرة من كل فترة خمس سنوات خلال الفترة 1990-2015.	البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية شعبة السكان بالأمم المتحدة www://esa.un.org/unpp
الشباب (15-25 عاما)	النسبة المئوية لنصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 عاماً من مجموع السكان حتى 1 يوليو/تموز من كل عام في فترات الخمس سنوات بين عامي 1990 و2015. مع اختلاف الوقت.	
المتغير: عدم الاستقرار السياسي والنزاع		
النزاع المسلح	عدد السنوات خلال فترة خمس سنوات عندما كانت هناك حرب أهلية في بلد ما، محدَّدة على أساس 25 قتيلا على الأقل بسبب المعارك، في الفترة 1990-2015. مع اختلاف الوقت.	قاعدة بيانات النزاع المسلح المشتركة بين جامعة أوبسالا ومعهد بحوث السلام في أوسلو، 1946-2014.
المتغير: الأخطار الطبيعية		
الكوارث الطبيعية	العدد الإجمالي للكوارث الطبيعية في بلد ما خلال فترة خمس سنوات بين عامي 1990 و2015. مع اختلاف الوقت.	مركز بحوث أوبئة الكوارث: http://www.emdat.be/disaster_list/index.html

الشكل 1.3: الاتجاهات في المتغيرات التابعة والتفسيرية، 1990-2015

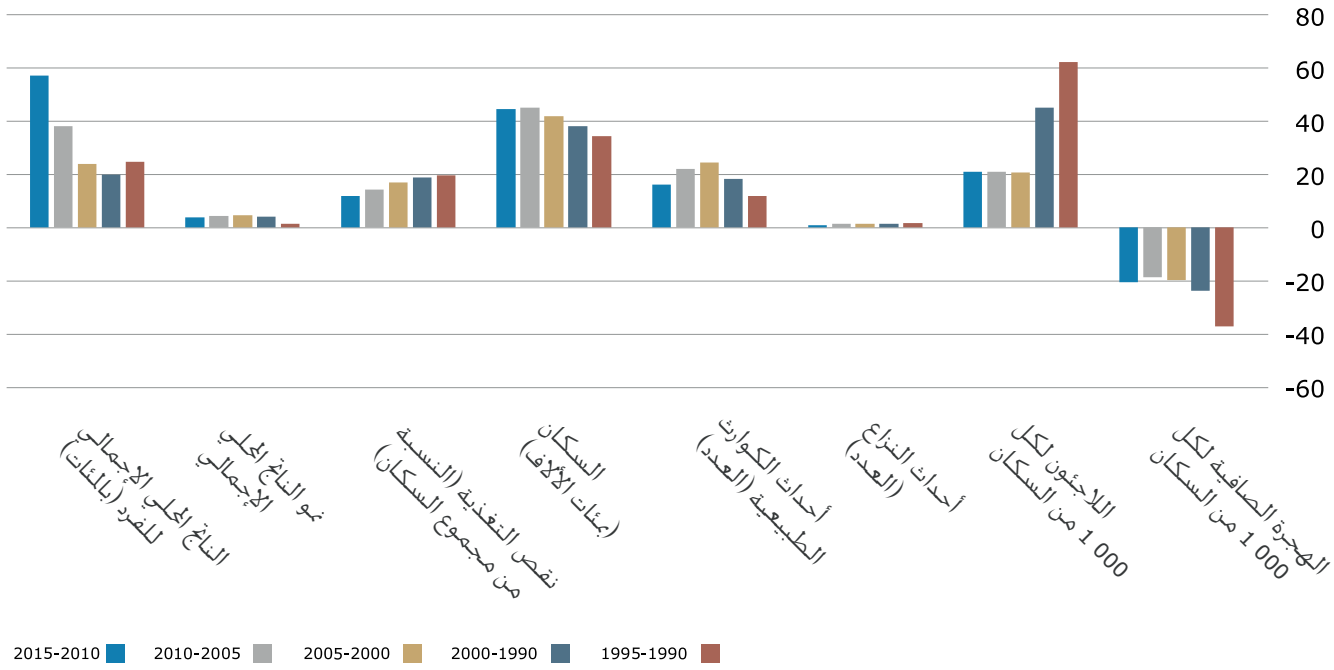

ويستند التحليل إلى بيانات عالمية مُجمّعة في فترات مدتها خمس سنوات تمتد من عام 1990 إلى عام 2015. ونحن نستخدم مقدِّر البيانات المُجمّعة الدينامية، وعلى وجه التحديد مقدِّر 'طريقة العزوم المعمَّمة للنظم' (GMM) حيث أنه يتعامل مع عدة مشاكل خاصة بالاقتصاد القياسي، والتي يمكن أن تنشأ نتيجة لما يلي: (1) سمات ثابتة زمنياً غير ملحوظة خاصة بالبلدان يمكن أن تُربط بمتغيرات تفسيرية أو أن تسبِّب تحيُّز المتغيرات مهملة؛ (2) سببية معكوسة بين الهجرة الصافية وبعض محدِّداتها[6] (Naudé 2008:13)؛ (3) و/أو عملية دينامية في الهجرة. ويمكن أن يؤثر مستوى الهجرة السابق على المستوى الحالي بسبب آثار الثبات (الشبكات، أو 'الأسرة والأصدقاء')، أو بسبب عدم الاستقرار (المهاجرون العائدون). ويمكن ملاحظة العملية الدينامية في الهجرة عن طريق قِيَم الهجرة المتخلفة في معادلة التقدير.

[6] على سبيل المثال، في حين يمكن أن يؤدّي الضغط السكاني إلى هجرة خارجية، فإنه يمكن استخدام الهجرة الخارجية للتخفيف من الضغط السكاني في فترة لاحقة. وبالمثل فإن الهجرة الصافية يمكن أن تؤثر في الفرص الاقتصادية عن طريق تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تغييرات في العمالة الماهرة.

2.3 محدِّدات الهجرة الدولية

توضِّح النتائج (انظر الملحق الأول-جيم) أن المستوى الحالي للهجرة الصافية السلبية يتأثر إلى حد كبير بمستواها السابق. ويمكن أن يعزى ذلك إمّا إلى وجود مغتربين من بلد المنشأ في البلد المستَقبِل يسهّل عملية الهجرة عن طريق تقديم المعلومات، وتخفيض تكاليف السفر، والمساعدة على الاندماج (Collier، 2013) و/أو آثار شبكية بسبب الأسرة، أو الأصدقاء، أو الأقارب، أو الجيران المهاجرين. وهذه الآثار موثّقة على نطاق واسع بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء (Crisp، 2006؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006؛ وMafukidze، 2006، وAdepoju، 2008؛ وNaudé، 2008). غير أن Naudé (2008) لاحظ أن المعامل السلبي للتخلُّف بالنسبة لمستويات الهجرة الصافية السلبية السابقة في أفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يعكس 'حالة تشهد هجرة دورية أو هجرة عائدة بدلاً من الثبات في تدفّقات الهجرة الدولية؛ وهذا يؤكّد أنماط التقلُّب في الهجرة الدولية في هذا الإقليم.'

ويُعتبر النمو الاقتصادي في بلدان أو مناطق المنشأ (والذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فضلاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي) من بين أهم الدوافع لتعويض الهجرة الصافية السلبية، شريطة أن يكون هناك استقرار سياسي، وأمن غذائي، وعدم وجود كوارث طبيعية أو من صُنع الإنسان في بلدان أو مناطق المنشأ. وفي حين أن النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ يمكن أن يساعد المواطنين على تحمُّل تكاليف الهجرة، فإن الهجرة يتم تعويضها أيضاً عن طريق المزيد من النمو الاقتصادي والفُرص المحسّنة ضمن بلدان المنشأ (Collier، 2013).

كما أن زيادة دخل الفرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، فضلاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره مقياسا غير مباشر لفرص العمالة (Hatton وWilliamson، 2004؛ وLucas، 2006؛ وNaudé، 2008)، تعوِّض بدرجة كبيرة عن الهجرة النازحة الصافية بنسبة 8.1 و1.1 لكل 1 000 من السكان في البلدان التي شهدت هجرة صافية سلبية مرة واحدة على الأقل على مدى الفترة 1990-2015؛ وبنسبة 1.2 و4.1 لكل 1 000 من السكان للبلدان التي شهدت هجرة صافية سلبية على مدى الفترة بكاملها خلال الخمس وعشرين سنة الماضية.

وفضلاً عن ذلك، فإن البلدان أو المناطق التي شهدت هجرة صافية سلبية مرة واحدة على الأقل في فترات الخمس سنوات، أو طوال الفترة بكاملها من 1990 إلى 2015، تتسم بمستويات عالية من نقص التغذية، والضغط السكاني، وحدوث نزاع مسلح. وسيؤدّي تحسين نقص التغذية (أي تخفيض نسبة الناس الذين يعانون من نقص التغذية) إلى تخفيض الهجرة الصافية السلبية بنسبة 6.1 إلى 2 لكل 1 000 من السكان بالنسبة للمجموعات غير المتوازنة والمتوازنة على حدٍ سواء.

كما أن كل سنة إضافية من النزاع المسلح من شأنها أن تزيد من الهجرة الصافية السلبية بنسبة 7.1 إلى 1.2 لكل 1 000 من السكان. وبالمثل، فإن سنة إضافية من الكوارث الطبيعية بالنسبة لبلدان شهدت هجرة صافية سلبية طوال الفترة بكاملها من 1990 إلى 2015 ستزيد من الهجرة الصافية السلبية بنسبة 035.0 لكل 1 000 من السكان.

3.3 محدِّدات تدفق اللاجئين إلى الخارج

وينطبق النموذج أيضاً على جموع اللاجئين باعتباره متغيراً تابعاً بدلاً من الهجرة الصافية السلبية. وعلى غرار الهجرة الصافية السلبية، فإن المستوى السابق للاجئين يؤثّر بصورة إيجابية بدرجة كبيرة على المستوى الحالي للاجئين لنفس الأسباب التي نوقشت في حالة الهجرة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن تدفق اللاجئين إلى الخارج يتأثر بحدوث نزاع، وبالكوارث الطبيعية، ولكن بدرجة أقل، أكثر مما يتأثر بعوامل اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد و/أو نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يشير إلى أن اللاجئين ليسوا مهاجرين اقتصاديين، كما ذُكر في بعض الحالات. وقد أفادت النتائج بأن كل سنة إضافية من النزاع المسلح ستؤدّي إلى زيادة بنسبة 39.0 في المائة لكل 1 000 من السكان فيما يتعلق بتدفق اللاجئين إلى الخارج.

وعلاوة على ذلك، فإن المستوى السابق في نقص التغذية يؤثّر في تدفق اللاجئين إلى الخارج بنسبة 89.1 في المائة لكل 1 000 من السكان عن كل نسبة مئوية من الزيادة في انعدام الأمن الغذائي. وهذا يعني أن الناس في البلدان أو المناطق التي تشهد مستويات عالية من نقص التغذية من الأرجح أن يصبحوا لاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط السكاني يمكن أن يُعزى أيضاً إلى تدفق للاجئين إلى الخارج.

4.3 محدِّدات النزاع المسلح

من الأرجح أن تتسبَّب الكوارث الطبيعية في نزاعات مسلحة وأن تزيد من حدّتها، بينما يُحتَمَل أن يحدّ النمو الاقتصادي من حدوث نزاع مسلح ومن شدته. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي يُعتبر واحداً من أهم وأكبر محدِّدات وقوع النزاع المسلح. وبعبارة أخرى، فإن المستويات الأعلى لنقص التغذية تساهم في حدوث النزاع المسلح وشدته. وبالإضافة إلى ذلك، كما أوضح كل من Collier وHoeffler (2004)، تُعتبر المستويات السابقة للهجرة الصافية السلبية وتدفق اللاجئين إلى الخارج محدِّدات لها شأنها في احتمال حدوث النزاع المسلح وشدته.

القسم 4

أصوات المهاجرين - الدوافع والآثار والديناميات

1.4 مقدمة

يُعتبر الاستماع إلى مهاجرين من خلفيات مختلفة وتتبُّع مختلف مسارات الهجرة أحد المكوِّنات الأساسية لهذه الدراسة. فكان الهدف الرئيسي هو الوصول إلى فهم متعمِّق لدوافع وآثار الهجرة الدولية، والروابط بين النزاع والهجرة وانعدام الأمن الغذائي، بناءً على آراء وأفكار الناس المتأثرين بصورة مباشرة. وقد عُقدت مناقشات جماعية مركزة مع مهاجرين دوليين في اليونان وإيطاليا، ومع لاجئين سوريين في الأردن ولبنان وتركيا. وتم مضاهاة المعلومات النوعية التي جُمِعَت مع البيانات التي تجمَّعت أثناء الاستقصاءات الهاتفية في الأردن، ولبنان، وتركيا. وقد جُمِعَت هذه البيانات في أغسطس/آب 2016.

وعُقدت مناقشات جماعية مركزة في الأردن، ولبنان، وتركيا، واليونان، وإيطاليا مع 231 مهاجراً جاؤوا من عشرة من بلدان المنشأ (انظر الشكل 4-1). واستُخدِمَت عيّنات مقصودة لاختيار مواقع محدَّدة في كل بلد لمعرفة المَناطق التي توجد بها تركيزات عالية من المهاجرين والظروف المختلفة في بلدان ومناطق المنشأ.

وقد جاء غالبية المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة من سوريا، وأفغانستان، والسنغال، وغامبيا، ونيجيريا، وإريتريا، والسودان، وبنغلاديش.

وأجريت مناقشات مع نساء ورجال ضمن مجموعات مصنَّفة حسب الجنس وفي إطار مشاركة متساوية تقريباً بشكل عام. وجاء المشاركون في كل مناقشة من المناقشات الجماعية المركزة قدر المستطاع من نفس البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تغطية مختلف الفئات العمرية التي تتراوح ما بين شباب بالغين (من 18 إلى 29 عاما)، ومتوسطي السن (من 30 إلى 54 عاما)، والمسنين (55 عاماً فأكثر). وفي المناقشات الجماعية المركزة السورية، تم اختيار المشاركين على أساس التمايز من حيث سنوات الوصول التي تتراوح من عام 2015 إلى أوائل عام 2016. وأُجريت المناقشات المركزة في مخيّمات ومستوطنات حضرية على حد سواء. وفي البلدان التي يوجد فيها **للبرنامج** حضور تشغيلي، ضَمّت المناقشات الجماعية المركزة خليطاً من المستفيدين من **البرنامج** وغير المستفيدين من **البرنامج** – باستثناء اللاجئين في مخيمات في الأردن، حيث يُعتبر جميع المقيمين مستحقين للحصول على مساعدة غذائية، والسوريين في مستوطنات حضرية في تركيا، حيث أمكن مقابلة المستفيدين من **البرنامج** فقط. وكانت المشاركة في المناقشات الجماعية المركزة طوعية وبدون مقابل.

الشكل 1.4: نظرة عامة على المناقشات الجماعية المركزة

عُقدت مناقشات جماعية مركزة في اليونان، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، وتركيا مع **231** شخصاً، منهم 116 مهاجرة ولاجئة و115 مهاجراً ولاجئاً جاؤوا من **10** من بلدان المنشأ في كل من: **اليونان، إيطاليا، الأردن، لبنان، وتركيا**

من	إلى	عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم	التوزيع حسب الجنس
سوريا	**لبنان** كازا بعبدا (بيروت) بر إلياس (البقاع) ميناء (طرابلس)	65	%55 %45
	الأردن مخيم الأزرق مخيّم الزعتري المفرق	50	
	تركيا غازي عنتاب شانلي أورفة	45	
أفغانستان وسوريا	**اليونان** إلايوناس إلينكو الأولى والثانية	28	%29 %71
بنغلاديش، ومصر، وإريتريا، وغامبيا، والمغرب، ونيجيريا، والسنغال، والسودان	**إيطاليا** لامبيدوزا روما	40	%13 %88

الشكل 2.4: استقصاء بالهواتف النقالة
(عدد المقابلات)

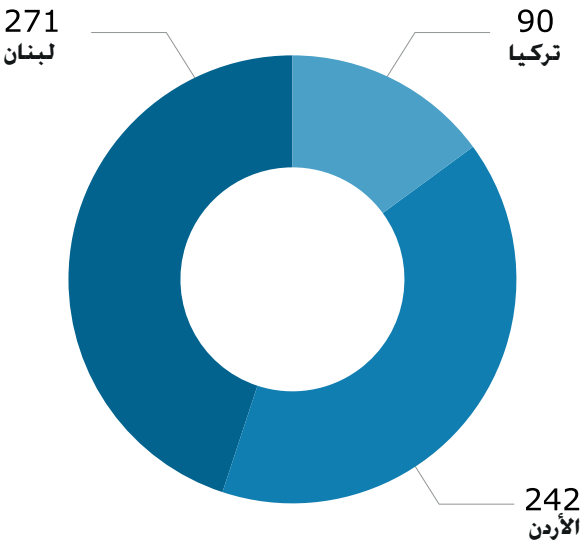

وأُجري استقصاء بالهواتف النقالة لتوفير بيانات كمّية إضافية من أجل استكمال النتائج النوعية. ولم يتسنّ إجراء هذا الاستقصاء إلّا في البلدان التي يوجد فيها **للبرنامج** حضور تشغيلي، ومن ثم فإنه لم يشمل سوى السوريين في الأردن، ولبنان، وتركيا. وأُجري ما مجموعه 570 مقابلة هاتفية (الشكل 4-2).

وبالنسبة للأردن ولبنان، تمت الاستعانة في الاستقصاء الهاتفي بمركز فني للاتصالات الهاتفية في عمان. أمّا في تركيا، فقد أجريت المقابلات بواسطة موظفي **البرنامج**.[7]

ويعرض هذا الفصل نتائج الروابط بين النزاع، والأمن الغذائي، والهجرة، وينقسم إلى أربعة أقسام. ويركّز القسم الأول على السوريين في بلدان مجاورة، ويركّز القسم الثاني على الأفغان والسوريين الذين وصلوا إلى اليونان عن طريق تركيا، ويركّز القسم الثالث على مهاجرين من غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، وآسيا في إيطاليا عبروا البحر الأبيض المتوسط من ليبيا. ويختتم القسم الأخير بموجز عن الدوافع المشتركة للهجرة استناداً إلى ثلاث دراسات حالة.

[7] بالنسبة للأردن ولبنان، تُحقّق أحجام العيّنة نسبة ثقة قدرها 90 في المائة مع هامش خطأ قدره +/- 5 في المائة. وتُحقّق البيانات في تركيا نسبة ثقة قدرها 90 في المائة مع هامش خطأ +/- 9 في المائة.

2.4 اللاجئون السوريون في الأردن، ولبنان، وتركيا

”عندما لا نستطيع تحمُّل تكاليف الدواء والغذاء، أربط حزاماً حول بطون أبنائي أثناء الليل لكيلا يستيقظوا وهم يتضوَّرون جوعا.“

1.2.4 الخلفية

تدخل سوريا الآن عامها السابع من الحرب الأهلية، مع وجود جماعات مسلحة مختلفة تسيطر على معظم أجزاء هذا البلد. فمنذ عام 2011، كان هناك نزوح مستمر للسوريين الذين يحاولون الفرار من النزاع، ويتّجهون في معظمهم إلى بلدان مجاورة. وتفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، كان هناك نحو 75.2 مليون سوريا في تركيا، و01.1 مليون في لبنان، و000 656 في الأردن، 400 225 في العراق، و300 117 في مصر – ليصل المجموع إلى قرابة 8.4 مليون.[8]

ووفقاً لإحصاءات المفوضية، فإن اللاجئين السوريين بشكل عام موزعون بالتساوي تقريباً حسب الجنس، حيث يوجد 4.51 في المائة من الذكور و6.48 في المائة من الإناث. ويمثّل الأطفال قرابة نصف مجموع اللاجئين، وهو ما يشير إلى أن من يرحلون هم أساساً من الأسر.

ويعيش معظم اللاجئين السوريين في مجتمعات حضرية أو شبه حضرية، إذ يعيش لاجئ سوري واحد من كل عشرة لاجئين في أحد المخيّمات. ويرتفع هذا الرقم بصورة طفيفة في الأردن، حيث يقيم 22 في المائة من اللاجئين السوريين في مخيّمات.

وقد تغيَّرت سياسات البلدان المضيفة تجاه اللاجئين السوريين على مدى السنوات الخمس الماضية. فكان اللاجئون السوريون يُقابَلون في الأصل بالترحيب من جانب البلدان المجاورة، غير أنه بدأ يُنظَر إليهم بشكل متزايد على أنهم يمثّلون عبئاً لأن الخدمات الأساسية أصبحت تتحمّل ما هو فوق طاقتها، وبسبب شواغل أمنية متزايدة. وقد أصبح هذا واضحاً بشكل خاص في لبنان حيث أصبح يوجد لاجئ من بين كل أربعة أشخاص. وسرعان ما فُرِضَت قيود على دخول اللاجئين السوريين، مع إغلاق الحدود تقريباً في جميع البلدان المعنية.

الشكل 3.4: ديمغرافيا اللاجئين السوريين وبلدان المَقصِد (الاستجابة الإقليمية)

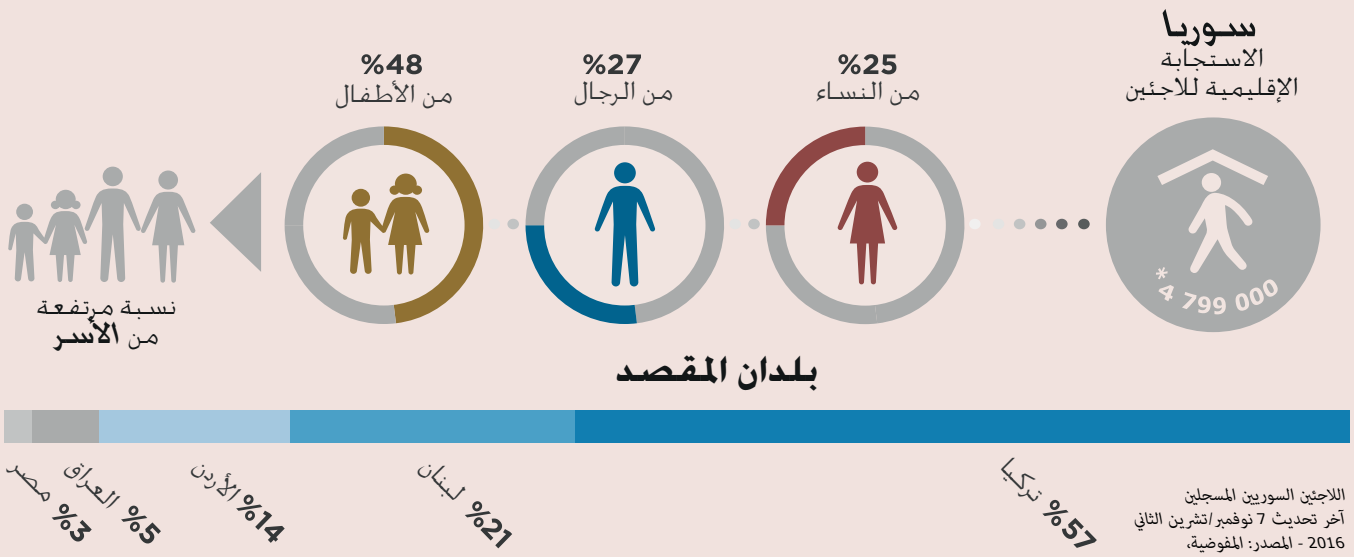

اللاجئين السوريين المسجلين
آخر تحديث 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 - المصدر: المفوضية، وحكومة تركيا

2.2.4 سُبل العيش والأمن الغذائي قبل الأزمة

أفاد أغلب المشاركين السوريين في المناقشات الجماعية المركزة بأنهم كانوا يعيشون حياة مريحة في سوريا قبل الأزمة. وفي المناطق الحضرية، كانت نسبة كبيرة من السوريين الذين شملتهم المقابلات يمتلكون مشروعاتهم التجارية الخاصة، أو كانوا عمالاً مهرة كنجّارين أو ميكانيكيين أو حدّادين، أو كانوا موظفين حكوميين سابقين. وكان معظمهم يقومون أيضاً بأعمال يدوية غير ماهرة. وكان معظم القادمين من مناطق ريفية يمتلكون مزارع صغيرة أو يعتمدون على العمل الزراعي بأجر. ويمكن اعتبار أغلب المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة من الطبقة الوسطى قبل الهجرة.

الشكل 4.4: مصدر الدخل الرئيسي في سوريا قبل الهجرة
(استقصاء بالهواتف النقالة)

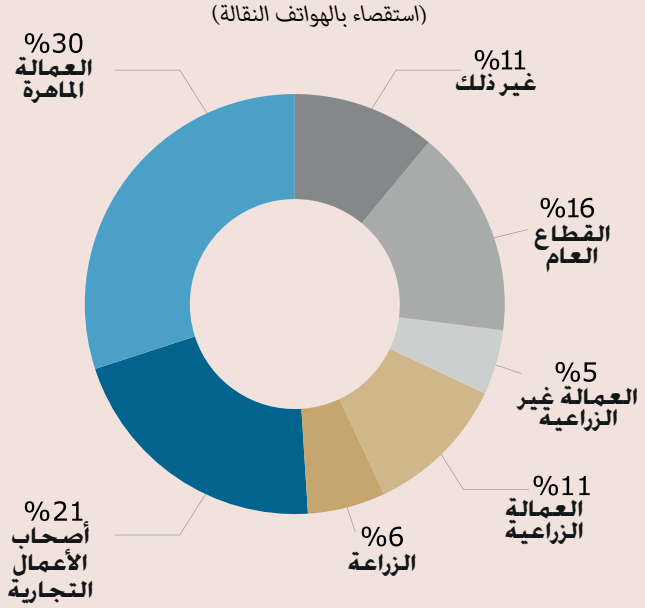

[8] لا تشمل هذه الأرقام سوى اللاجئين المسجلين. ويتاح مصدر بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع الشبكي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php . وتم الاطلاع عليه في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

ووفقاً لاستقصاء بالهواتف النقالة، جاء 16 في المائة فقط من خلفيات أفقر – أولئك الذين يعتمدون على العمل الزراعي أو غير الزراعي العرضي (انظر الشكل 4-4).

وهذا يتماشى تقريباً مع معدلات الفقر التي لوحِظَت في سوريا قبل الحرب، وهي 12 في المائة (البنك الدولي، 2007). وفي جميع الأُسر تقريباً التي شملتها المقابلات، كان الرجال مصدر الدخل الوحيد؛ وكانت المرأة تمكث في المنزل وترعى الأطفال وتقوم بالأعمال المنزلية. وقد استكمَل معظم الرجال والنساء تعليمهم الابتدائي وجانباً من التعليم الثانوي والتدريب المهني. وحصل قليل من الرجال على درجات جامعية. وفي حالات استثنائية للنساء الحاصلات على درجات تعليمية عالية، كانت المرأة تعمل في السابق كمدرسة أو ممرضة. وفي كل أسرة تقريباً، كان الأولاد والبنات يلتحقون بمدارس في سوريا وكان من المتوقّع أن يكملوا دراستهم الثانوية على الأقل – قبل أن يتسبّب النزاع في اضطراب حياتهم وسبل عيشهم.

وعلى امتداد جميع المناقشات الجماعية المركزة، كان المشاركون السوريون يصفون بحماس تنوُّع وجودة أطعمتهم قبل الأزمة في سوريا. وكان هناك تركيز كبير على استهلاكهم اليومي من الفاكهة والخضروات الطازجة ومنتجات الألبان، وكثرة استهلاكهم للحوم الطازجة – ثلاث أو أربع مرات أسبوعياً في المتوسط. وأوضح جميع المشاركين، بصرف النظر عن سبل عيشهم أو مكان إقامتهم في سوريا، أنهم كانوا يتناولون ثلاث وجبات يومياً قبل الأزمة (انظر الشكل 4-5). وقال أولئك القادمون من مناطق ريفية مثل درعا إن مزارعهم كانت توفِّر لهم المحاصيل الرئيسية، والخضروات، والبيض، واللحوم طوال العام. وفي مناطق حضرية مثل حمص وحلب، كان يتم الشراء من أسواق محلية، والتي كانت مكدّسة بالسلع طوال العام وبأسعار في متناول اليد. وقالت امرأة من الرقّة هاجرت إلى تركيا: "كُنّا قبل الحرب نعيش حياة كريمة، كنّا نعيش في جنّة." وبينما كان الرجال مهمومين بالقمع السياسي قبل الحرب، أشاروا إلى أن "كل من كان قادراً على العمل في سوريا كان يمكنه الحصول على غذاء صحّي."

3.2.4 اندلاع النزاع والعنف

كان جميع المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة على معرفة تامة بالأزمة وجذورها، رغم أنهم ناقشوا الدوافع السياسية للأزمة على استحياء. وأوضحت بعض الجماعات أن النزاع كان بين طوائف دينية، مع قمع ممنهج لجماعات معينة. وأوضحوا أنه مع تطور الأزمة أصبحت هناك الآن فصائل لا يمكن حصرها، وأن اختلافاتها ودوافعها أصبحت معقّدة لدرجة يصعب فهمها. وبينما كان وجود تنظيم الدولة الإسلامية يغلُب على المناقشات بين السوريين من الرقّة والسوريين من دير الزور، فإن السوريين من حلب ركّزوا على أنهم كانوا محاصَرين بين قوات الحكومة والجماعات المتمرِّدة. وبالإشارة إلى الأحداث الأخيرة في حلب، تغلبت العاطفة على إحدى النساء فقالت "إن حلب محاصرة الآن بين الجانبين. والمدنيون هم الذين يدفعون الثمن. وقد نسينا العالم ونسي أولئك الذين ما زالوا محاصَرين داخل المدينة."

ولم يشهد أي من المشاركين أزمة كهذه من قبل في حياتهم. وأشار القليل من المشاركين المسنين إلى أحداث سابقة – مثل نزاع عام 1982 في حماة. غير أن هذه النزاعات السابقة قد سيطرت عليها السلطات الوطنية بطريقة سريعة نسبيا. فالأزمات وأعمال الشغب والنزاعات لم تنتشر لأن وسائل الاتصال كانت محدودة للغاية. وهناك الآن تناقض صارخ في النزاع الحالي، حيث قامت وسائل التواصل الاجتماعي بدور رئيسي.

4.2.4 الأثر على سُبل العيش والأمن الغذائي

كان الأثر المباشر والمُلحّ للأزمة في سوريا يتمثّل في التهديد الرئيسي للسلام والأمن. وتحدَّث الرجال والنساء عن قصف مستمر ووجود قوات مسلحة داخل قراهم وبلداتهم. وكانوا يخشون مغادرة بيوتهم. وقد دُمِّرت المساكن والأعمال التجارية بسبب القنابل والقصف. وتحدَّث كثير من المشاركين عن أفراد الأسر أو الجيران الذين أصيبوا وقُتلوا. وقد اضطُر الكثيرون إلى المغادرة فجأة تاركين معظم ممتلكاتهم وراءهم.

وقد توقَّف الأطفال عن الذهاب إلى مدارسهم وتوقَّف الرجال عن الذهاب إلى أعمالهم. ولم تكن هناك كهرباء أو مياه، وكان يتعيَّن عليهم طهي الطعام على خشب الوقود. وفي الشتاء، كانوا يعتمدون على الحطب في التدفئة، ولكن نظراً لأن هذا الحطب لم يكن متاحاً في أغلب الأوقات، لم يعد أمامهم سوى أن يتدثَّروا بالبطانيات في ظروف الطقس القاسية. ولم يعد هناك أطباء وأخصائيون؛ وتوفِّيت نساء كثيرات أثناء الولادة. وقالت امرأة من حلب إنه كان هناك "نقص في كل شيء واضطُررنا للعيش كما لو كُنّا في العصور الوسطى."

وأوضَح مشاركون من دير الزور كيف عانوا على أيدي النظام ثم لاحقاً تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. فأولاً، كانت المدينة تُقصَف بواسطة القوات الحكومية، ثم جاء تنظيم الدولة الإسلامية وأدخل جميع أنواع القيود. وكما قال أحد الرجال: "لقد قاموا بتجويع الناس، وسرقوا منتجاتهم، وأغلقوا مدارسهم، ومنعوهم من الذهاب إلى العمل." ولم يعد موظفو الحكومة السابقون يحصلون على رواتبهم، ولم يعد في استطاعة الناس الذهاب إلى المصارف. وحاول بعض الناس تدبير معيشتهم عن طريق بيع الأطعمة والبنزين في الطرقات.

ومع انتشار الجماعات المسلحة والفصائل الدينية، تحدَّث المشاركون عن تزايد انعدام الثقة بين الجيران والأصدقاء.

وكانت القوات المسلحة تختطف الناس بصورة عشوائية وتجنِّد الشباب بصورة قسرية. وكان كثير من الناس يخشون أيضاً اختطاف نسائهم وبناتهم واغتصابهن. وقال أحد المشاركين: "كان تنظيم الدولة الإسلامية يخنقنا ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا. وكانوا يقطعون رؤوس من يجدونهم يحاولون الهرب." وعند سؤال النساء عن أثر الأزمة، كن يُعربن عن قلقهن بشكل خاص من الآثار النفسية الطويلة الأمد للنزاع على أطفالهن.

ونتيجة لهذا النزاع، تدهورت حالة الأمن الغذائي بعد اضطراب سُبل العيش والأسواق. وقد أضطر الناس إلى بيع مقتنياتهم من الأثاث والذهب لشراء الغذاء. وحتى أثناء الاحتفالات بالأعياد، لم يكن في مقدورهم شراء ثياب جديدة لأطفالهم – وهو تقليد معتاد – مفضلين إعطاء الأولوية للغذاء.

وقد خضعت كثير من أسواق الأغذية لسيطرة جهات فاعلة قوية مما أدّى إلى زيادة منتظمة في أسعار الأغذية. ففي دير الزور، وهي مدينة محاصرة، قال أحد المشاركين إن كيلو السكر بلغ ثمنه 100 000 ليرة سورية (أكثر من 450 دولاراً أمريكيا).

> "كان تنظيم الدولة الإسلامية يخنقنا ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا. وكانوا يقطعون رؤوس من يجدونهم يحاولون الهرب."

وقد اضطرت الأسر إلى الحد من البروتين ومنتجات الألبان. واضطر معظمها إلى تقليص حجم الوجبات والاقتصار على وجبة أو وجبتين في اليوم. وقال البعض إنهم كانوا يعيشون على الأغذية النشوية، مثل الخبز أو المعكرونة أو الأرز أو البطاطا مع بعض الخيار، نظراً لأن اللحوم، والزُبدة، والطماطم، والزيت، والسكر كانت جميعها باهظة التكاليف.

وكانوا يتناولون بعض الشاي مع الخبز في الصباح، والأرز أو البطاطا مع الخيار في المساء. وقالت امرأة سورية إنهم كانوا "يقضون أياماً في البحث عن الخبز ولا يجدونه." وأضافت أنه إذا وجد شخص ما خبزاً في قريتها، فإنه كان يخفيه تحت الفراش. وعندما يتوفر الدقيق، كانوا يعدّون الخبز في المنازل بعد أن كانوا يشترونه في السابق من المخابز. ثم يقومون بعد ذلك بتجفيفه لكي يستمر لفترة أطول، ويأكلونه مع الحساء، بعد إضافة الثوم فقط لإكسابه نكهة.

وأفاد كثيرون بأنهم كانوا يعتمدون بصورة كاملة على المساعدة الغذائية. غير أنه عندما تتوقف هذه المساعدة، كانوا "يأكلون أوراق النباتات الصالحة للأكل الموجودة في المنطقة المحيطة بهم."

الشكل 5.4: عدد الوجبات في اليوم قبل الأزمة، وأثناء الأزمة، وفي بلد المقصد (استقصاء بالهواتف النقالة)

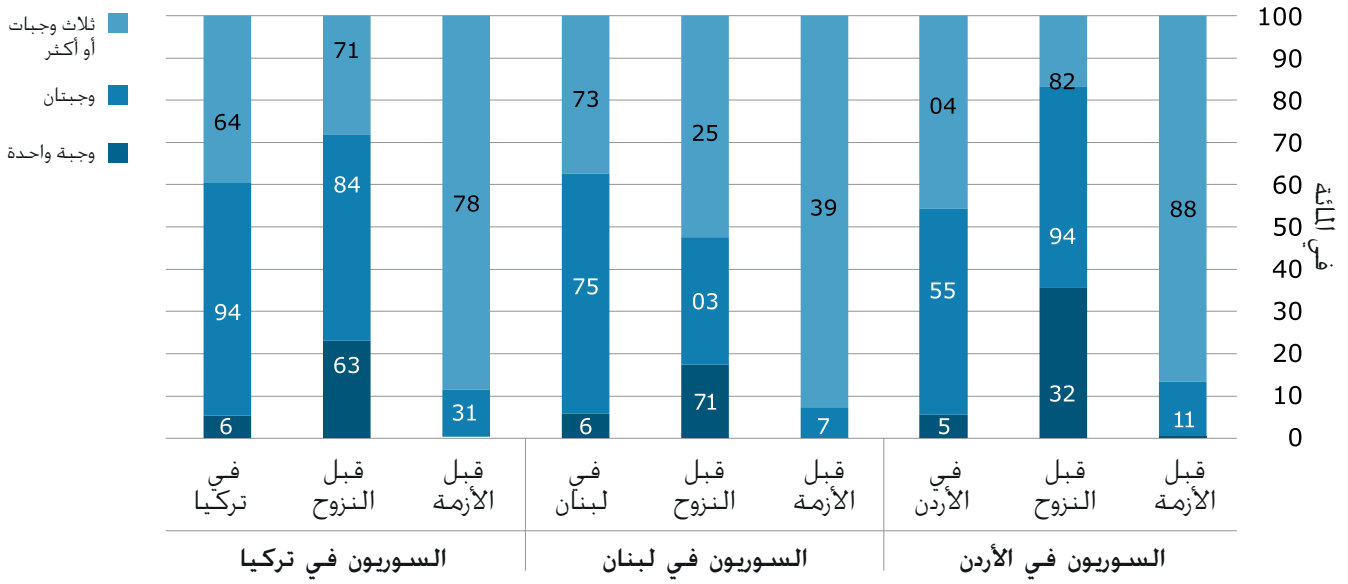

5.2.4 رحلات الهجرة

التشرد الداخلي

كانت جميع الأسر تقريباً التي شملتها المقابلة في الأردن وتركيا، والبعض في لبنان، من بين الذين شردوا داخلياً عدة مرات قبل عبور الحدود. وعموماً، شُرد نحو 8 من بين كل 10 أسر لمرة واحدة داخل سوريا، وشُرد 65 في المائة مرتين أو أكثر (انظر الشكل 6-4).

وفي لبنان، كان لدى كثير من المشاركين روابط سابقة في لبنان – إمّا أسرة عبر الحدود، أو رجال يعملون هناك قبل الأزمة. وقد رحلت هذه الأسر في العادة إلى لبنان مباشرة بدلاً من الارتحال داخل سوريا. ولوحظ نمط مماثل بالنسبة للأسر في الرقة، حيث رحل بعضها مباشرة إلى تركيا.

> "لقد قاموا بتجويع الناس، وسرقوا منتجاتهم، وأغلقوا مدارسهم، ومنعوهم من الذهاب إلى العمل."

الشكل 6.4: عدد مرات التشرد الداخلي للأسر قبل الهجرة (استقصاء بالهواتف النقالة)

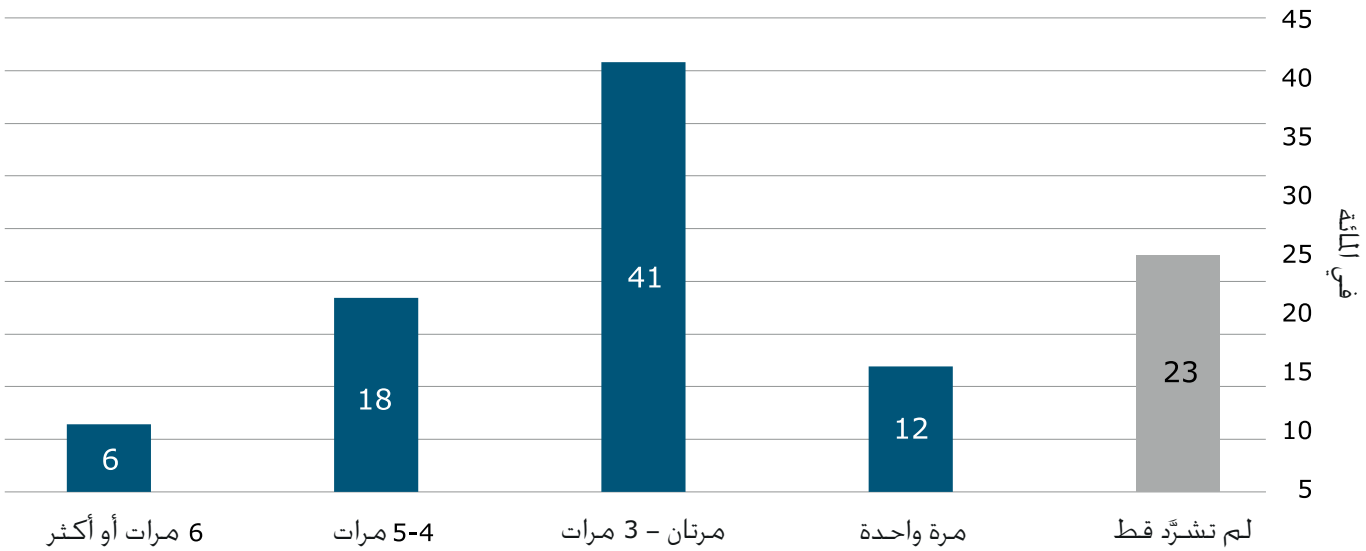

وقد رحلت معظم الأسر إلى قرية أو بلدة أخرى حيث كان يوجد أصدقاء للأسرة؛ وكان يتصلون بهم مسبقاً عن طريق الهاتف لمعرفة ما إذا كانت الأوضاع مأمونة ثم يرحلون مع الأسرة بكاملها. وعادة ما يتطلب ذلك الذهاب سيراً على الأقدام، وأحياناً قطع مسافات طويلة. وكان لا يصحبون معهم سوى الطعام والملابس التي يرتدونها. أما أولئك الذين لا يوجد لهم أقارب فكانوا يضطرون إلى البقاء داخل ملاجئ جماعية مثل المدارس، أو المساجد، أو المنازل المهجورة.

وعموماً، أفيد بأن المجتمعات المحلية المضيفة كانت ترحب بالسوريين في البداية، ولكن عندما تدهور الموقف وبدأت الأغذية تمثل مشكلة في الأماكن الجديدة، كان المشردون داخلياً يعاملون على أنهم "مواطنون من الدرجة الثانية." وغالباً لن تستمر إقامتهم أكثر من شهر واحد، وسيرحلون بعد ذلك عندما يصل القصف والنزاع إلى منطقة جديدة. وبسبب النزاع والترحال المتكرر، أصبحت فرص العمل محدودة.

وفي إحدى المجموعات، أوضحت امرأة مدى صعوبة إطعام الأسرة أثناء حالات التشرد الداخلي: "كان أطفالي يموتون أمام عينيْ، وكان يتعيَّن على الرجال الانضمام إلى الجماعات المتطرفة حتى يتمكنوا من إطعامنا. فقد كان هذا هو الخيار الوحيد." ويوضح هذا المثال كيف أن قيود سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي كانا يؤججان النزاع في سوريا بصورة جزئية، نظراً لأن كثيراً من الرجال لم يكن أمامهم أي خيار سوى الانضمام إلى الجماعات المسلحة من أجل إعالة أسرهم.

وقرب نهاية تشردهم الداخلي، زادت حالات انعدام الأمن الغذائي بصورة خطيرة. واضطر كثيرون إلى تخفيض عدد وجباتهم اليومية، نظراً لصعوبة إيجاد أي أغذية على الإطلاق. وقالت امرأة في مخيم الأزرق غادرت سوريا مؤخراً: "كان يتعيَّن علينا أكل الحشائش لنظل على قيد الحياة. وكان أطفالي يبكون طوال الليل لأنهم يتضورون جوعا."

مسببات مغادرة سوريا

سُئل جميع المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة عن السبب في أنهم قرروا في النهاية مغادرة سوريا. ففي المراحل الأخيرة من التشرد الداخلي، كانت الحالة سيئة. وركز المشاركون على الخوف المستمر، والحياة في ملاجئ جماعية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والكفاح من أجل الحصول على الأغذية. وفي حالات كثيرة، كان السبب المباشر للمغادرة يتعلق بالإصابة أو الوفاة. فقالت إحدى النساء إن قنبلة انفجرت بالقرب من ابنها؛ وبمجرد أن غادروا المستشفى، أعدوا العدة لمغادرة البلد. وقالت امرأة أخرى إن قنبلة سقطت على منزلها وقتل زوجها؛ فقامت على الفور بإعداد حقيبتها واصطحاب أطفالها عبر الحدود. ورأوا أنه لم يعد أمامهم أي خيار آخر: "فلم نكن نعرف ما الذي ينتظرنا. وكل ما نعرفه أنه يتعيَّن علينا الهروب." ولم يغادر بعض المشاركون بلدهم بسبب النزاع المباشر، وبدلاً من ذلك اضُطروا إلى الرحيل بسبب الافتقار إلى سُبل العيش والأغذية. وقال أحدهم: "لم تكن هناك أزمة [حرب] حيث كنت أعيش، ولكن كان يتعيَّن عليَّ أن أغادر لأنه لم يكن هناك أي عمل." وعلى وجه التحديد في تركيا، ذكرت نسبة كبيرة عدم وجود غذاء أو فرص للعمل كسبب رئيسي للمغادرة. وتوضح نتائج الاستقصاء بالهواتف النقالة أن غالبية كبيرة من الأسر تركت سوريا لأسباب تتعلق بالأمن والأمان، ويلي ذلك الافتقار إلى فرص لكسب العيش وعدم الحصول على أغذية.

مسارات الهجرة

اختارت أغلبية الأسر التي شملتها المقابلة مقصدها بناءً على قرب المسار وسلامته؛ وكان هذا هو الحال لنحو 70 في المائة من الأسر التي شملتها المقابلة باستثناء الاستقصاء بالهواتف النقالة. وعلى سبيل المثال، تعتبر درعا قريبة جداً من الحدود الأردنية، في حين أن حمص تعتبر أقرب إلى لبنان. وذُكرت بلدة شانلي أورفة في تركيا على أنها الامتداد الطبيعي لدير الزور والرقة، في حين كانت غازي عنتاب المدينة الأقرب إلى حلب من حيث القرب الجغرافي والسمات المتشابهة. وقال أحد المشاركين إن "غازي عنتاب تذكرنا بحلب ونحن نشعر بالارتياح هناك." ويوضح

الشكل 7.4: أسباب مغادرة سوريا
(استقصاء بالهواتف النقالة)

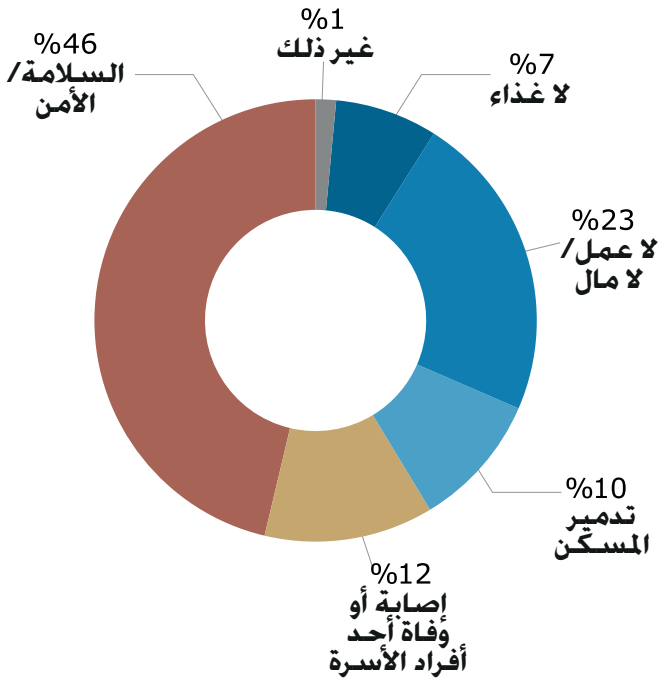

الشكل 8.4: مسارات الهجرة للمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة الذين تمت مقابلتهم في الأردن ولبنان وتركيا

تعرض هذه الخارطة مسارات عامة شرحها المهاجرون أثناء المناقشات الجماعية المركزة؛ وليس هذا موجزاً شاملاً لمسارات الرحلة.

الشكل 4-8 المسارات التي اتخذتها أُسر المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة.

وفي أغلب الحالات، كانت الأسر تفر من سوريا معا. وكان السبب في هذا هو شعورها بأن هذه الطريقة الأسلم وكانت تفضل ألّا تنفصل عن بعضها. وتحدث بعض المشاركين عن إرسال الشباب أولاً لوقايتهم من الانضمام قسراً إلى الجماعات المسلحة. وفي بعض الحالات، رحل الأزواج والآباء أولاً للبحث عن عمل وإيجاد مسكن قبل أن تلحق بهم أسرهم.

وكان كل مشارك في المناقشات الجماعية المركزة يعرف شخصاً ما لا يزال في سوريا – شخص ما غير قادر أو غير راغب في المغادرة، أو شخص ما قرر العودة. وكان للبعض وظائف حكومية في دمشق، ويشعرون بالأمان النسبي هناك. وفي أمثلة أخرى، بقي المسنون في بيوتهم، حيث أنهم رأوا أنهم ليسوا هدفاً للقوات المسلحة أو لم يتمكنوا من القيام بالرحلة. وفي بعض الحالات، جاء أناس من لبنان أو الأردن ثم عادوا إلى سوريا، مفضلين أن يظلوا في بيوتهم: "كثير من الناس يفضلون الموت في سوريا على أن يصبحوا لاجئين في مكان آخر." وفي غازي عنتاب وشانلي أورفة، أفاد كثير من المشاركين بأنهم يعرفون أسراً لم تكن قادرة ببساطة على تحمل الرحلة، ولذلك ظلت في سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أنباء عن أُناس موجودين في مناطق محاصرة.

الحصول على المعلومات ودور وسائل التواصل الاجتماعي

اتصل معظم الناس هاتفياً بأصدقاء أو أسر في البلد الذي يعتزمون الرحيل إليه لمعرفة الحالة قبل الرحيل، وللتأكد من أن الهجرة هي الخيار المأمون لأسرهم. وكان دور الهواتف النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي أساسياً في هذه العملية.

وفي لبنان، كان كثير من الناس لديهم بالفعل أعمال تجارية أو علاقات شخصية عبر الحدود قبل الهروب من النزاع. ولذلك في السنوات الأولى كانت الرحلة بسيطة نسبياً باستقلال سيارة أجرة إلى الحدود. وبالمثل، قبل الحرب، كانت هناك علاقات وثيقة بين المقيمين في حلب والبلدات الرئيسية في جنوب تركيا، حيث يشتري

> "كثير من الناس يفضلون الموت في سوريا على أن يصبحوا لاجئين في مكان آخر."

رجال الأعمال المواد الخام وتقضي الأسر السورية إجازاتها الصيفية في تركيا. وفي الأيام الأولى من الأزمة، لحق كثيرون بأسرهم الكبيرة التي هاجرت قبل ذلك.

واستخدم معظم الناس الذين شملتهم المقابلة في تركيا مهرِّبين لتنظيم رحلتهم. وكان يتم تقاسم المعلومات بين الأفراد أو عن طريق الاتصال بأرقام هاتفية موجودة على الإنترنت. وكانت التكاليف المرتبطة بذلك معروفة على نطاق واسع وموضوعاً للنقاش "مثل تكلفة شراء علبة سجائر." وفي الأردن، أوضحت جماعات أن شخصاً ما في قريتها كان على اتصال بأحد المهربين. وكان هذا الشخص على معرفة بالطريق ويمكنه شرح جميع التفاصيل، بما في ذلك نقاط التوقف، وأماكن المبيت، ونقاط التفتيش، والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

تكلفة الهجرة

من الواضح أن الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي كانت من بين العوامل التي دفعت إلى الهجرة، ولكن من الواضح أيضاً أن الهجرة في حد ذاتها تفاقم من انعدام الأمن الغذائي – بسبب عدم توفر السيولة النقدية المباشرة، والأثر الطويل الأجل لنفاد المدخرات والأصول، وتراكم الديون، وتحديات بدء حياة جديدة في منطقة ذات رأسمال اجتماعي محدود.

وعموماً، فإن تكاليف الهجرة كانت تتباين حسب المسافة، ومخاطر الطريق، وعدد أفراد الأسرة، وما إذا كان جميع الأفراد يحملون وثائق السفر السليمة، وما إذا كانت المناطق تسيطر عليها الحكومة أو الجيش السوري الحر، وأفضليات السائقين وغير ذلك من العوامل الأخرى.

ومع تصاعد النزاع، أصبحت رحلة الخروج من سوريا أكثر تعقيداً وخطورة وتكلفة. وقد أوضح أولئك الذين غادروا في المراحل الأولى من الأزمة أنهم كانوا ينتقلون إلى منطقة الحدود بواسطة الجيش السوري الحُر الذي كان يرفض تقاضي أي أموال على الإطلاق.

الشكل 9.4: التكلفة التقديرية للشخص لمغادرة سوريا بالدولار الأمريكي (بناءً على المناقشات الجماعية المركزة)

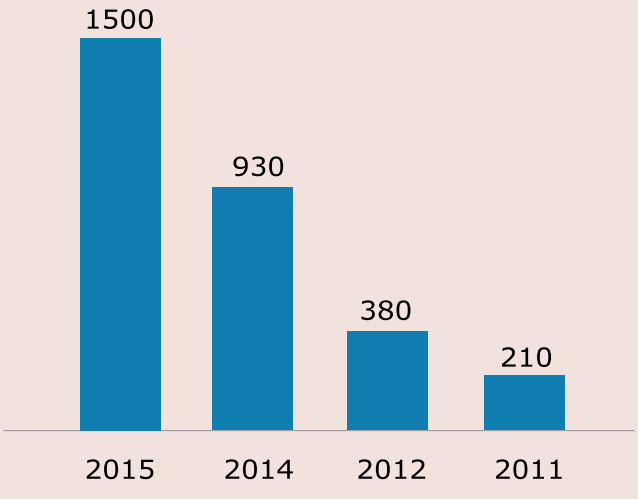

وبعد ذلك، بدأت الأسعار تتزايد بانتظام من عام إلى عام كما قال المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة (انظر الشكل 4-9).

وفي مخيِّم الأزرق بالأردن، وصل معظم الناس خلال العام السابق. وقد زادت تكاليف الرحلة إلى الحدود أضعافاً مضاعفة، ولذلك دفع القادمون حديثاً مبالغ طائلة. فقالت إحدى النساء إن أسرتها باعت كل شيء لديها، وأنفقت جميع مدخراتها، واقترضت الأموال من أجل تغطية تكاليف الرحلة.

ولم يكن لدى معظم الأسر ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف الرحلة، واضطر معظم الناس إلى استهلاك مدخراتهم، وبيع مجوهراتهم، ومقتنياتهم الذهبية، وأثاثهم، وأمتعتهم الأخرى. وأوضح بعض المشاركين أنهم جمعوا الأموال اللازمة للرحلة بشق الأنفس، ولكنهم وصلوا بعد ذلك إلى بلد جديد بلا أموال أو أصول لتيسير الانتقال. وقد أدى ذلك إلى حالة خطيرة بالنسبة لأسرهم. فقد اقترض كثير من الناس أموالاً من الأصدقاء والأسر والجيران لتغطية تكاليف الرحلة. وأوضح العديد من المشاركين أنهم لا يزالون مدينين بسبب الرحلة. ولم يتمكنوا في الموقع الجديد من كسب ما يكفي من المال لسداد هذه الديون.

وأوضح بعض المشاركون أنهم كانوا مطالبين عند نقاط الحدود بدفع مزيد من الأموال لتجنب تفتيش النساء و/أو الحقائب. وقالت إحدى النساء إن حقيبتها كانت تحتوي على عقار الأنسولين لزوجها؛ وعندما عُثر على هذا العقار في نقطة التفتيش، لزم تقديم بعض الأنسولين مقابل تيسير عملية المرور.

وفي غازي عنتاب وشانلي أورفة، أفاد بعض المشاركين بأنهم واجهوا الكثير من التكاليف غير المتوقعة بسبب التغييرات في مسار الرحلة في اللحظة الأخيرة، مما تطلب مسارات أطول وتغييرات متعددة في وسائل النقل. وفي معظم الحالات، كان هذا يُعزى إلى دواعي الأمن، ولكن في حالات أخرى كان هذا يُعزى ببساطة إلى زيادة تكاليف الرحلة، وبالتالي زيادة أرباح المهربين. وأفاد عدة أشخاص بأنهم اضطروا إلى ترك أمتعتهم مع المهرِّب، نظراً لأنه كان يتعيَّن عليهم ارتياد طرق أطول وأكثر خطورة.

وكانت هناك عدة تقارير عن "مشاحنات" مما أثار شواغل خطيرة خاصة بالحماية. وعلى سبيل المثال، في مخيم الأزرق بالأردن، قدمت امرأة مثالاً على إحدى المشاحنات عند نقطة المرور. فقد قالت للقوات المسلحة: "نحن جائعون، ولهذا فإننا مغادرون."

ورداً على ذلك، عرض عليها الجنود أن يطلقوا النار عليها وعلى أطفالها، "وبذلك لن يكون الجوع مشكلة بالنسبة لكم".

6.2.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل

سُبل العيش والأمن الغذائي

يعتمد معظم السوريين الذين يعيشون في جميع البلدان الثلاثة على المساعدة الخارجية ويمارسون أعمالاً عرضية بأجور هزيلة. فهم يحصلون على رواتب أقل من السكان المحليين، ويقومون بأعمال لا يعتمد عليها، ويكافحون من أجل تلبية احتياجات أسرهم. وهناك أيضاً شواغل كبيرة بشأن فرص التعليم لأطفالهم في هذه البلدان. وقالت إحدى النساء: "نحن لدينا الآن جيل من الأطفال لا يزالون أميين." وطبقاً للاستقصاء بالهواتف النقالة، يوجد لدى 68 في المائة من أسر اللاجئين في تركيا أطفال في سن التعليم الابتدائي، ولكن لا يلتحق بالمدارس سوى 63 في المائة من البنات و75 في المائة من الأولاد. وفي لبنان، يوجد طفل من بين كل ثلاثة أطفال خارج المدرسة. وفي الأردن، يوجد طفل من كل ستة أطفال خارج المدرسة.

وأفادت أسر كثيرة بأنها تتلقى مساعدة غذائية على شكل قسائم. وقد اعتُبر ذلك أساسياً لتلبية احتياجاتهم من الأغذية. وأصبح في استطاعة معظم الأسر تناول وجبتين يومياً، وهذا يعتبر تحسناً كبيراً مقارنة بالوضع السابق لنزوحها. غير أنها لم تتمكن من الوصول إلى مستويات ما قبل الأزمة من حيث جودة طعامها وكميته (انظر الشكل 4-5 والشكل 4-10).

الشكل 10.4: مستويات الاستهلاك الغذائي بين الأسر السورية التي تتلقى المساعدة

(وفقاً لبيانات الرصد والتقييم وبيانات الرصد بعد التوزيع، 2016، الربع الأول).

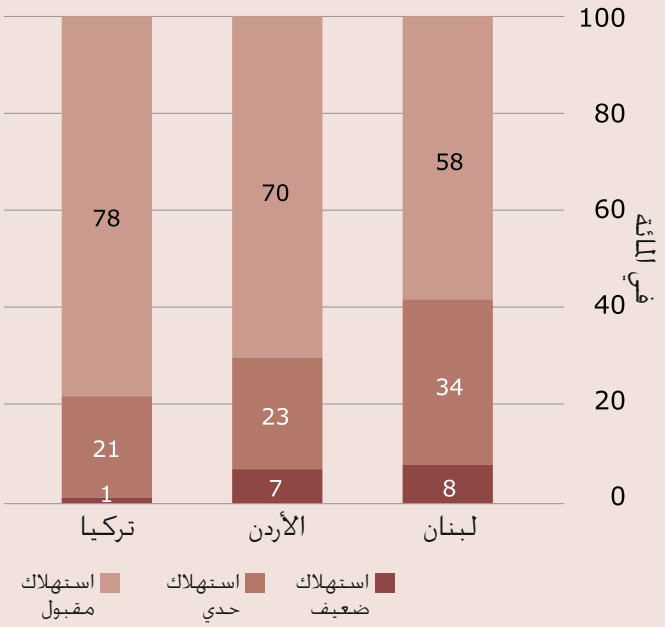

مسببات الهجرة المتتالية

لا تتوقف رحلة المهاجر بمجرد أن يعبر الحدود – فقد اُضطرت أسر كثيرة إلى الارتحال عدة مرات داخل الأردن، ولبنان، وتركيا. وقد ذُكرت أسباب مختلفة، من بينها البحث عن عمل، والطرد، وإيجاد مساكن مختلفة أو أرخص، وجمع شمل الأسرة. وبالنسبة للكثيرين، فإن الرحلة لم تتوقف بعد. ففي الأردن ولبنان، توجد لدى أسرة واحدة من بين كل أسرتين نية الرحيل إلى بلد آخر. وقال إنهم سيذهبون إلى أي مكان "يمكننا فيه أن نرسل أطفالنا إلى المدرسة، ويوجد فيه مستقبل." ويفضل معظم الناس الذهاب إلى مكان ما حيث توجد لهم بالفعل أسرة أو أصدقاء. والبلدان الرئيسية التي ذُكرت في هذا الصدد هي بلجيكا، وألمانيا، والسويد، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما سُئل المشاركون عما إذا كانوا سيقومون بالهجرة غير الشرعية بالزوارق، بدا أن معظمهم كانوا مترددين للغاية؛ فكانوا مدركين تماماً للأخطار التي تنطوي عليها مثل هذه الهجرة.

وكانت نسبة الأسر التي لديها نية الرحيل أقل في تركيا، حيث تعتزم القيام بذلك أسرة واحدة من بين كل أربع أسر شملتها المقابلة. والجدير بالذكر أن جميع المشاركين كانوا يحصلون على مساعدة غذائية، بينما كانت المجموعات مختلطة في لبنان والأردن، ولعل هذا قد أثر في قرارها. ومن بين العوامل الأخرى فرص العمل، حيث توجد لدى السوريين في تركيا فرص أفضل لدخول أسواق العمل غير النظامي، وهو ما يتيح لهم النهوض بأعباء أسرهم.

وأثناء المناقشات الجماعية المركزة، قال المشاركون في شانلي أورفة وغازي عنتاب إنهم يفضلون البقاء في تركيا بصورة أساسية لأن البيئة الثقافية مشابهة جداً للبيئة في ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تكلفة الرحلة إلى أوروبا وخشية المخاطرة بحياة أسرهم أثناء الرحلة من بين العوامل الجوهرية التي أثرت في تفضيلهم للبقاء في تركيا. وفي الأردن ولبنان، أوضح قليل من المشاركين أنهم قد تلقوا عروضاً بإعادة توطينهم في أستراليا أو كندا، ولكنهم رفضوا هذه العروض نظراً لشواغلهم فيما يتعلق بالحواجز اللغوية والاختلافات الثقافية.

العودة إلى سوريا

عندما سُئل المشاركون عما إذا كانوا يأسفون لمغادرة سوريا، كانت آراؤهم متأثرة إلى حد كبير بالظروف المعيشية الحالية. ففي مخيم الأزرق، حيث تعتبر حرية الحركة مقيَّدة للغاية، أعرب كثير من الناس عن أسفهم لمجيئهم إلى الأردن – فليس هناك اعتراف قانوني بوجودهم، وليست هناك أي فرص للعمل. فهنا، كما قالت إحدى النساء: "لو عاد بنا الزمن إلى الوراء، لفضلنا حالة القمع على أن نكون لاجئين نعيش في هذا المخيَّم." أما في مخيم الزعتري، فلم يأسف معظم الناس لقرار المغادرة. فهناك المزيد من الفرص غير الرسمية لكسب العيش، ومعظم الناس يرسلون أطفالهم إلى المدرسة. وفي لبنان وتركيا، أعرب البعض عن استيائهم، ولكن معظمهم كانوا يدركون أن البقاء في سوريا لم يُعد خياراً في الوقت الحاضر.

وقد أكد كل مشارك سوري تقريباً رغبته بقوة في العودة إلى سوريا لو استقرت الأوضاع وساد الأمن. وقال أحدهم: "حتى لو اضطررنا للنوم في الطرقات، فإننا سوف نعود." وقال البعض إنه يجب على البلدان الأجنبية أن تتوقف عن التدخل في سوريا، بينما أوصى البعض بتحديد مناطق لحظر الطيران حتى يمكنهم العودة. وأوضح آخرون أنهم سيحتاجون إلى الاستقرار، وقدر من التعافي الاقتصادي والوظائف لكي يعودوا.

الشكل 11.4: نوايا الرحيل أو البقاء في البلد الحالي

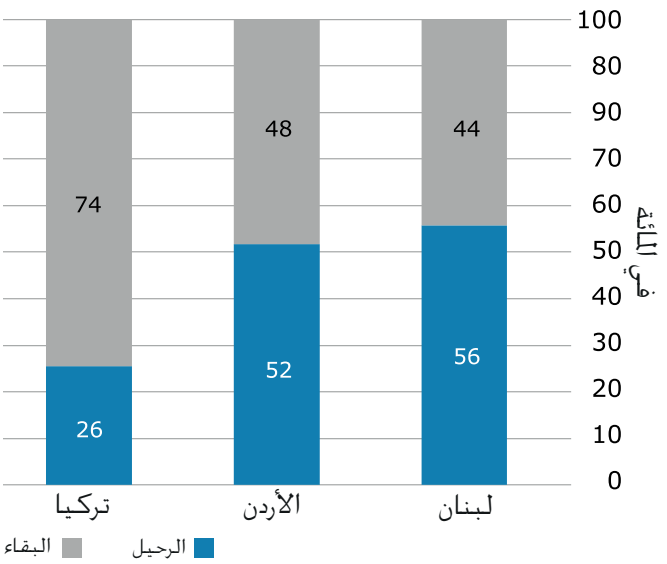

3.4 الأفغان والسوريون في اليونان

"كان يتعيَّن عليَّ أن اختفي عن الأنظار لمدة سبعة أيام وليس معي سوى قليل من الماء وبلا طعام، بسبب طالبان."

1.3.4 الخلفية

كانت اليونان تعتبر أحد المنافذ الرئيسية أمام المهاجرين للوصول إلى شمال أوروبا طوال عام 2015 وأوائل عام 2016. وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2015، أشارت التقارير إلى وصول 000 9 وافد يوميا. فتعتبر اليونان في الأصل أحد بلدان العبور. وبعد إغلاق الحدود الشمالية أمام الأفغان في فبراير/شباط وأمام السوريين والعراقيين في مارس/آذار 2016، أصبح كثير من المهاجرين محاصرين داخل اليونان، وعاجزين عن مواصلة الرحلة إلى الشمال.

ووفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وصل أكثر من 200 170 شخص عن طريق البحر منذ بداية العام.[9] ويقدَّر بأن نحو 600 61 شخص يعيشون حالياً في 48 موقعاً من مواقع الاستقبال في جميع أنحاء اليونان. وهناك آخرون يعيشون في أماكن غير نظامية أو رحلوا إلى بلدان أخرى. وفي حين أن قرابة نصف القادمين الجُدد جاؤوا من سوريا، فإن الأعداد تبين أيضاً أن الغالبية العظمى من السوريين لا يزالون في بلدان قريبة من ديارهم. وبينما فرّ 8.4 مليون سوري إلى بلدان مجاورة وأقاموا بها، فإن مليون سوري فقط طلبوا اللجوء في أوروبا[10] (انظر القسم 2.4).

الشكل 12.4: ديمغرافيا وبلدان منشأ المهاجرين الوافدين الجدد إلى اليونان (2016)

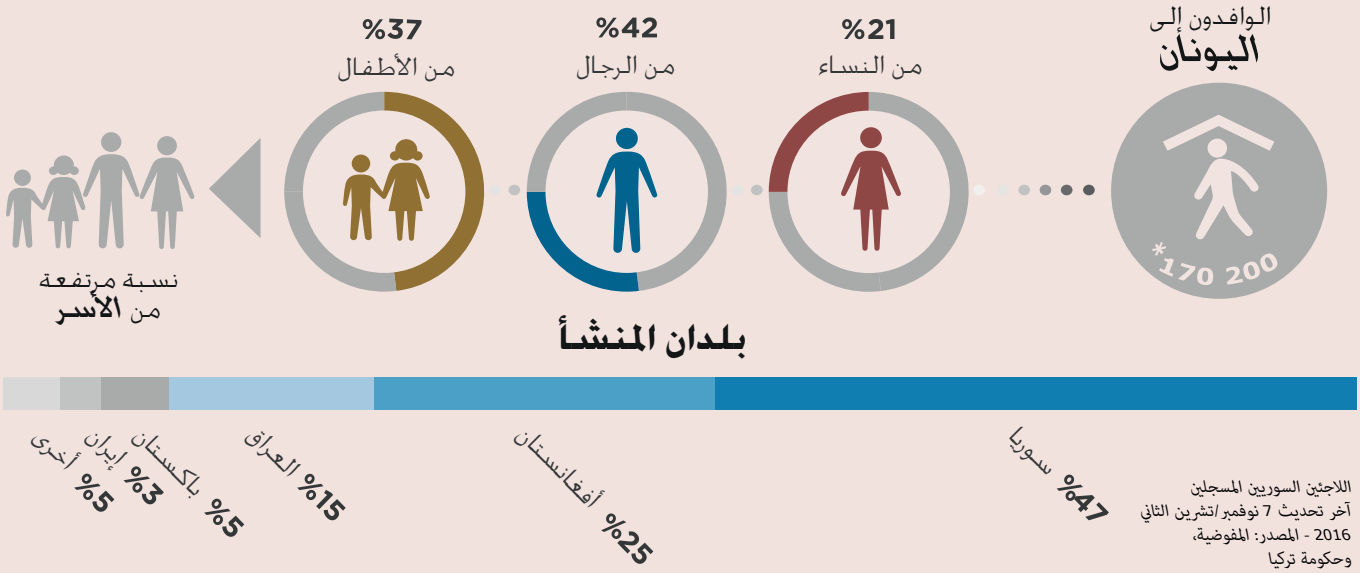

اللاجئين السوريين المسجلين
آخر تحديث 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 - المصدر: المفوضية، وحكومة تركيا

ومن حيث تكوين السكان، جاء معظم المهاجرين وملتمسو اللجوء من سوريا، وأفغانستان، والعراق. ووفقاً للبيانات المتاحة عن الوافدين منذ يناير/تشرين الثاني 2016، كان الوافدون من الرجال ضعف النساء، إذ يمثلون 42 في المائة و21 في المائة من الوافدين على الترتيب. وكانت هناك نسبة كبيرة من الأطفال تمثل 37 في المائة من جميع الوافدين. وتشير هذه الأرقام إلى وجود نسبة مرتفعة من الأسر، على الأقل في المواقع الرسمية. وهناك أيضاً عدد من الأطفال غير المصحوبين، بلغ عددهم نحو 480 1 طفلاً حتى أغسطس/آب 2016. ومعظم هؤلاء من الأولاد المراهقين.

وتخضع جميع المواقع الرسمية حالياً في أنحاء البلد لإدارة حكومة اليونان. ويتمثل دور مفوضية شؤون اللاجئين في تولي أنشطة التنسيق والحماية، وتقوم هذه الوكالة أيضاً بدور تعزيز القدرة. وتتولى الحكومة توفير الأغذية بصورة أساسية عن طريق شركات تقديم الطعام. وفي بعض المستوطنات، يتولى المجلس الدانماركي للاجئين تقديم الأغذية.

وفي موقعين في أتيكا، وإيلونكو، وإلايوناس، أُجريت أربع مناقشات جماعية مركزة مع 15 امرأة وثمانية رجال من أفغانستان، و5 نساء من سوريا. وكانت الاختلافات الرئيسية تتمثل في تاريخ مغادرة بلدانهم الأصلية. فبينما غادر السوريين بلدهم منذ فترة قريبة، وبصورة أساسية في عامي 2015-2016، كانت المجموعة الأفغانية تنقسم إلى فئتين: فئة غادرت أفغانستان منذ وقت طويل وقضت سنوات كثيرة في إيران (بعض أفرادها ولد في إيران)، وفئة تركت أفغانستان في أواخر عام 2015 أو أوائل عام 2016، وبصورة أساسية لدواعي السلامة والأمن.

[9] بيانات مفوضية شؤون اللاجئين عن اليونان متاحة على الموقع الشبكي: http://data.unhcr.org/mediterranean/country.php?id=83. وتم الاطلاع عليها في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

[10] يمكن الحصول على هذه البيانات من الموقع الشبكي لمركز سياسات الهجرة التابع لمعهد الجماعة الأوروبية (فلورانسا)، الذي يوفر بيانات ومعلومات رئيسية عن أثر أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: http://syrianrefugees.eu/.

ويركز هذا القسم على الناس الذين هربوا من أفغانستان وسوريا وجرت مقابلتهم في اليونان. أما التحليل الكامل للنزاع السوري وعلاقته بالأمن الغذائي والهجرة فقد تناوله القسم السابق ولن يتكرر في هذا القسم ما لم تظهر اختلافات مثيرة للاهتمام.

2.3.4 النزاع المؤثر على سُبل العيش والأمن الغذائي في أفغانستان

بينما كانت الظروف المعيشية للمشردين السوريين جيدة بشكل عام قبل اندلاع النزاع المدني (انظر القسم 2.4)، فإن الحالة كانت متباينة بين المجموعة الأفغانية. فقد تعرضت أفغانستان لعدة مراحل من النزاع خلال الأربعين عاماً الماضية، بدءاً بالحرب السوفياتية الأفغانية (1979-1989) والحرب الأهلية في ظل سيطرة حركة طالبان والتي نشبت في عام 2001 مع تدخل قوات حلف شمال الأطلسي.

أما بعض المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة الذين غادروا أفغانستان مؤخراً فقد جاؤوا من خلفية اقتصادية أفضل، إذ كانوا يعملون في الحكومة، ومحطات التليفزيون، وشركات النفط. وجاء آخرون من خلفيات منخفضة إلى متوسطة الدخل، وكانوا يعملون كمزارعين، ورعاة، وعمال بأجر يومي. وكان عدد قليل فقط من النساء يعملن، وخاصة النساء العازبات، أو الأرامل، أو النساء اللاتي ترك الأزواج أسرهم.

وتوضح الحالة الأخيرة كثيراً من أوجه التشابه مع سوريا. فكان الناس يواجهون مخاطر أمنية مستمرة. وكان من الأمثلة التفجيرات الانتحارية، واختطاف الأطفال، والسرقة. وكان لدى كثيرين أقرباء أصيبوا أو قتلوا أثناء النزاع. وأوضح آخرون أن أسرهم أو أقرباءهم تعرضوا للاضطهاد والتهديد على أيدي أفراد حركة طالبان بسبب ارتباط أعمالهم بالحكومة. وأصيب بعض ا لرجال بنيران البنادق أو في ظروف أخرى وأصبحوا عاجزين عن إعالة أسرهم. ولم يعد في استطاعة الناس الذهاب إلى عملهم بأمان.

وقد مُنع الأطفال، وخاصة البنات، من الذهاب إلى المدارس. وقال أحد الرجال إن ابنه قد اختطف وهو في طريقة إلى المدرسة ثم قتل. وقال عدة مشاركين إنهم كانوا محاصرين بين قوات الحكومة وطالبان وقوات حلف الأطلسي. وقد تسللت قوات طالبان بشكل متزايد إلى مواقع الحكومة، مما شكّل تهديداً مستمراً لهم ولأسرهم.

وقال معظم المشاركين إنهم تمكنوا من تلبية احتياجات أسرهم في أوقات السلم. أما في أوقات النزاع أو العنف، أو عند حدوث كوارث طبيعية، فكان الاستهلاك الغذائي يتأثر، نظراً لمحدودية توافر الأغذية في الأسواق وارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية للغاية.

وفي الفترات الأخيرة قبل مغادرة أفغانستان، واجه كثير من المجيبين ظروفاً لم يتمكنوا فيها من الحصول على ما يكفي من الأغذية، بما في ذلك في العاصمة كابول. وعندما لم تسمح لهم ظروف الأمن بمغادرة منازلهم، كانوا يقللون من استهلاكهم الغذائي ويختصرون عدد الوجبات إلى وجبة واحدة في اليوم، وفي بعض الأحيان يأكلون كسرة من الخبز. وقال أحد الرجال إنه في وجود طالبان، ظل مختبئاً في منزله سبعة أيام، ويعيش فقط على الماء دون أن يجد ما يأكله. وقالت إحدى النساء إن زوجها اختفى لمدة سبع سنوات بسبب النزاع، وأثناء غيابه اعتادت أن تصنع بعض السجاد وتبيعه لتدبير معيشتها. غير أنه كان من الصعب عليها بيع هذا السجاد أثناء النزاع؛ وأضافت أنها وأطفالها كثيراً ما كانوا يبيتون على الطَّوى. وتحدثت هذه المجموعة أيضاً عن ثلاث مناطق في أفغانستان يصعب الوصول إليها نظراً لأن طالبان أغلقوا الجسر المؤدي إلى هذه المناطق. وقد سمعوا عن أناس فروا بحثاً عن الغذاء.

3.3.4 سُبل العيش والأمن الغذائي بين الأفغان في إيران

كان الأفغان الذين فروا من النزاعات السابقة والكوارث الطبيعية، وعاشوا في إيران عدة سنوات يعملون أساساً كعمال بأجر يومي في قطاعات الزراعة، أو تربية الماشية، أو البناء. وكان بعض النساء يعملن في التطريز أو بعض الأشغال اليدوية. أما أولئك الذين انتقلوا إلى إيران منذ فترة أطول وظلوا في هذا البلد فقد تمكَّنوا بشكل عام من تلبية احتياجاتهم الأساسية. وهؤلاء لا يواجهون أي مشاكل تتعلق بالحصول على الأغذية. ولكنهم من ناحية أخرى ظلوا يواجهون صعوبات معينة تعرقل اندماجهم بالكامل في المجتمع الإيراني. وعلى سبيل المثال، أشار كثير من المهاجرين إلى زيادة تكاليف الحصول على تأشيرات الإقامة، فضلاً عن العمالة غير النظامية بأجور منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك، كان ارتفاع تكاليف التعليم من بين الشواغل التي أثيرت بصورة متكررة.

4.3.4 رحلات الهجرة

حالات التشرد السابقة بين الأفغان

إن النزاع الذي كان ينشب من آن لآخر في أفغانستان طيلة 40 عاماً دفع كثيراً من الناس إلى الترحال ذهاباً وإياباً بين أفغانستان وباكستان أو إيران – مما حوَّل الهجرة إلى استراتيجية تصدي شائعة. وقال رجل متقدم في السن شُرِّد عدة مرات في حياته: "لقد أصبحت مرهقاً في الواقع بسبب ذلك." وقد حاول بعض المجيبين العودة إلى أفغانستان أثناء تحسن الأحوال بهدف استئناف سُبل عيشهم، ولكن الأوضاع الأمنية الهشة أرغمتهم في نهاية الأمر على المغادرة مرة أخرى. وقد أمضى أحد الأشخاص 12 عاماً في باكستان بعد فراره من الحرب السوفياتية الأفغانية قبل العودة إلى أفغانستان. غير أن باكستان لم يعُد يُنظر إليها اليوم على أنها مأمونة نظراً لأن الناس سيواجهون خطر إرغامهم على الانضمام إلى قوات طالبان.

> "إذا عملت مع الحكومة، فإن طالبان ستقتلك، وإذا عملت مع طالبان، فإن الحكومة ستقتلك، وإذا عملت مع حلف الأطلسي، فكلاهما سيقتلانك."

مسببات الهجرة إلى اليونان

أشارت المجموعة الأفغانية التي غادرت ديارها مؤخراً بصورة أساسية إلى الأوضاع الأمنية الهشة داخل أفغانستان. فقد أصيب البعض بسبب أعمال القصف. وغادر شخص آخر عندما قُتل أخواه، وتحدث آخرون عن حوادث الإرهاب أو التفجيرات الانتحارية. وقال شخص آخر كان يعمل مع الحلف الأطلسي إنه تلقى تحذيراً ثم غادر قبل إلقاء القبض عليه. وأضاف قائلاً: "إذا عملت مع الحكومة، فإن طالبان ستقتلك، وإذا عملت مع طالبان، فإن الحكومة ستقتلك، وإذا عملت مع حلف الأطلسي، فكلاهما سيقتلانك." وقال إن أحد أبنائه قد اختُطف من المدرسة وقُتل. وبعد جنازة طفله، قرر التماس اللجوء خَارج أفغانستان حرصاً على سلامة أطفاله الآخرين.

وقد اعترضت قوات طالبان طريق امرأة كانت تعمل مدرسة وأمرتها تحت تهديد السلاح بعدم الذهاب إلى المدرسة للعمل. وأبلغ عدة أفراد من المجموعة عن تعمُّد تسميم الطعام في المدارس لثني الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة. وأعرب بعض النساء أيضاً عن القلق من أن أطفالهن كانوا مهدَّدين بأن يجنّدوا كمقاتلين في صفوف طالبان.

وأفاد جميع المجيبين الذين غادروا أفغانستان منذ عدة سنوات أن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كان السبب الرئيسي لهجرتهم بعد أن استقروا في إيران. وهذه العوامل، مقترنة بالهجرة الواسعة النطاق إلى أوروبا في عامي 2014 و2015، كانت وراء القرار الخاص بمغادرة إيران. وأوضحت إحدى الأمهات أن ابنها قال لها "لا أستطيع مواصلة الدراسة هنا ولا أريد أن أصبح عامل بناء." وقد تأثّر بأقرانه في الفصل؛ وقد رحل كثير منهم إلى أوروبا أو يعتزمون الرحيل إلى هناك.

وجاء السوريين الذين تمت مقابلتهم في اليونان من حلب وكوباني وحمص. وقد هربوا جميعاً من سوريا نتيجة للنزاع والصعوبات المرتبطة بذلك كما ذُكر في القسم 1.2.4. وكان العديد من المشاركين السوريين من أصل كُردي وقد عبروا الحدود إلى تركيا. ولكن البقاء هناك لم يكن خياراً بسبب خلفيتهم العرقية. وكان معظم السوريين الذين شملتهم المقابلة لديهم بالفعل أفراد من أسرهم يقيمون في هولندا أو ألمانيا أو بلدان أخرى في شمال أوروبا، وكانوا يعتزمون اللحاق بهم.

مسارات الهجرة

بالنسبة للأفغان والسوريين على حد سواء الذين شملتهم المقابلة هاجر معظمهم مع جميع أفراد أسرهم، وسافر كثير منهم مع أولادهم، بمن فيهم الرُضَّع والأطفال دون الخامسة. وفي بعض الحالات، كان المراهقون يُرسَلون أوروبا على نفقتهم الخاصة بعد السماع عن قصص النجاح من الأقرباء أو الجيران. وتوجَّه قليلون إلى ألمانيا أو السويد تمهيداً لأن يلحق بهم باقي أفراد أسرهم.

وقد وصل غالبية الأفغان إلى اليونان عن طريق إيران وتركيا. وكانت الأسباب الرئيسية وراء اختيار هذا المسار هي القُرب من الحدود والشبكات التي أقيمت بعد ذلك. وقد هرب السوريون عن طريق تركيا، وأمضى بعضهم عاماً أو عدة أعوام في إزمير لكسب ما يكفي من الأموال لمواصلة الرحلة إلى اليونان. وكان هذا هو الخيار الأقل بالنسبة للأفغان والأكراد الذين عبروا تركيا في عدة أيام أو خلال عام على الأكثر. وأشار البعض إلى التوترات العرقية، وأشار آخرون إلى الحواجز اللغوية.

> "لا أستطيع مواصلة الدراسة هنا ولا أريد أن أصبح عامل بناء."

وكانت الرحلة شاقة بالنسبة لمعظم المهاجرين. فقد تحدّث الأفغان عن إخفاء أولادهم وبناتهم عند الفرار من المناطق التي تسيطر عليها قوات طالبان. وأوضح أحدهم أن أصعب جانب من الرحلة كان عندما عبرت مجموعاته عن طريق الجبال بين تركيا وإيران وسط الثلوج الكثيفة. وكانت بصحبته حماته البالغة من العمر 95 عاماً مع ست نساء وأطفال آخرين.

وفي منتصف سلسلة الجبال، رصدهم من بُعد ضباط مراقبة الحدود الإيرانية، ولكنهم تمكّنوا من الهروب والعبور إلى تركيا.

وشاهد الكثيرون جثث الموتى على طول الطريق. وظل السوريون والأفغان على حد سواء مرعوبين بسبب خطورة الرحلة بالزوارق من إزمير أو بلدات ساحلية أخرى في تركيا إلى ليسبوس، باستخدام زوارق مطّاطية بدون قبطان. وقد قام معظمهم بعدة محاولات، وأفاد البعض بأنهم حاولوا ست مرات قبل أن يتمكنوا من الوصول – إذ كان يتعيَّن عليهم الانتظار عدة أيام في الغابات المحيطة بإزمير مع قليل من الطعام ومياه الشرب. وكانت الزوارق مكتظّة وخطرة بنحو خاص بالنسبة لصغار الأطفال، نظراً لأنهم كانوا معرّضين لخطر السقوط. وتحدّثوا عن كيفية انقلاب الزورق، وقال أحد الأشخاص إنه فقد أبنه الشاب في البحر.

وعند الوصول إلى البر من ليسبوس بعد رحلة في الزورق استغرقت أربعة أيام وليالٍ، حاول معظمهم مواصلة الرحلة إلى الحدود الشمالية على الفور. وبعد منتصف فبراير/شباط 2016، انفصل السوريين عن الأفغان. وطُلب من الأفغان العودة إلى وسط اليونان، بينما تمكّن السوريين والعراقيون من عبور الحدود الشمالية حتى 20 مارس/آذار 2016، عندما تم إغلاق الحدود بصورة كاملة.

ولم يكن السوريون الذين شملتهم المقابلة على علم بعد بأن الحدود قد أُغلقت أمام جميع المهاجرين عندما سافروا إلى الحدود الشماليَة. وحاول البعض البقاء هناك أطول فترة ممكنة حتى استُنفدَت مواردهم، وعجزوا عن تلبية متطلباتهم الغذائية الدنيا واحتياجاتهم الأساسية الأخرى. وعند هذه النقطة، اضطُروا إلى العودة لأثينا والإقامة في إحدى المستوطنات الرسمية. ومنذ ذلك الوقت أصبح من الخطورة للغاية أن تحاول الأسر الوصول إلى أوروبا بارتياد مسارات أخرى. وقالت امرأة أفغانية إنها وطفلها انفصلا عن زوجها عندما حاولوا الوصول إلى فرنسا على إحدى الشاحنات.

الشكل 13.4: مسارات الهجرة بالنسبة للمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة الذين شملتهم المقابلة في اليونان

تعرض هذه الخارطة مسارات عامة شرحها المهاجرون أثناء المناقشات الجماعية المركزة؛ وليس هذا موجزاً شاملاً لمسارات الرحلة.

الحصول على المعلومات ودور وسائل التواصل الاجتماعي

مسارات وطرائق عن السفر عن طريق التحدّث مع مهاجرين سابقين – بالاعتماد أساساً على الهواتف النقالة والإنترنت للتواصل مع الأصدقاء والأسرة.

وقال البعض إنهم سمعوا الأنباء عن طريق التليفزيون، وعرف آخرون المسارات التي سيسلكونها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وكان المهربون يشرحون الطرائق والخطوات التالية عند كل توقُّف، وينقلونهم عن طريق شبكة راسخة. ولا يزال معظمهم يأمل في ألّا تنتهي بهم رحلتهم إلى أثينا. وكانوا يشيرون إلى حديقة فيكتوريا، وهي نقطة التقاء معروفة للمهاجرين في وسط أثينا، حيث يمكنهم تبادل المعلومات ذات الصلة. وأشار قليل من المجيبين أيضاً إلى تقديم رشاوى لتيسير الحصول على معلومات معيَّنة.

تكلفة الهجرة

على غرار ما جاء في دراسة الحالة السابقة، فإن التكلفة تعتمد على المهرِّب، ومسار الرحلة، وعدد الأشخاص المسافرين. ويقدِّم الجدول 1-4 نظرة عامة على بعض التكاليف التي ذكرها المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة:

الجدول 1.4: التكاليف التقديرية التي قدّمها المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة

المسار	متوسط التكلفة للفرد بالدولار الأمريكي
من أفغانستان إلى اليونان	2 006
من إيران إلى اليونان	1 005
من تركيا إلى اليونان	008 (كان السعر يختلف حسب الموسم)
من اليونان إلى فرنسا	009

وكان بيع الأثاث أو الممتلكات، واقتراض الأموال من الأصدقاء والأسرة، وإنفاق المدّخرات من بين الطرق الرئيسية بالنسبة للأفغان والسوريين لتغطية التكاليف. فقد باع السوريون أصولهم على امتداد الطريق، وباع البعض منازلهم وأراضيهم بأدنى الأسعار قبل مغادرة سوريا، وتحدَّثت أسرتان عن البقاء في تركيا للعمل وادّخار ما يكفي من المال للرحلة البحرية.

وكان يتعيَّن عن الأفغان تقديم أدلّة للمتَّجرين بالبشر على أنه كان لديهم موارد كافية قبل الهجرة – مما يشير إلى أنهم جاؤوا من خلفيات أفضل نسبياً داخل بلدهم الأصلي. وقد اختلف الأمر بالنسبة للسوريين الذين حملوا معهم معظم مواردهم المالية أو اعتمدوا على تحويلات من أقاربهم لسداد المتَّجرين على طول الطريق.

وأوضح الأفغان الذين عاشوا في إيران أنهم تركوا مبالغ بكاملها مع شخص يثقون به ومع المتَّجرين بالبشر في إيران. ولدى تلقّي تأكيد بأن المهاجر قد وصل إلى نقطة ما في المسار، كان هذا الشخص يحوّل بعض المال لسداد تكاليف بقية الرحلة بكاملها للمهرِّب. ويبدو أن هذا النظام راسخ داخل إيران، إذ يعمل كنوع من نُظم التأمين بالنسبة للمهاجرين لكي يصل إلى وجهتهم التالية.

5.3.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل

سبل العيش والأمن الغذائي

كان معظم الناس القادمين إلى اليونان من خلفيات أفضل حالاً نوعاً ما، وكان باستطاعتهم تحمُّل نفقات العبور إلى أوروبا. غير أنهم خلال الأشهر الماضية استنفدوا مواردهم بالكامل وأصبحوا يعتمدون الآن بصورة كاملة على الدعم الخارجي بما في ذلك المساعدة الغذائية. وتوجد لديهم فرص ضئيلة للاندماج في سوق العمل المحلية، والتي تأثرت كثيراً بسبب الأزمة الاقتصادية في اليونان، وكذلك بسبب الحواجز اللغوية. ولا يلتحق بالمدارس النظامية سوى عدد قليل جداً من الأطفال كجزء من مشروع تجريبي. وينظَّم نوع من التدريس غير النظامي في المخيّمات.

ويُعتَبر المأوى مشكلة كبيرة، وخاصة في أحد المواقع التي تمت زيارتها، حيث يقيم المهاجرون في خيام صغيرة داخل أحد المباني العامة. فحالة الصرف الصحي رديئة للغاية. وقد وصف أحد المراهقين هذه الحالة بقوله: "نحن نعيش في خيام صغيرة، ليست هناك خصوصية، والمكان مكتظ."

وفي موقع ثانٍ، كان تقديم الطعام من بين الشواغل التي أثارها مهاجرون ومنظمات دولية. فقد شكا السكان من رداءة الأغذية المقدّمة، وعدم تنوّعها، وأنواعها. وأوضحوا أنهم كانوا يفضلوا أن يتاح لهم طهي أغذيتهم. أما أولئك الذين حصلوا على قسائم من لجنة الإنقاذ الدولية، فقد اختاروا عدم استهلاك معظم الأغذية العينية المقدمة، مما أدّى إلى فواقد كبيرة. وأفادوا أيضاً بأنه لم يكن هناك أي أغذية خاصة لصغار الأطفال، وشوهدت امرأة شابة وهي تطعم رضيعاً عمره عشرة أشهر وطفلاً عمره عامان بخليط من الشاي الأسود والخبز وكثير من السكر – وهي من بين استراتيجيات التصدي المعتادة والمستخدمة في سوريا في أوقات الشدّة. وتُدرك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي هذه الشواغل بالكامل ويحاولون التصدّي لها عن طريق تدابير التوعية وتعزيز القدرات.

> "على الأقل نحن الآن نشعر بالأمان. فعلى الزورق يمكن أن نموت مرة واحدة، أما في أفغانستان فيمكن أن نموت كل 15 دقيقة."

مسببات الهجرة المتتالية

من المفترض أن اليونان ليست سوى نقطة عبور. وقد أعرب جميع المجيبين عن رغبتهم في الوصول إلى أوروبا الغربية والشمالية، وخاصة ألمانيا، والسويد، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة. وعلى الرغم من إغلاق الحدود والأوضاع في اليونان، فإن معظم الأفغان لم يأسفوا لقرار مغادرة أفغانستان نظراً للظروف المعيشية السيئة جداً هناك والتهديدات التي تشكّلها قوات طالبان. وقال أحد الأشخاص: "على الأقل نحن الآن نشعر بالأمان. فعلى الزورق يمكن أن نموت مرة واحدة، أما في أفغانستان فيمكن أن نموت كل 15 دقيقة."

وعلى غرار الأفغان، أعرب جميع السوريين عن نيّة مواصلة الرحلة إلى شمال أوروبا. فهم يجدون فرصاً اقتصادية ضئيلة في اليونان حيث يواجهون أيضاً الحواجز اللغوية. وقد تم تسجيلهم جميعاً أثناء عملية التسجيل السابقة وقدّموا طلبات إلى برنامج إعادة التوطين الذي تيسِّره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعتزم معظمهم التماس اللجوء وطلب جمع شَمل الأسرة في ألمانيا أو السويد أو فرنسا أو بلجيكا.

ويسود شعور كبير بالإحباط بين الأفغان فيما يتعلق باختلاف معاملتهم عن السوريين نظراً لأن كلاهما عانى من ظروف مماثلة في بلده الأصلي. فالتفجيرات، والقصف، والهجمات الانتحارية، والقتل، والتعذيب، والاختطاف، ومحاصرتهم بين الفصائل المختلفة تُعتبر من الحقائق اليومية في كل من سوريا وأفغانستان. ويرى الأفغان أنه ليس من العدل معاملة السوريين على أنهم أكثر احتياجاً، وأن لديهم فُرصاً أكبر لأحقيتهم في إعادة التوطين.[11]

العودة إلى تركيا أو إيران

قالت امرأة سورية إنها قد تفكِّر في العودة إلى مخيَّم أقامت فيه من قبل في جنوب شرق تركيا، فهناك، استطاع الناس أن يعملوا وحصلوا على قسيمة لشراء أغذيتهم الخاصة. ورفض مشاركون آخرون بشدة هذا الخيار، قائلين إنهم لن يعودوا إلى هناك أبدا. فقد دفعوا بالفعل مبالغ طائلة لكي يصلوا إلى اليونان. وقال الأكراد السوريون بشكل خاص إن تركيا ليست خياراً بالنسبة لهم.

وأعلن الأفغان الذين عاشوا قبل ذلك في إيران إنهم لا يعتزمون العودة، غير أن البعض قالوا إنهم سوف يفكرون في العودة إذا كان حصول أطفالهم على التعليم مكفولاً على قدم المساواة. وقالت امرأة: "لقد حصلنا على كل شيء في إيران، وكانت المشكلة الرئيسية هي المدارس بالنسبة لأطفالنا. وقد قمنا بهذه المخاطرة فقط من أجلهم ومن أجل مستقبلهم."

[11] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1 يوليو/تموز 2016: صحيفة وقائع مشروع الإيواء بغرض إعادة التوطين: 'سيكون ملتمسو اللجوء الحاملون للجنسيات التي يكون متوسط معدل الاعتراف بالحماية الدولية بالنسبة لها على مستوى الاتحاد الأوروبي 75 في المائة فما فوق، وفقاً لأحدث البيانات الفصلية للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على نطاق الاتحاد، مؤهَّلين لإعادة التوطين في دول أخرى من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيث سيتم النظر في طلبات لجوئهم.' وهذا يعني أن الأفغان لن يكونوا مؤهَّلين طبقا لمعدلات الاعتراف الحالية بالحماية الدولية الأوروبية.

4.4 المهاجرون في إيطاليا

"لم تكن نيتي أن أخاطر بحياتي على زورق إلى إيطاليا."

1.4.4 الخلفية

أصبحت إيطاليا بشكل متزايد من البلدان المتلقية لتدفقات الهجرة نظراً لموقعها الجغرافي. ففي السنوات الأخيرة، أدّت الأزمات المتكررة وسوء الأوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان الأفريقية إلى تدفق منتظم للوافدين عن طريق البر إلى سواحل إيطاليا الجنوبية، وخاصة في صقلية. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم تسجيل عدد كبير من الوافدين إلى حدود إيطاليا الشمالية، من مسار برّي للهجرة عن طريق دول البلقان.

ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تم تسجيل نحو 600 161 وافد منذ بداية العام.[12] وبلدان المنشأ الرئيسية هي نيجيريا، وإريتريا، والسودان، وغامبيا، وكوت ديفوار، وغينيا.

ويصل غالبية المهاجرين إلى إيطاليا عن طريق ليبيا، مع وصول نسبة أقل من بلدان شمال أفريقيا الأخرى، من بينها مصر. ويسافر المهاجرون بواسطة قوارب مطّاطية قابلة للنفخ، والتي تؤدّي إلى عدد كبير من الوفيات. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2016، أفادت التقارير عن وفاة أو فقدان نحو 250 3 شخصاً منذ بداية العام أثناء عبورهم البحر.

الشكل 14.4: ديمغرافيا وبلدان منشأ الوافدين الجدد إلى إيطاليا (2016)

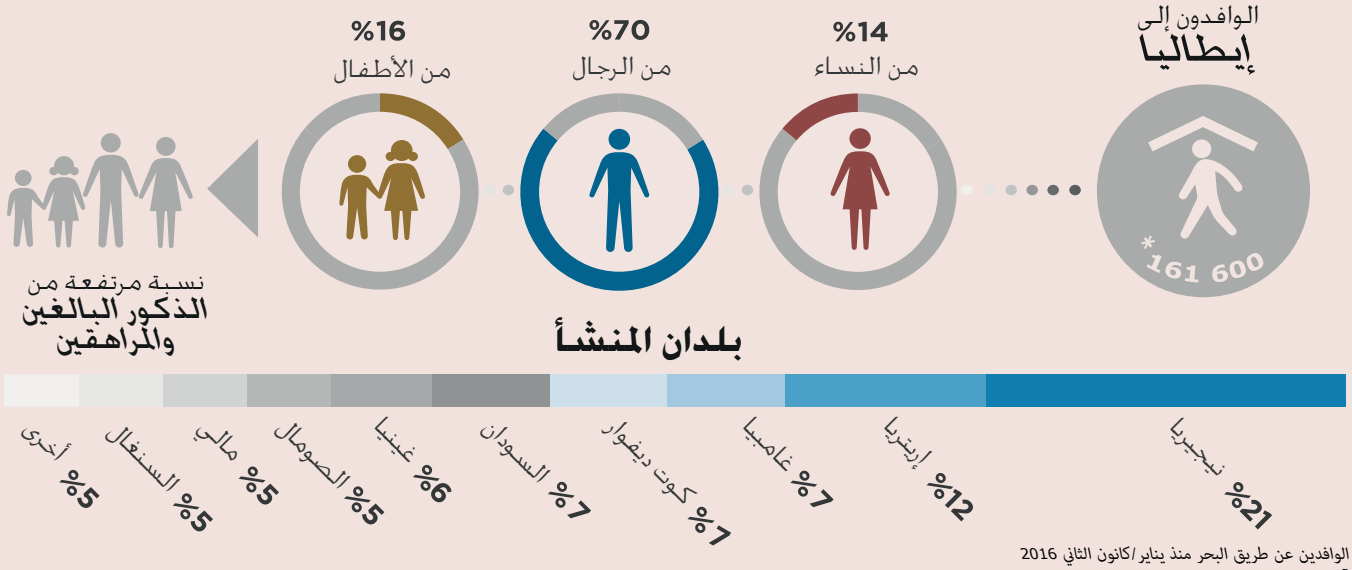

الوافدين عن طريق البحر منذ يناير/كانون الثاني 2016
آخر تحديث 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 - المصدر: المفوضية،

وعلى عكس السوريين والأفغان (انظر القسمين 2.4 و3.4)، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين حاولوا الرحيل هم من الرجال العازبين و14 في المائة فقط من النساء. وهناك قرابة 15 في المائة من القُصَّر غير المصحوبين، ويرجّح أن كثيراً منهم مراهقون ذكور.

ويمر المهاجرون ملتمسو اللجوء الذين يصلون إلى إيطاليا بعملية تسجيل مطوَّلة ومراجعات عند "النقاط الساخنة" حيث يمكن احتجازهم لفترة قانونية أقصاها 72 ساعة. وتقرر السلطات ما إذا كانوا مؤهّلين لالتماس اللجوء، فترسِل اللاجئين المحتملين إلى مراكز الاستقبال وتسلِّم الآخرين إشعارات تأمرهم بمغادرة إيطاليا على نفقتهم الخاصة في غضون سبعة أيام – وهو خيار يأخذ به قليلون. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمات غير حكومية جميعها موجودة لتقديم الخدمات الأساسية، والتسجيل، والحماية، والرصد، والتوعية. وتموِّل الحكومة المساعدة الغذائية وتتولاها شركات تقديم الطعام.

[12] بيانات مفوضية شؤون اللاجئين متاحة على الموقع الشبكي: http://data.unhcr.org/mediterranean/country.php?id=105. وتم الاطلاع عليها في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

ولغرض هذه الدراسة، تم اختيار مركز الاستقبال في بلدة لامبيدوزا (صقلية)، نظراً لأنها تُعتبر أحد الموانئ الرئيسية للدخول إلى إيطاليا. ويُعتبر الموقع مركز عبور ويصنّف على أنه "نقطة ساخنة" وفقاً للخطة الأوروبية بشأن الهجرة،[13] حيث يمكث المهاجرون بضعة أيام قبل إرسالهم إلى مراكز أخرى في إيطاليا. وكان المشاركون من بلدان غرب أفريقيا وبنغلاديش بصورة أساسية. وبالإضافة إلى بلدة لامبيدوزا، عُقدت مناقشات جماعية مركزة في روما، في مستوطنة غير رسمية وسط المدينة، لفهم الاحتمالات بصورة أفضل بالنسبة لأولئك المهاجرين الذين وصلوا إلى المرحلة الثانية من رحلتهم. وفي هذه الحالة، جاء معظم المشاركين من شرق أفريقيا.

2.4.4 سُبل العيش والأمن الغذائي في البلدان الأصلية

أوضح كثير من المهاجرين من شرق وغرب أفريقيا أنهم كانوا يعملون قبل هجرتهم في القطاع غير الرسمي، مع أن كثيراً منهم كانوا عاطلين. ونظراً لأنهم كانوا من الشباب بصورة نسبية، فكان الكثير منهم لا يزال يذهب إلى المدرسة قبل الهجرة. وأفاد مهاجرون من بنغلاديش أنهم كانوا يتقاضون في ديارهم راتباً قدره 2 يورو عن ساعات عمل تتراوح ما بين 10 و12 ساعة في اليوم. وأفاد كثيرون من غرب أفريقيا وبنغلاديش أنهم كانوا من أرباب الأسر، على الرغم من صِغر سنهم، بسبب وفاة أو غياب آبائهم. وقد استكمَل معظمهم التعليم الابتدائي، بينما استكمَل قليلون التعليم الثانوي. وقد اضطُر كثيرون إلى ترك المدرسة لإعانة أسرهم.

وكان المهاجرون في لامبيدوزا يتناولون أطعمة محدودة نسبياً في ديارهم؛ وأفاد كثيرون بأنهم كانوا يحصلون على وجبتين يومياً في الظروف العادية. وكانت الوجبات مكوّنة في معظمها من الأرز والخضروات، مع أنه كان يتم تناول الأسماك بصورة متكررة نوعاً ما في السنغال وغامبيا. وأفاد المهاجرون من شرق أفريقيا الذين شملتهم المقابلة في روما بأنهم كانوا في معظم الأوقات يتناولون الإنجيرا (وهو خبز مسطّح من عجينة متخمِّرة)، مع حساء بالفول أو الحُمُّص، وبعض الفاكهة. وكانوا نادراً ما يتناولون اللحوم، وأشار مهاجرون من شرق أفريقيا إلى أنهم كانوا لا يتناولون اللحوم إلّا في مناسبات خاصة مثل حفلات الزواج أو الاحتفالات الدينية. وقال معظم المهاجرين الذين شملتهم المقابلة إن تلبية احتياجات أسرهم كانت تمثّل صعوبة مستمرة قبل مغادرة بلدانهم الأصلية. وأثناء الأوقات العصيبة، أفاد مشاركون بأنه لم يكن في استطاعتهم سوى تناول وجبة واحدة يوميا. وقال مهاجر من بنغلاديش إنه كان يتعيّن تقاسم طبق واحد بين أربعة أشخاص.

ونظراً لتنوُّع الخلفيات، فإن المشاكل التي أثّرت على سُبل العيش والأمن الغذائي تنوَّعت كثيراً ما بين الفقر الهيكلي، والمصاعب الاقتصادية، والنزاع، وعدم الاستقرار السياسي. وأكّد معظم المهاجرين من غرب أفريقيا أنه لم تكن هناك فرص لكسب العيش، وإنما صدمات أو أزمات خاصة. وأوضح المشاركون الشباب من غرب أفريقيا أنهم وأخوتهم أرغِموا على تلك لأن أسرهم عجزت عن تحمُّل المصاريف المدرسية. فقد أدّى نزاع في شمال شرق نيجيريا وعدم الاستقرار السياسي في غامبيا إلى تفاقم حالة الفقر التي واجهتها كثير من الأسر.

[13] المفوضية الأوروبية، مؤتمر الوزراء (2015)، بروكسل، 2015/5/13، متاح على الموقع الشبكي. http:// ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/ background-information/docs/communication_on_the_european_agenda _on_ migration_en.pdf
وقد تم الاطلاع عليه في 14 سبتمبر/أيلول 2016.

وفي نيجيريا، أدّى التمرُّد المستمر إلى اضطراب سُبل العيش وأثر بطريقة سلبية على قدرة الأسر على إنتاج الأغذية. وأوضح عدة مشاركين من غامبيا أنه قد ألقي القبض عليهم أو على أفراد أسرهم كنتيجة مباشرة لعدم الاستقرار السياسي.

وتحدّث الإريتريون عن النزاع المستمر على نطاق البلد، والذي تفاقم بسبب النظام الدكتاتوري والخدمة العسكرية الإجبارية. وتحدّث مشاركون من السودان عن النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان في بلدهم. وتحدث هؤلاء المهاجرون عن شعور عام بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، فضلاً عن الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية. وتحدث أحد المشاركين من دارفور في السودان أيضاً عن سنوات الجفاف التي ضاعَفت من انعدام الأمن الغذائي.

وأشار مهاجرون من بنغلاديش بصورة أساسية إلى الفيضانات المتكررة التي تسببت في فقدان الأصول، وأدّت إلى تأثّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع. وأشاروا أيضاً إلى عدم الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الأغذية التي وصلت إلى عنان السماء.

3.4.4 رحلات الهجرة

مسببات مغادرة المهاجرين لبلدانهم الأصلية

قال جميع المهاجرين تقريباً الذين شملتهم المقابلة في إيطاليا إنهم قرروا الهجرة بحثاً عن الاستقرار وفرص أفضل لكسب العيش. ووفقاً لاستقصاء أجرته المنظمة الدولية للهجرة بين مهاجرين في ليبيا في أغسطس/آب 2016، تُعتَبر المصاعب الاقتصادية السبب الأول الذي دفع المهاجرين إلى مغادرة بلدانهم الأصلية.

الشكل 15.4: أسباب الهجرة
(بناءً على: استقصاء للمنظمة الدولية للهجرة بين مهاجرين في ليبيا، أغسطس/آب 2016)

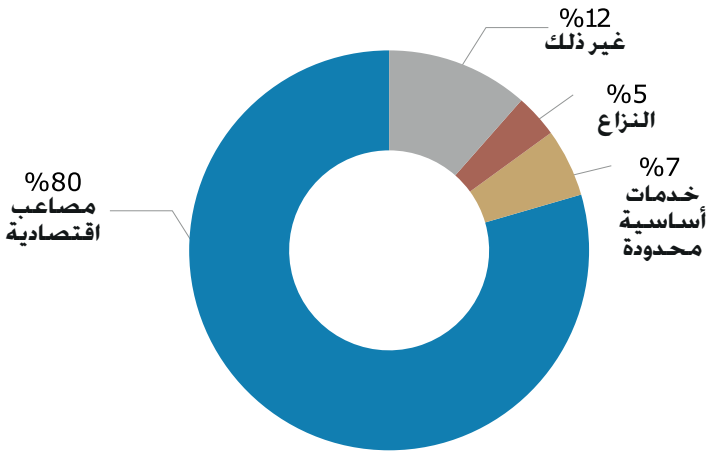

ففي غرب أفريقيا، كان السبب الأول للهجرة هو وجود عدد محدود من فرص العمل في الديار، وللقيود الاقتصادية المترتبة على ذلك. وأشار عدد من هؤلاء المهاجرين إلى المشاكل الصحية بين أسرهم والصعوبات الخاصة بدفع فواتير العلاج. وأوضح أحد المشاركين أن الهجرة كانت "قراراً شخصياً عندما ترى أمك وهي تعاني."

وكان الاضطراب السياسي أحد العوامل الحاسمة الإضافية في حالة نيجيريا، بسبب تمرد بوكو حرام في المنطقة الشمالية الشرقية، وفي غامبيا في أعقاب الاشتباك السياسي بين الحكومة وقوات المعارضة. وعبَّر مهاجر من غامبيا عن إحباطه بقوله: "كنت أريد فقط مكاناً ينعم بالسلام." وبالنسبة لمعظم المشاركين الآخرين، لم تكن هناك قضية أو أزمة معينة يوضحونها في ديارهم، ولكن كان يراودهم ببساطة حلم الرحيل إلى أوروبا بحثاً عن حياة أفضل، وأرادوا أن يحققوا هذه التطلعات.

وركّز المهاجرون من شرق أفريقيا على قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور في أعمال غير مأمونة، والتعرُّض لمخاطر أمنية. وكان هناك عامل رئيسي إضافي بالنسبة للإريتريين يتمثّل في الخدمة العسكرية التي تعتبر إلزامية، وإلى أجل غير مسمّى، وبرواتب هزيلة أو غير منتظمة. وأشار كثير من الإريتريين إلى ذلك على أنه أحد الأسباب الرئيسية للهجرة – وهو تجنُّب الخدمة العسكرية والنزاع، والبحث عن عمل مستقر.

وتُعتبر الهجرة الاقتصادية من بنغلاديش ظاهرة عامة، حيث يغادر كثير من المهاجرين بلدهم للعمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوضح المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة في بلدة لامبيدوزا أنهم يفتقرون إلى فرص لكسب العيش، بالإضافة إلى الفيضانات وارتفاع الأسعار، وهو ما اضطرهم إلى مغادرة ديارهم.

مسارات الهجرة

سافر جميع المهاجرين تقريباً من شرق وغرب أفريقيا بمفردهم، تاركين أسرهم ببعض التحويلات المالية وآمال جمع الشمل في المستقبل. وتُعتبر الرحلة شاقة للغاية ومكلّفة لكي ترحل الأسرة بكاملها معا. ويُعتبر معظم المهاجرين على هذا المسار من الشباب؛ فهم يعتقدون أن الشباب سيتحمل مشقة الرحلة ويدفعهم احتمال أكبر بأن يجدوا عملاً يعوَّل عليه.

وكان المهاجرون من غرب وشرق أفريقيا يرتحلون أولاً داخل بلدانهم، وفي الأغلب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية الأكبر أو إلى العاصمة. وعموماً، فإنهم قد يرتحلون مرة أو مرتين قبل هجرتهم عبر الحدود. وكان أغلب المهاجرين يأملون ببساطة في إيجاد عمل مستقر، أينما وُجِد. وعندما لم يوفّقوا في إيجاد عمل مستقر أو ظروف مرضية، فإنهم سيرتحلون إلى الخيار الأفضل التالي، بما في ذلك في بلدان مجاورة، على أمل إيجاد وضع أفضل. وفي الطريق، يجمعون معلومات على المستوى المحلي عن مسارات العبور والخطوات التالية. واستمرت الرحلة بهذه الطريقة التدريجية، متبعين مسار عام أخذهم في نهاية المطاف في اتجاه أوروبا.

وتصوَّر كثير من المهاجرين أن ليبيا بلد يوفّر فرصاً عديدة للعمل، ولذلك ساروا في هذا الاتجاه. وأفاد آخرون بأن لديهم أصدقاء أو أقارب استكملوا الرحلة بنجاح إلى إيطاليا عن طريق ليبيا، ولذلك توجَّهوا إلى البلد الذي يقع في شمال أفريقيا. غير أن الأوضاع المتدهورة وغير المحتملة في ليبيا خلال الفترات الأخيرة أرغمتهم جميعاً على متابعة الهجرة في النهاية إلى إيطاليا على متن زورق، حتى لو لم يكن ذلك جزءاً من خطتهم الأوّلية. وأوضح مهاجر من غامبيا قائلاً: "لم تكن نيتي أن أخاطر بحياتي على زورق إلى إيطاليا." وعلى هذا النحو، تبيَّن أن أوروبا لم تكن دائماً المقصد المؤدي إلى "النجاح التام أو الفشل الذريع." وهذا ما أكدته أيضاً بيانات المنظمة الدولية للهجرة التي توضح أن ما بين 56 و83 في المائة من المهاجرين من بلدان مختلفة مكثوا لأكثر من ستة أشهر داخل ليبيا.

وكان المسار الأكثر شيوعاً من غرب أفريقيا هو: غامبيا أو السنغال إلى باماكو في مالي؛ ومن واغادوغو في بوركينا فاسو إلى نيامي في النيجر؛ وبعد ذلك من خلال الصحراء عن طريق أغاديز للوصول إلى ليبيا؛ ثم الرحلة الأخيرة إلى إيطاليا بالزوق. وتحدّث مهاجرون قليلون عن مسار آخر إلى شمال أفريقيا: السنغال، وموريتانيا، والجزائر، وليبيا، ثم إيطاليا. أما المهاجرون من نيجيريا فقد توجّهوا إلى النيجر، ثم عن طريق الصحراء إلى ليبيا، وبعد ذلك إلى إيطاليا. وتوضح هذه النتائج كيف أن النيجر بالذات تعتبر أحد منافذ الهجرة. أما المهاجرون من شرق أفريقيا الذين تمت مقابلتهم في روما، فقد سافر معظمهم عن طريق السودان (الخرطوم) إلى ليبيا ثم إلى إيطاليا، مع أن بعض الإريتريين مروا عن طريق مصر بدلاً من ليبيا.

وكان المهاجرون من بنغلاديش يسافرون جوا مباشرة إلى ليبيا ويعملون هناك بضع سنوات. وكانوا سيمكثون فترة أطول لمواصلة العمل في هذا البلد، ولكن منذ اندلاع الأزمة في عام 2011، تدهورت الأوضاع وكانوا يكافحون لإيجاد عمل. وأفاد البعض بأن الشركات اوقفت عملياتها أو أن أصحاب الأعمال قد اختفوا بسبب استمرار النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار تدفق المهاجرين من غرب أفريقيا، زاد التنافس على العمل غير النظامي، وانخفضت الأجور وتحدثوا مهاجرين من بنغلاديش عن الارتحال عدة مرات داخل ليبيا، من طرابلس إلى مصراتة ثم إلى بنغازي بحثاً عن عمل. وكنتيجة لهذه الأوضاع السيئة، وجد مهاجرو بنغلاديش أنفسهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولذلك اضطروا إلى اللحاق بتدفق المهاجرين ومواصلة الرحلة البحرية إلى إيطاليا.

الشكل 16.4: مسارات الهجرة للمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة الذين تمت مقابلتهم في إيطاليا

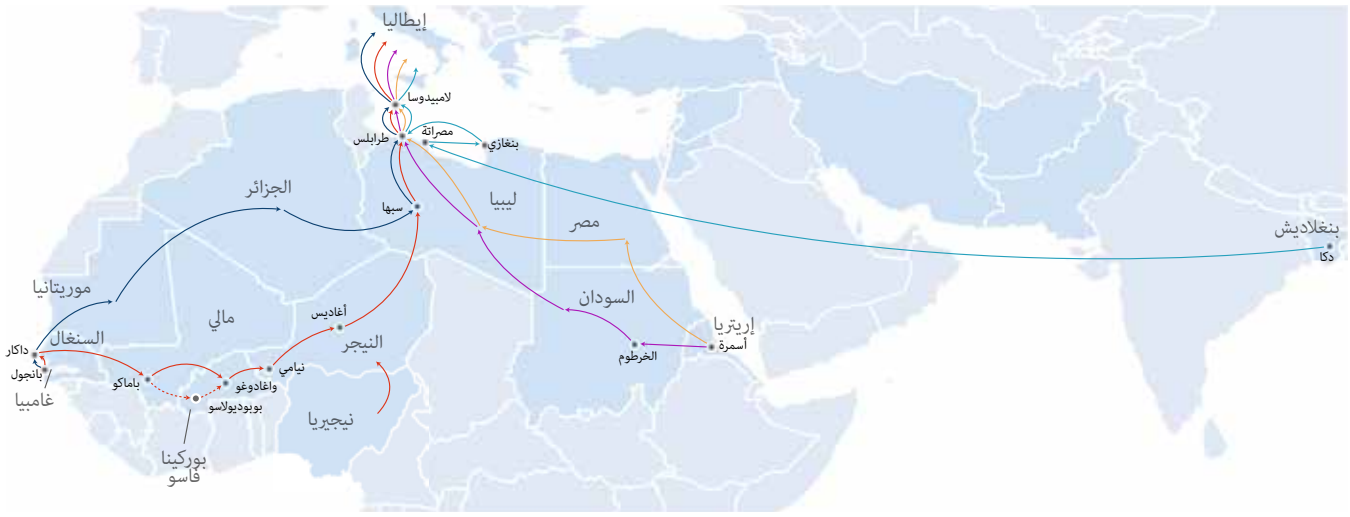

تعرض هذه الخارطة مسارات عامة شرحها المهاجرون أثناء المناقشات الجماعية المركزة؛ وليس هذا موجزاً شاملاً لمسارات الرحلة.

الأوضاع في بلدان العبور

عانى المهاجرون دون استثناء من سوء المعاملة أثناء رحلاتهم. فكثير من المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة في إيطاليا عملوا في قطاع البناء أو قاموا بأعمال يومية أخرى غير نظامية على امتداد الرحلة. وفي حالات كثيرة، لم يكن المهاجرون يحصلون على أجور مناسبة أو لا يحصلون على أجور طوال أسابيع أو أشهر. وقال أحد الأشخاص: "في باماكو، عندما يدفعون لمواطنيهم عشرة يورو، فإنهم يدفعون لك خمسة." وقال آخر كيف توسّل إلى صاحب العمل لكي يدفع أجره كي يتمكّن من إرسال بعض المال لأسرته لشراء الغذاء وأشياء أخرى. وتعتبر الرحلة طويلة وشاقة وتمتد عبر بلدان كثيرة ولشهور كثيرة، مع ترك أسرهم بلا مصدر دخل يعوَّل عليه أو بلا طعام. وهذا يوضح أنه بينما يعتبر انعدام الأمن الغذائي أحد الدوافع الأوَّلية للهجرة، فإن الهجرة في حد ذاتها تعمل على تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

وكانت الأوضاع أكثر صعوبة في ليبيا، حيث يمر خلالها الغالبية العظمى من المهاجرين القادمين إلى إيطاليا. ويتحدث جميع المشاركين عن حالة التدهور والتمييز وسط شعور عام بانعدام الأمن، مع استمرار العنف: "إنك لا تجد أي سلطة هناك، فليست هناك حكومة. وهو ليس مكاناً آمناً." وعاش المهاجرون في مساكن مشتركة مع آخرين من نفس البلد في مناطق اعتبرت "غيتو" للمهاجرين من جنوب الصحراء، ولذلك سُميت 'غريغارا'. ويعتبر السجن من الأحداث الشائعة في روايات المهاجرين عن ليبيا. وتحدث عدة مشاركين عن عمليات اعتقال واحتجاز بطريقة تعسفية، وعن انتهاكات لحقوق الإنسان وعن التعذيب.

وتعتبر الرعاية الصحية محدودة، هذا لو أتيحت على الإطلاق. وأفاد مهاجر من غامبيا عن تعرضه للسجن مع أخيه الذي توفي بعد ذلك إثر أزمة ربو بسبب عدم وجود مساعدة طبية. وتحدث مهاجرون عن تقاسم وجبة واحدة بين خمسة مساجين كل 12 ساعة.

وكانت هذه الوجبات مكوَّنة من خبز أو معكرونة، مع تركهم يعانون من نقص التغذية. وعند مغادرة السجن، بعد معاناة شهور من هذه المعاملة، قالوا: "إنك تبدو وكأنك لست من البشر."

وهذه الأقوال عن الأوضاع في ليبيا تدعمها بيانات ثانوية من المنظمة الدولية للهجرة. فهذه الوكالة تسلط الضوء على شواغل أمنية تحدث عنها مهاجرون في هذا البلد، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والقيود على حرية الحركة، وحوادث اختطاف متزايدة طلباً للفدية. ولم يتسنّ مقابلة سوى القليل من المهاجرات في إيطاليا، مع أن العنف الجنساني يمثل واقعا قد يؤثر على المرأة بشكل خاص وعلى القُصَّر غير المصحوبين بذويهم على امتداد مسار الهجرة بكامله.

تكلفة الهجرة

يمكن أن تتسبب تكاليف تغطية الرحلة في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، إذ يتكبَّد أفراد الأسرة الديون، أو يعطي المهاجرون الأولوية لمواردهم المحدودة من أجل تغطية تكاليف النقل. أما المهاجرون من غرب أفريقيا فإنهم يدبرون تكاليف المرحلة التالية للرحلة عن طريق طلب مساعدة محلية، والاتصال هاتفياً بأقرباء وأصدقاء أكملوا الرحلة بالفعل. ثم يدخرون لتغطية هذه التكاليف. ونظراً لأن المهاجرين غالباً ما يتعرضون للاستغلال عند تأدية عملهم، فإن الادخار لتغطية تكاليف الرحلة كان يستغرق شهورا كثيرة.

ومع هذه التكاليف المتزايدة لتغطية كل مرحلة من مراحل الرحلة، لم يتمكّن المهاجرون من إجراء تقدير دقيق للتكلفة الإجمالية للرحلة (والتي غالباً ما تستغرق أكثر من عام). ويمثل ركوب الزورق إلى إيطاليا أكبر تكلفة على امتداد الرحلة، ولكن الثمن يتفاوت بدرجة كبيرة حسب الاتصالات التي يُجريها كل فرد. وقال مهاجر من السنغال إنه لم يدفع شيئاً على الإطلاق نظراً لأن صاحب العمل قام بتغطية التكلفة. وأفاد آخرون بأن التكلفة الإجمالية يمكن أن تصل إلى 500 2 دولار أمريكي.

والمهاجرون الذين تمت مقابلتهم معظمهم من الشباب ومن أسر فقيرة ليست لديها القدرة الاجتماعية أو المالية المطلوبة لاقتراض الأموال من أجل السفر. ونتيجة لذلك، كان يجب أن تغطي دخولهم الهزيلة احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى تكاليف النقل. وتحدث كثير من المهاجرين عن صعوبة سداد تكاليف المسكن والمأكل، فهم يكافحون من أجل الادخار للجزء التالي من الرحلة. وفي حالات استثنائية فقط – مثلاً عند خروجهم من السجن الليبي، أو بصفة خاصة عندما تكون الرحلة بالزورق الإيطالي باهظة التكلفة – فإنهم يضطرون إلى الاقتراض من الأسرة أو من الأصدقاء.

وقال مهاجرون من شرق أفريقيا إنهم لكي يعبروا الحدود من إريتريا إلى السودان، كان يجب عليهم دفع رسوم، أو عبور الحدود بطريقة غير قانونية. وقالوا إن التكاليف من السودان إلى ليبيا تبلغ 600 1 دولار أمريكي. وتُعزى هذه التكاليف العالية إلى وجود جماعات إجرامية على امتداد الصحراء. ويتصل المهاجرون عادة بشخص ما من بلدهم

يساعد على تهريبهم عبر الصحراء ويتفاوض مع قطاع الطرق. غير أنهم يتعرضون لخطر الإمساك بهم من قبل هذه العصابات، ويضطر معظمهم إلى الاتصال بأسرهم وطلب أموال. وبعد هذه الرحلة المكلفة إلى ليبيا، قالوا إنهم دفعوا مبلغاً آخر قدره 1 200 دولار أمريكي للرحلة بالزورق إلى إيطاليا.

وقد أصبح الكثير من مهاجري بنغلاديش مثقلين بالديون. فقد باعوا الأراضي والأصول واقترضوا الأموال من الأصدقاء والأسرة لتغطية تكاليف رحلتهم إلى ليبيا. ووجد كثيرون أنهم غير قادرين على كسب ما يكفي من المال لسداد ديونهم. ولهذا السبب، عندما أصبحت ليبيا غير مستقرة وخطرة بشكل متزايد، رأوا أن العودة إلى ديارهم ليس خيارا. أما بالنسبة للمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة، فقد عملوا لشهور في ليبيا دون أن يحصلو على أي راتب. وفي بعض الحالات، وافق بعض أصحاب العمل على دفع تكاليف الرحلة بالزورق إلى ميناء لامبيدوزا بدلاً من دفع رواتبهم.

4.4.4 الوضع الراهن وآفاق المستقبل

سُبل العيش والأمن الغذائي

كان للرحلات التي تستغرق شهوراً في ظروف شاقة أثرها على المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة في إيطاليا، والذين تدهورت حالة أمنهم الغذائي طول الطريق. ولم يتمكّن المهاجرون الذين اختاروا هذا المسار من ادخار المال أثناء الرحلة، ونظراً لخلفيتهم الفقيرة بشكل عام، أصبحوا يعتمدون الآن بصورة كاملة على الدعم الخارجي، بما في ذلك المساعدة الغذائية.

وتعتبر ظروف الاستقبال في إيطاليا مُرضية بشكل عام، من حيث المساعدة الغذائية والمأوى على حد سواء. غير أن الأوضاع تتفاوت من حالة إلى حالة باختلاف مراكز الاستقبال. فكانت الأوضاع مقلقة بشكل خاص في المستوطنات غير الرسمية حيث يستطيع المهاجرون الاعتماد فقط على المساعدة من متطوعين وعلى هبات من منظمات المجتمع المدني لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، واجه المهاجرون صعوبات تتعلق بالاندماج في المجتمع المحلي الإيطالي، من حيث فرص العمل، واللغة، والتحاق الأطفال بالمدرسة.

> "إنك تبدو وكأنك لست من البشر."

مسببات الهجرة المتتالية

تبيَّن أثناء المناقشات الجماعية المركزة في بلدة لامبيدوزا، أن معظم المشاركين من غرب أفريقيا كانوا يريدون البقاء في إيطاليا إذا أمكنهم إيجاد عمل مستقر ودعم أقاربهم الموجودين في ديارهم. أما الآخرون الذين لديهم صلات مع مهاجرين في بلدان أوروبية أخرى فكانوا يعتزمون مواصلة الترحال.

وبالنسبة للمهاجرين من بنغلاديش، فأن أوروبا تحمل وعوداً بتحقيق مكاسب، وسداد الديون، والتحويلات المالية. وكان معظمهم يرغب في البقاء في إيطاليا وإيجاد عمل، والبعض يأمل في أن يكون له متجر صغير. وعلى العكس من ذلك، فإن المهاجرين من شرق أفريقيا والذين مكثوا في إيطاليا مدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، أعربوا جميعاً عن رغبتهم في مغادرة إيطاليا. فقد فوجئوا بالظروف المعيشية الرديئة للمهاجرين في روما وأرادوا مواصلة الترحال. وكان لكثير منهم صلات أسرية في ألمانيا أو هولندا أو المملكة المتحدة.

العودة إلى بلد المنشأ

أعرب بعض المهاجرين من غرب أفريقيا عن أسفهم لقرار الهجرة، ولا سيما بسبب المشاق التي واجهوها طوال الرحلة (بما في ذلك السجن، والضرب، والسرقة). غير أنهم بعد أيام قليلة في إيطاليا، كان هناك شعور عام بالأمل بينهم. ولم تكن العودة إلى الديار هي البديل بسبب الافتقار إلى خيارات كسب العيش.

وبالمثل، كان لدى المهاجرين من بنغلاديش في بلدة لامبيدوزا شعور متجدد بالأمل. فلم يأسفوا لقرار الهجرة حيث أنهم رأوا أنه لم تكن لهم أي فرصة في بنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العودة إلى الديار لم تعد خياراً نظراً لأنهم مثقلون بالديون.

أما المهاجرون من شرق أفريقيا، وأن كانوا أقل تفاؤلاً، فإنهم لم يأسفوا أيضاً لقرار الهجرة، وما زالوا يأملون في وعد العيش في أوروبا. غير أن الإريتريين في روما على وجه الخصوص قد وافقوا جميعاً على أنهم سيفضلون العودة إلى ديارهم إذا عاد السلام وإذا تحسَّنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

5.4 الاستنتاج – الدوافع الرئيسية للهجرة ودور الأمن الغذائي من منظور المهاجرين

عند فحص الأسباب التي أدت إلى الهجرة، من الضروري فصل الأسباب الأوَّلية التي جعلتهم يغادرون ديارهم عن الدوافع التي تجعلهم يواصلون رحلتهم.

ففي البلدان المتأثرة بالنزاع، مثل سوريا وأفغانستان، يعتبر الأثر المباشر للنزاع أحد الأسباب الفورية الأوَّلية التي دفعت الناس لمغادرة ديارهم. فأثار النزاع (انعدام الأمن، والقصف، والحصار، والبنية التحتية المدمرة) تسبب اضطراب سبل العيش والأسواق. وهذا بدوره يؤدي إلى التشرد، واستنزاف الأرصدة على نطاق واسع، وانعدام الأمن الغذائي. وهذه العوامل مجتمعة – وهي الأثر المباشر للنزاع، واضطراب سبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي – تؤدي إلى الهجرة الدولية على النحو الموضح في الشكل 4-17. وقد أظهرت روايات المهاجرين أيضاً أن العلاقة ليست خطية فقط نظراً لأن التشرد والهجرة في حد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتأجيج النزاع.

وعلى مدى عقود كثيرة، تضررت أفغانستان من جراء تعاقب الحروب والنزاع الداخلي، وقد تعرضت أيضاً لكوارث طبيعية متكررة مثل الجفاف وأحوال الطقس القاسية. وتعتبر الهجرة الدولية، ولا سيما بين الأفغان الأفضل حالاً بدرجة طفيفة، إحدى استراتيجيات التصدي المعتادة. فقد هاجر الكثيرون قبل ذلك ولديهم روابط وثيقة مع إيران وباكستان.

والأفغان الذين تركوا ديارهم مؤخراً لهم تجارب مماثلة لتجارب السوريين، حيث كان العنف والقمع من بين الدوافع الرئيسية للهجرة. غير أن الأفغان الذين عاشوا في إيران لسنوات كثيرة فضلوا المغادرة بسبب محدودية فرص كسب العيش في إيران وعدم القدرة على دفع التكاليف العالية لتعليم أطفالهم. وقد ضاعف من عوامل الدفع هذه تلك الروايات عن الفرص المتاحة في أوروبا، والتي جذبتهم للخروج من إيران بحثاً عن مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالهم.

وكان المهاجرون من غرب أفريقيا وشرق أفريقيا وبنغلاديش مدفوعين أساساً للهجرة بسبب قيود سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي. وتوضح قصصهم عدم إمكانية الحصول على عمل منتظم: حيث أن عجزهم عن إعالة أسرهم دفعهم إلى المغادرة بحثاً عن عمل مستقر. وفي حالة المهاجرين من شرق أفريقيا كان النزاع، وقضايا الأمن، والخدمة العسكرية الإلزامية من بين العوامل الإضافية التي أدّت إلى الهجرة.

ولم يُعرب المهاجرون من غرب أفريقيا عن رغبة جارفة في الذهاب إلى أوروبا. فكانوا يبحثون عن الاستقرار وسُبل العيش، وكان الكثيرون سيشعرون بالسعادة في البقاء حيثما تتاح هذه الفرص. ونظراً لأن هؤلاء المهاجرين لم يتمكنوا من إيجاد عمل مستقر على طول الطريق، فقد واصلوا الترحال. وهذه النتيجة تنعكس أيضاً بين السوريين: ففي تركيا، ومع وجود فرص أفضل ومزيد من المساعدات الغذائية، فإن كثيراً من السوريين يعتزمون البقاء. بينما في الأردن ولبنان يرغب معظمهم في الانتقال بحثاً عن خيارات أفضل لكسب العيش. وكانت لدى السوريين الذين وصلوا إلى اليونان عن طريق مسارات غير رسمية دوافع مماثلة للبحث عن الأمن الاقتصادي، وتطلعات واضحة إلى توفير حياة أفضل لأطفالهم. ولهذا، فإن مجموعة الخطوات المتدرجة التي تؤدي إلى مسارات الهجرة تعتبر مدفوعة بالبحث عن سُبل عيش مستقرة – بما في ذلك الفرص الاقتصادية، والتعليم، والأمن الغذائي.

ومع أن الدافع الأوَّلي للهجرة يختلف باختلاف السياقات، فإن المهاجرين واللاجئين يبحثون جميعاً عن الأمان وإمكانية إعالة أسرهم. ويعتبر الترحال المتتالي مدفوعاً برغبة مشتركة في الاستقرار، مع كون سُبل العيش والأمن الغذائي من عوامل الجذب الرئيسية.

الشكل 17.4: الحلقة المفرغة للنزاع، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة

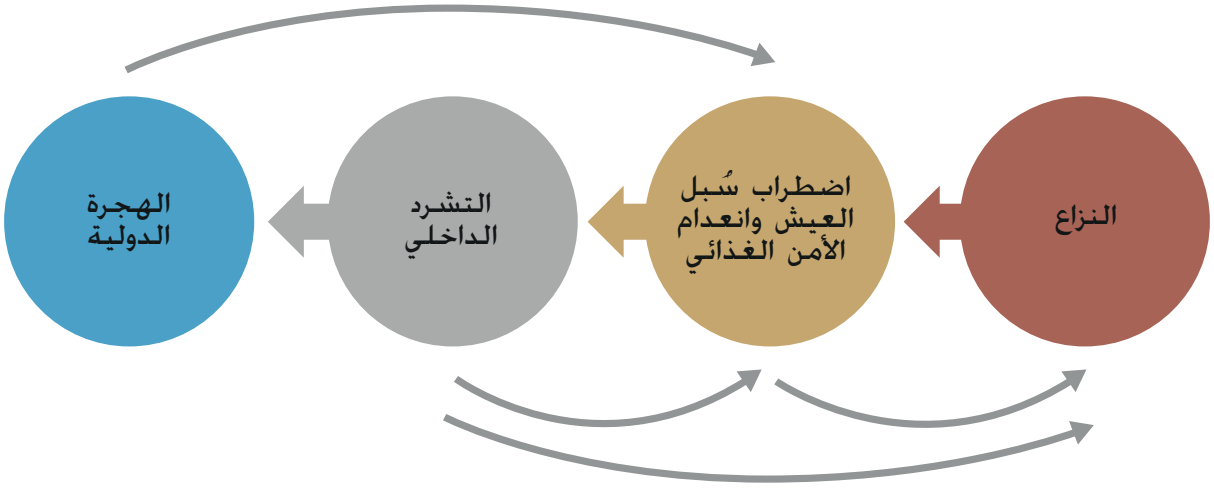

القسم 5

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

كان الغرض من هذه الدراسة هو فهم العلاقات المعقدة بين انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والهجرة. وإلى جانب التحليل الكمّي لدوافع الهجرة الدولية، تناولت هذه الدراسة بصورة فريدة وجهات نظر المهاجرين الدوليين، بمن فيهم اللاجئون.

يبقى معظم المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، داخل قاراتهم

بينما زادت الأعداد المطلقة للهجرة على مدى الخمسة عشرة عاماً الماضية، فإن عدد المهاجرين كنسبة مئوية من مجموع سكان العالم ظلت مستقرة عند نسبة تبلغ نحو 3 في المائة. وعلاوة على ذلك، يبقى معظم المهاجرين الدوليين داخل قاراتهم – فقرابة 9 مهاجرين أفريقيين من بين كل 10 يستقرون في القارة الأفريقية، بينما يستقر 8 مهاجرين آسيويين من بين كل 10 في قارة آسيا. ويعتبر التشرد القسري، بما في ذلك اللاجئون، والمشردون داخلياً، وملتمسو اللجوء، القضية الغالبة خارج البلدان الغنية: فالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف 9 لاجئين من بين كل 10. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الأكثر تأثراً بالنزاع يمكثون داخل بلدان المنشأ: ففي 80 في المائة من بلدان المنشأ لم يرحل أكثر من 90 في المائة من سكان عبر الحدود (البنك الدولي، 2016). وفي سوريا وحدها، فإن نصيب المشردين قسراً يتجاوز بالفعل 50 في المائة من عدد السكان. وحتى وقت قريب، أصبح لدى اقتصادات ناشئة مثل الهند، والصين، والمكسيك، وبنغلاديش، والفلبين أعلى معدلات الهجرة الصافية (السكان المغادرون أكثر من السكان القادمين)، ولكن سوريا تحتل الآن رأس القائمة.

يغادر الناس بلدانهم بسبب النزاع، واضطراب سُبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي بعد العديد من حالات التشرد الداخلي

أوضحت هذه الدراسة مختلف الروابط بين النزاع، والأمن الغذائي، والهجرة. ويعتبر النزاع أحد الروابط الرئيسية التي تؤدي مباشرة إلى الهجرة في بعض السياقات، بينما في سياقات أخرى يعتبر السبب الرئيسي للهجرة عدم استقرار سُبل العيش وانعدام الأمن الغذائي. غير أنه أثناء الفترات الممتدة للنزاع والهجرة، ستصبح الروابط أقل خطية، ويصبح السبب والنتيجة متشابكين ويُعزز كل منهما الآخر.

وفي البلدان المتأثرة بالنزاع، أوضحت التحليلات الكمية والنوعية على حد سواء أن الأثر المباشر للنزاع غالباً ما يدفع الناس إلى الفرار من ديارهم. وثمة نتيجة هامة تشير إلى أن تدفق اللاجئين إلى الخارج يتأثر بحدوث نزاع مسلح، ثم بدرجة أقل بسبب كوارث طبيعية وعوامل اقتصادية. وهذا يشير إلى أن اللاجئين ليسوا مهاجرين اقتصاديين، كما ذكر أحياناً في المناقشات العامة. وتشير النتائج إلى أن أي سنة إضافية من النزاع المسلح ستؤدي إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى الخارج بنسبة 4.0 في المائة. ويتضح أيضاً من التحليل الكمي أن البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من نقص التغذية، إلى جانب مؤشرات اقتصادية ونمو سكاني، تشهد مستويات هجرة أعلى. كما أن الناس الذين ينتمون إلى بلدان ذات مستويات عالية من نقص التغذية من الأرجح أن يتحولوا إلى لاجئين. فنقص التغذية يؤثر في تدفق المهاجرين بنسبة زيادة قدرها 9.1 في المائة.

وحتى في سياق النزاع الذي يتسم بالعنف، عندما يصبح الأمن البشري السبب الرئيسي للهجرة، يظل دور الأمن الغذائي بمثابة جزء لا يتجزأ. وعلى سبيل المثال، في سوريا وأفغانستان، فإن النزاع المسلح والعنف يرغمان الناس على مغادرة ديارهم ويتسببان في اضطراب سبل العيش والأسواق، مما يؤدي في أغلب الأحوال إلى انعدام الأمن الغذائي. وهذه العوامل مجتمعة – آثار النزاع، وحالات التشرد الداخلي المتعددة، واضطراب سبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي – تؤدي إلى هجرة دولية. وقد تبيَّن، بالنسبة للسوريين على وجه الخصوص، أن الناس قد شردوا داخلياً مرات كثيرة قبل اتخاذ القرار النهائي بمغادرة بلدهم.

غالباً ما تسافر الأسر معاً عندما تكون الهجرة ناجمة عن النزاع

في حالة الهجرة الناجمة عن النزاع، عادة ما تسافر أسر بكاملها معاً – فهي ترى غالباً في هذه الرحلة أملها الأخير قبل نفاد مواردها اللازمة للقيام بها. وبمجرد أن تصبح الأسر في مكان آمن، يقرر معظمها البقاء، بينما توجد لدى بعضها نية مواصلة الترحال. وهي ترسل الشباب من الذكور أولاً لاستطلاع المسارات من أجل تقليل المخاطر وخفض التكاليف، مع نيتها لطلب جمع شمل الأسرة في نهاية المطاف. وعلى العكس من ذلك، فإن المهاجرين الاقتصاديين – وهم غالباً من الشباب – يهاجرون عادة بمفردهم دون أن تكون لديهم النية الفورية لأن يلحق بهم أفراد أسرهم الآخرون.

الهجرة تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي

بينما يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي سبباً للهجرة، فإن الهجرة في حد ذاتها تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وغالباً ما تكون رحلة الهجرة طويلة وشاقة، وتمتد عبر بلدان كثيرة وتستغرق عدة أشهر، مع ترك الأسر بدون مصدر يعوَّل عليه لتوفير الدخل أو الغذاء. وغالباً ما تكون هذه الأسر مثقلة بالديون بسبب تمويل تكاليف رحلة المهاجر. ولهذا، يمكن أن تؤدي الهجرة، بصورة مؤقتة على الأقل، إلى زيادة انعدام أمنها الغذائي لمن بقي من الأسرة في الديار.

واستمرار سداد الديون يمكن أن يؤثر على الأمن الغذائي لأسرة المهاجر ذات الموارد المحدودة، أما عدم سدادها فيمكن أن يؤدي إلى أثر سلبي على سبل عيش الدائنين. وفي نهاية الأمر، فإن هذه المبالغ الطائلة من الديون غير المدفوعة قد حققت الأرباح وأتاحت سُبل كسب العيش للضالعين في الشبكة المعقدة للنقل والاتجار بالبشر على طول مسارات الهجرة.

انعدام الأمن الغذائي يدفع أيضاً إلى النزاع

يتضح من التحليل الكمي أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر أحد المحدِّدات الهامة لاحتمال حدوث نزاع مسلح وأحد الدوافع لشدة النزاع. وفي حين أن النمو الاقتصادي يُحد من احتمالات النزاع المسلح وشدته، فإن نقص التغذية يُعتبر واحداً من أهم وأكبر محدِّدات حالات النزاع المسلح.

وقد أيّدت البيانات النوعية هذه النتيجة الكمية. وأوضحت المناقشات الجماعية المركزة مع السوريين والأفغان أن انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع يمكن أن يزيد من تأجيج النزاع داخل دائرة مفرغة. ونظراً لأن أسرا كثيرة أصبحت مشردة داخلياً لفترات طويلة، فقد أفادت التقارير بأن بعض الأفراد قد أرغموا على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، وأن البعض الآخر ربما يختار الانضمام إلى الجماعات المسلحة باعتباره الخيار الوحيد لإطعام أسرهم. ولذلك، فإن الهجرة وانعدام الأمن الغذائي الناتجة عنها في هذا السياق يُؤججان النزاع بصورة جزئية.

تعتبر حالات التشرد السابقة أحد الدوافع الرئيسية للهجرة الخارجية

أوضح التحليل الكمي أن الهجرة السابقة تعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى هجرة جديدة، وهو ما يمكن أن يفسره إقامة شبكات للهجرة. فقد أصبحت الهجرة الدولية إحدى استراتيجيات التصدي المعتادة بالنسبة للأفغان الذين تأثروا بالحروب المتعاقبة، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية المتكررة، ولا سيما الجفاف. فقد أقام كثيرون روابط وثيقة في إيران وباكستان.

الهجرة المتتالية تدفعها الرغبة في الاستقرار وتسببها العوامل الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي

مع أن الدافع الأوليّ للهجرة يختلف باختلاف السياقات، فإن المهاجرين يبحثون عن نفس الشيء: الأمان والقدرة على إعالة أسرهم. فالترحال المتتالي تدفعه رغبة مشتركة في الاستقرار. ويعتبر الأمن الاقتصادي والغذائي من العوامل الرئيسية التي تدفع إلى الهجرة المتتالية.

والترحال المتتالي للمهاجرين تحدده الظروف في بلدان "العبور" إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، وفي داخل البلدان المجاورة، كان نصف اللاجئين السوريين في لبنان والأردن يفضلون الرحيل إلى بلد آخر، في حين أن ربع السوريين في تركيا يعتزمون الرحيل. ويمكن أن يُعزى ذلك بصورة جزئية إلى فرص العمل، وحجم المساعدة المقدمة، وما إذا كان يُنظر إلى المهاجرين على أنهم عبء على الخدمات الاجتماعية المحلية وعلى الخدمات العامة. وفي ليبيا، أدّت الأوضاع البائسة مؤخراً إلى زيادة الهجرة الخارجية للعمال المهاجرين الذين تم استيعابهم في السابق، كما هو الحال مع كثير من المهاجرين من بنغلاديش.

ومن بين العوامل الأخرى التي تحدِّد الهجرة المتتالية توافر الحد الأدنى من الموارد اللازمة لمواصلة الرحلة، أو مستويات التعليم، أو رأس المال البشري وما يرتبط بذلك من تطلعات، فضلاً عن الخلفيات العرقية.

أدى استخدام التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث ثورة في تدفق المعلومات

أدى الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث ثورة في نطاق الهجرة، وسرعتها، وطريقة تنظيمها. فلدى المهاجرين فرصة تكاد تكون كاملة للاطلاع على معلومات عن مسارات الهجرة المحتملة، وشبكات المهربين، والتكاليف ذات الصلة، والمخاطر، والفوائد المتوقعة من أجل استنارة اختياراتهم وقراراتهم. وكان لذلك آثار كبيرة بالنسبة للاستجابات المناسبة من جانب صناع السياسات ومجتمع العمل الإنساني.

2.5 التوصيات

وجدت هذه الدراسة أن الأمن الغذائي يعتبر أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر في الهجرة الدولية. وكانت لهذه النتائج آثار بعيدة المدى على **البرنامج** ومجتمع العمل الإنساني برمته. والتوصيات التالية موجَّهة إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية بالاستعداد والاستجابة للهجرة الدولية من أجل التصدي للأسباب الجذرية وآثار الهجرة.

- اعتماد نهج من شقين لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق التزام سياسي وحوار على أعلى المستويات، مع مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الكافية وتوفير العبور الآمن بالنسبة للمهاجرين الأكثر تأثراً والأضعف. فالمطلب الرئيسي للاجئين هو الحصول على مساعدة دولية تضمن وضع نهاية للأعمال العدائية حتى يمكنهم العودة وبدء عملية إعادة بناء حياتهم وسُبل عيشهم. وأقصى شاغل لديهم هو تجنب فقدان التواصل بين الأجيال مع نمو الأطفال بدون خدمات أساسية بما في ذلك التعليم.

- استثمار المزيد من الأموال في تعزيز سُبل العيش والأمن الغذائي في بلدان المنشأ وفي البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين. فالدعم المقدم لمناطق محيطة ببلدان المنشأ يعتبر أكثر فعالية من حيث التكلفة ويحقق فوائد اجتماعية على المدى الطويل عندما تنعم البلدان بالاستقرار.

- دعم الضعفاء في المجتمعات المحلية المضيفة. فكثير من المجتمعات المحلية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد استقبلت أعداداً كبيرة على نحو غير متناسب من اللاجئين على فترات ممتدة من الزمن، مما فرض عبئاً ثقيلاً على بنيتها التحتية وعلى خدماتها العامة. وتساعد مثل هذه الظروف على تأجيج العداء والنزاع مع مجتمعات اللاجئين، والذي تتزايد حدته بمرور الوقت نظراً لأن الاضطرابات التي تلحق بالدعم المقدم تصبح أكثر خطورة.

- دعم الإجراءات المتعددة الأطراف فيما بين صناع السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين استجابة للهجرة. فبفضل تكنولوجيا الهواتف النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي أتيحت للمهاجرين فرصة كاملة للاطلاع على المعلومات من أجل تعديل قراراتهم. ومن شأن تنفيذ سياسة مترابطة وموحدة للاجئين داخل الاتحاد الأوروبي، مع معايير متسقة للتعامل مع اللاجئين، والفوائد، واستمرار المساعدة، ومبادئ عامة للمعاملة أن يقلل من تفضيل اللاجئين لبلدان معيَّنة. وستتطلب المبادرة الحالية من جانب الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية مشتركة للعمل الخارجي بشأن الهجرة وإعلان الأمم المتحدة المتوقع بشأن اللاجئين والمهاجرين استثمارات أكثر استنارة وقائمة على أدلة بوسائل أكثر فعالية لمواجهة تحديات الهجرة الخارجية.

- إذكاء الوعي بين صناع السياسات والجمهور عن تباين مسارات المهاجرين بدرجة كبيرة. فالاشتراطات المبسَّطة التي تصنِّف جنسيات معينة على أنهم مهاجرون اقتصاديون كثيراً ما تثبت عدم صحتها، كما اتضح بشكل خاص بالنسبة للأفغان الذين هاجروا لأسباب متنوعة بدرجة كبيرة. وهذا يتضمن أيضاً توليد مزيد من الأدلة عن ديناميات الهجرة في بلدان ثالثة مثل ليبيا وإيران، والتي استوعبت قبل ذلك أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، وأصبحت الآن بوابة رئيسية للهجرة إلى أوروبا.

- إجراء مزيد من البحوث عن ديناميات الهجرة لفهم التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع والعوامل الأخرى التي ترغم الناس على مغادرة ديارهم. فالفهم الأعمق للطريقة التي تغيَّرت بها عمليات اتخاذ القرار لدى اللاجئين والمهاجرين، مع الحصول على تكنولوجيات الهواتف النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون مفيداً جدا. والواقع أن زيادة فهم كيفية حصول المهاجرين الدوليين على بيانات في الوقت الحقيقي واستخدامها يمكن أن يحسِّن تنوير الاستجابة لعمليات التشرد الواسعة النطاق، وأن يتيح فرصة كبيرة للتواصل مع أناس كان يصعب الوصول إليهم قبل ذلك.

الملاحق

الملحق الأول-ألف: النموذج

تستخدم هذه الدراسة نموذج منفعة عشوائية[14] أعدَّه Kirchhoff وIbanez (2001)، وIbanez وVelez (2008)، ثم طوَّعه Naudé (2008). فبينما استخدمت الدراستان الأوليان هذا النموذج لحالة الهجرة النازحة في كولومبيا التي نتجت بسبب العنف، توسعت الدراسة الأخيرة في استخدامه عن طريق إدراج التدهور البيئي الطبيعي السريع والكوارث الطبيعية ضمن أسباب الهجرة القسرية، كما تركز على الهجرة الدولية، ولكنها تقتصر على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتتوسع هذه الدراسة أكثر من ذلك في تطبيق هذا النموذج باستخدام مؤشرات الأمن الغذائي كحافز للهجرة الدولية، كما تركز بدرجة أكبر على الهجرة الصافية السلبية واللاجئين الذين يلتمسون اللجوء في الخارج على المستوى العالمي.

ويستند النموذج إلى إطار مفاهيمي ترتكز عليه قرارات فرادى الأسر بالهجرة التي تعتمد بصورة أساسية ليس فقط على الفوائد الاقتصادية الصافية المستمدة من الهجرة، وإنما على تهديدات الأمن البشري أيضا،[15] والتي يمكن أن تنشأ عن عوامل اقتصادية، بما في ذلك الأمن الغذائي، وعوامل ديمغرافية تتعلق بالنزاع، والكوارث الطبيعية، والتغيُّر البيئي. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى هجرة طوعية أو قسرية. وفي حين أن المهاجرين طوعاً غالباً ما تدفعهم عوامل اقتصادية مثل فرص العمالة الأفضل والأمن الغذائي، فإن الهجرات القسرية – حركة المهاجرين أو المشردين داخلياً – تنتج عن نزاعات وكوارث طبيعية أو بيئية، بما في ذلك الجفاف، والمجاعة، والزلازل، وأمواج تسونامي.

ويمكن التعبير عن الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة الطوعية و/أو القسرية في إطار مكون من بلدين على النحو التالي: نفترض وجود بلدين: بلد يحمل الرمز "m" وبلد يحمل رمز "s" ولديهما أسر أو أفراد يهاجرون من "s" إلى "m" وبالعكس. ويفترض النموذج أن الأفراد أو الأسر يهاجرون إذا كانت المنفعة[16] من الهجرة تفوق المنفعة من البقاء داخل البلد (Naudé، 2008: 8). وفي سياق يشمل البلدين، فإن الأسر أو الأفراد في البلد "s" سيهاجرون إلى البلد "m" إذا:

$$U_{im} > U_{is} \quad (1):$$

حيث يرمز U_{im} إلى المنفعة غير المباشرة من الهجرة إلى البلد "m" ويرمز U_{is} إلى المنفعة غير المباشرة من البقاء في البلد "s".

ونظراً لأن نموذج المنفعة العشوائية له مكونات حتمية ومكونات آثار عشوائية (Velez وIbanez، 2008)، فإن نموذج المنفعة العشوائية في المعادلة (1) يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$U_{im} = N_{im} + \varepsilon_{im}; \; \& \; U_{is} = N_{is} + \varepsilon_{is} \quad (2):$$

حيث يرمز N_{im} وN_{is} إلى مكونين حتميين ويرمز ε_{im} وε_{is} إلى مكونين للآثار العشوائية في نموذج المنفعة العشوائية.

ويتأثر قرار هجرة الأفراد أو الأسر إلى حد كبير بالمكونات الحتمية لنموذج المنفعة العشوائية (Naudé، 2008: 8). وتتضمن هذه المكونات الأجور النسبية أو فرص الدخل في كلا البلدين (W_{im} مقابل W_{is})، وتكلفة الهجرة (C_{im})، وتفادي الأسر للمخاطر (R_{im})، والتكلفة المتصلة بعبور الحدود الدولية (B_{im}) فضلاً عن الحصول على معلومات أساسية عن طريق شبكات اجتماعية يمكن أن تساعد على تخفيض التكاليف و/أو الحد من المخاطر، ويُعبَّر عنها بدالّة الهجرة النازحة الدولية المتخلفة (L_{im}). وعلاوة على ذلك، يمكن لصناع القرارات أن يضعوا أيضاً في اعتبارهم الأمن الغذائي (F_{im} مقابل F_{is}) مقابل عدم الاستقرار السياسي/النزاعات العنيفة، والأخطار/الكوارث الطبيعية (H_{mi} مقابل H_{si}).

[14] يتكون نموذج المنفعة العشوائية من مكونات حتمية، تُحسب باستخدام متغيرات ملحوظة، ومكونات أخطاء عشوائية غير ملحوظة.

[15] عبارة عن توليفة من التهديدات المرتبطة بالحرب، والإبادة الجماعية، وتشرد السكان بسبب العنف والخوف من العنف.

[16] تشمل المنفعة في هذا السياق الأمن البشري.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر بعض هذه المؤشرات أيضاً بمؤشرات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتأثر فرص الدخل في بلد ما بالتدهور البيئي الطويل الأجل والتدريجي أو بالندرة البيئية (N_S) أو بالضغط السكاني (الحجم والنمو) (D_S). وتمثل هذه المؤشرات الإجهاد البيئي والديمغرافي في بلد ما، ($W_{is} = W_{is}(N_S\ D_S)$ Naudé، 2008). ولهذا فإن قرار الهجرة يمكن أن يتأثر أيضاً باستراتيجيات سبل العيش، والمساواة في الدخل، ومعدل النمو السكان، والروابط بين المناطق الريفية الحضرية، فضلاً عن السياسات الحكومية من قبيل نُظم حيازة الأراضي. غير أن هذه الدراسة لم تبحث بعض هذه المتغيرات إما بسبب مشاكل تعددية المؤشرات الخطية أو عدم وجود بيانات مناسبة.

وعليه، يمكن التعبير عن دالّة المنفعة العشوائية الحتمية للأفراد "i" في بلد ما "$j\ (j= m, s)$، على النحو التالي (انظر أيضاً Velez وIbanez، 2008؛ وNaudé، 2008):

$$\mathcal{N}_{ij} = \alpha W_{ij} + \beta C_{ij} + \varphi P_{ij} + \mu F_{ij} + \lambda H_{ij} + \eta R_{ij} + \gamma B_{ij} + \phi L_{ij} \quad (3):$$

ويتم التعبير عن احتمال هجرة الفرد أو الأسرة "i" من البلد "s" إلى البلد "m" في وقت معين "t" على النحو التالي:

$$Prob_{it}\ (migration) = Prob_t\ (\alpha W_{imt} + \beta C_{imt} + \varphi P_{imt} + \mu F_{imt} + \lambda H_{imt} + \eta R_{imt} + \gamma B_{imt} + \phi L_{imt}) > \alpha W_{ist} + \beta C_{ist} + \varphi P_{ist} + \mu F_{ist} + \lambda H_{ist} + \eta R_{ist} + \gamma B_{ist} + \phi L_{ist} \quad (4):$$

ويمكن الحصول على مجموع الهجرة النازحة المتوقعة من البلد "s" إلى البلد "m" عن طريق جمع كل قيم "N" من أفراد أو أسر "i" في البلد "s" في أي وقت معين "t".

$$\mathcal{N}_s^m = \sum_{i=1}^{N} prob_{st}\ (migrants) \quad (5):$$

وبالمثل، فإن مجموع الهجرة النازحة المتوقعة من البلد "m" إلى البلد "s" يمكن الحصول عليه أيضاً على النحو التالي:

$$\mathcal{N}_s^m = \sum_{i=1}^{N} prob_{nt}\ (migrants) \quad (6):$$

وسيتم الحصول على المعدل الصافي المتوقع للهجرة في أي بلد "j" (m ,s = j) على النحو التالي:

$$M_j^n = M_s^m - M_m^s = M^n\ \ (W,C,P,F,H,R\ B) \quad (7)$$

وإذا كانت قيمة $M_j^n > 0$، فإن البلد "j" سوف يشهد هجرة وافدة صافية (الهجرة الوافدة تتجاوز الهجرة النازحة)، وإذا كانت $M_j^n < 0$، فإن البلد سيشهد هجرة نازحة صافية (الهجرة النازحة تتجاوز الهجرة الوافدة).

وينصب التركيز في هذه الدراسة على الهجرة النازحة الصافية أو الهجرة النازحة السلبية ($M_j^n < 0$).

ويوجد العديد من المحدِّدات المتغيرة زمنياً أو الثابتة الأثر للهجرة الصافية السلبية التي يمكن استخدامها في هذا النموذج في المعادلة (7).

والمكونات المتغيرة زمنياً هي متغيرات تختلف بمرور الوقت، بما في ذلك الفرص الاقتصادية (W)، وتكاليف الهجرة (C)، والديمغرافيا (N)، والإجهاد البيئي (D)، ومؤشرات انعدام الأمن الغذائي (F)، ومتغيرات النزاع وعدم الاستقرار السياسي (P)، والأخطار البيئية الطبيعية (H)، فضلاً عن تفادي المخاطر (R). أما المحدِّدات الثابتة زمنياً فتشمل متغيرات لا تختلف بمرور الوقت مثل عبور الحدود الدولية (B) وغير ذلك من السمات الثابتة الأثر الخاصة بالبلدان سواء الجغرافية والمؤسسية.

الملحق الأول-باء: البيانات

أشارت مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي إلى هجرة صافية وتدفق مهاجرين إلى الخارج من 323 من بلدان أو مناطق المنشأ[17] في العالم. وقد اختارت هذه الدراسة 88 من هذه البلدان أو المناطق التي شهدت هجرة صافية سلبية مرة واحدة على الأقل خلال إحدى فترات الخمس سنوات الواقعة بين عامي 1990 و 2015 ، وكذلك تلك التي أبلغت عن مستويات نقص التغذية في نفس الفترة؛ وقد شهد نحو 67 من هذه البلدان أو المناطق هجرة صافية سلبية في جميع الفترات. وعلاوة على ذلك، فقد تم تحليل تدفق الهجرة إلى الخارج فيما يخص 125 من بلدان أو مناطق المنشأ هذه.

ويُستخدم عام 1990 كخط أساس تقاس تبعاً له فترات الخمس سنوات، نظراً لتوافر معظم المتغيرات المستخدمة في التحليل. والأهم من ذلك أن البلدان قد بدأت بالإبلاغ عن بيانات نقص التغذية منذ أوائل عام 1990، ولكن فقط في فترات ثلاث أو خمس سنوات. وبناءً على ذلك، يجري تجميع المتغيرات الباقية أو متوسطاتها في فترات الخمس سنوات. وبينما يتم تجميع الهجرة السلبية الصافية وتدفق الهجرة، وكذلك وقوع النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية على مدى فترات الخمس سنوات، فإن القيمة المتوسطة للناتج المحلي الإجمالي للفرد ونمو الناتج المحلي الإجمالي تُحسب في فترات الخمس سنوات أو على مدى نفس الفترات. أما أرقام نهاية العام لكل فترة خمس سنوات، فتستخدم أيضاً بالنسبة لبعض المتغيرات مثل السكان، نظراً لأن هذه الأرقام تعتبر قيماً متراكمة لكل سنة متعاقبة.

الملحق الأول-جيم: استراتيجيات التقدير والنتائج

نظراً لأن هذا التحليل يستند إلى بيانات عالمية مُجمّعة في فترات الخمس سنوات الواقعة بين عامي 1990 و2015، فإنه يمكن التعبير عن المعادلة (7) بشكل أوضح على النحو التالي:

$$m_{jt} = x_{jt}\beta + c_j + u_{jt};\ j = 1, \dots, N;\ t = 2, \dots, T \quad (8)$$

حيث يرمز "m_{jt}" للهجرة الصافية لكل 000 1 من السكان من البلد "j" خلال الفترة "t"؛ ويرمز "x_{jt}" إلى الكمية المتجهة K×1 للمتغيرات التفسيرية، ويرمز "$_{jc}$" للسمات الثابتة زمنياً غير الملحوظة الخاصة بالبلدان، ويرمز "u_{jt}" إلى حدِّ الخطأ العشوائي المستقل والمتشابه التوزيع (d.i.i).

ويعتبر مقدِّر البيانات المجمّعة الدينامية، وتحديداً مقدَّر "طريقة العزوم المعمَّمة للنظم" (GMM) الخيار المفضل لمثل هذا التحليل حيث أنه يتناول عدة مشاكل تتعلق بالاقتصاد القياسي، والتي قد تنشأ عن تقدير المعادلة (8) إذا استُخدمت مقدِّرات خطية نموذجية مثل طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS). فأولاً، يمكن أن تُربط السمات الثابتة زمنياً غير الملحوظة الخاصة بالبلدان "cj" بالمتغيرات التفسيرية أو أن تسبّب تحيُّز المتغيرات المهملة. ثانياً، قد تكون هناك سببية عكسية بين الهجرة الصافية وبعض محدِّداتها (Naudé، 2008: 13). فعلى سبيل المثال، بينما قد يؤدي الضغط السكاني إلى هجرة خارجية، فإنه يمكن استخدام الهجرة الخارجية للتخفيف من الضغط السكاني في فترة لاحقة. وبالمثل، فإن الهجرة الصافية يمكن أن تؤثر على الفرص الاقتصادية عن طريق تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التغيرات في العمالة الماهرة. ثالثاً، هناك عملية دينامية في الهجرة؛ فقد يؤثر مستوى الهجرة السابق على المستوى الحالي إما بسبب استمرار الآثار (الشبكات، أو "الأسرة والأصدقاء") أو عدم الاستقرار (عودة المهاجرين). ويمكن ملاحظة العملية الدينامية في الهجرة عن طريق قيم المتخلفة الهجرة في معادلة التقدير.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (8) في قالب دينامي على النحو التالي في نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1):

$$m_{jt} - m_{jt-1} = \Delta m_{jt} = \gamma_t + \alpha m_{jt-1} + x`_{jt}\beta + c_j + u_{jt} \quad (9)$$

ويمكن عرضها بشكل أنسب على النحو التالي:

$$m_{jt} = \gamma_t + (\alpha+1)\, m_{jt-1} + x`_{jt}\beta + c_j + u_{jt} \quad (10)$$

واستخدام نهج الفَرق الأول في المعادلة (10) يمكن أن يستبعد المكونات الثابتة زمنياً، ويلغي المصادر المحتملة لتحيُّز المتغيرات المهملة في التقدير.

$$\Delta m_{jt} = \Delta\gamma_t + (\alpha+1)\,\Delta m_{jt-1} + \Delta x`_{jt}\beta + \Delta u_{jt} \quad (11)$$

[17] لم ترتب مجموعة بيانات الهجرة الصافية التابعة للبنك الدولي على أساس البلدان القائمة فقط لكنها شملت أيضا بعض المناطق والأقاليم في البلدان القائمة.

حيث يرمز "Δm_{jt}" إلى الفرق في الهجرة الصافية خلال الفترة، ويرمز "$\Delta\gamma_t$" إلى حدود التقاطع الخاص بالفترة، على النحو المذكور أعلاه.

ومع هذا، فإن الأخذ بنهج الفَرق الأول في المعادلة (11) يسفر عن مشكلة أخرى، إذ أنه سيؤدي إلى ربط المتغيرات المنحدرة بحدّ الخطأ (فمثلاً يتوقف "Δm_{jt-1}" على "u_{jt-1}"). وسيتم ضبط هذه المشكلة باستخدام متغيرات مساعدة بالنسبة للمتغيرات المنحدرة الداخلية. ويقترح Arellano وBond (1991) استخدام المستويات المتخلفة للمتغيرات المنحدرة (مثلاً، "m_{jt-k}") كأدوات لضبط المشاكل الداخلية واستخلاص مقدِّر "طريقة العزوم المعمَّمة للفروق".

وقد تبيَّن بعد ذلك أنه عندما يكون عدد الفترات الزمنية المستخدم ضئيلاً نسبيا، فقد لا تكون المستويات المتخلفة للمتغيرات المنحدرة أدوات جيدة للمتغيرات المختلفة، خاصة إذا اتبعت الأخيرة مساراً عشوائياً (Bond وHoeffler وTemple، 2011).

وبعد مساهمات من Arellano وBover (1995) وBlundell وBond (1998)، أصبح من المعتاد الآن استخدام مقدِّر "طريقة العزوم المعمَّمة للنظم"، والذي يضيف إلى معادلة الفروق في (11)، معادلة أخرى في المستويات، مع الأدوات في الفروق الأولى. ولهذا فإن مقدِّر "طريقة العزوم المعمَّمة للنظم" يتكون من تقدير كليهما (في المستويات)، باستخدام فروق متخلفة (مثل "Δm_{jt-k}") كأدوات، (والتي توجد في الفروق الأولى)، باستخدام مستويات متخلفة (مثل "m_{it-j}") كأدوات (انظر Arellano وBover، 1995؛ وBlundell وBond، 1998). وإحدى فوائد نهج معادلة النُظم هذا مقارنة بنهج مقدِّر "طريقة العزوم المعمَّمة للفروق" هو أنه باستطاعة المرء الآن إدراج المتغيرات المنحدرة الثابتة زمنياً والتي كانت ستُستبعد بخلاف ذلك (Roodman، 2008). ويقدِّم الجدول ألف-3-1 دوافع الهجرة الدولية باستخدام بيانات مُجمّعة دينامية تمتد على مدى الفترة من 1990 إلى 2015 في ثلاث استراتيجيات للتقدير (خطوة واحدة، وخطوة واحدة حصينة، وخطوتان).[18] وتعرض النتائج بالنسبة لبلدان أو مناطق المنشأ التي شهدت هجرة صافية سلبية لمرة واحدة على الأقل في فترات الخمس سنوات على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية (مجموعة غير متوازنة) وكذلك بالنسبة لتلك البلدان التي شهدت هجرة صافية سلبية في فترات بكاملها (مجموعة متوازنة). وعلاوة على ذلك، فإن التحليل التشخيصي المعروض في أسفل كل جدول يوضح أن المواصفات العامة صحيحة: فعدد الأدوات لا يتجاوز عدد المجموعات، واختبار Sargan عن الإفراط في تحديد القيود على الأدوات لا يمكن أن يُلغي الفرضية الصفرية بصلاحية هذه القيود، كما أن اختبار Bond-Arellano لا يمكن أن يُلغي الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقات ترابط تلقائي من الدرجة الثانية.

[18] يقوم تقدير الخطوة الواحدة الحصينة بتصحيح المقدِّرات الحصينة لمصفوفة تغايُر البارامترات المقدَّرة، بخلاف تقدير الخطوة الواحدة. وتقدير الخطوة الواحدة الحصينة وتقدير الخطوتين كلاهما يُعتبران مقدِّرين متسقين، بيد أن التقدير الأخير أكثر كفاءة بصورة مقاربة حيث أنه يستخدم إجراءات تصحيح العينة المحددة كمصفوفات للترجيح التي طورها Windmeijer (2005).

الجدول ألف 1.3: صافي الهجرة النازحة لكل 000 1 من السكان؛
تقديرات طريقة العزوم المعمَّمة للنظم، 1990-2015

	مجموعة غير متوازنة			مجموعة متوازنة		
	خطوة واحدة (1)	خطوة واحدة حصينة (2)	خطوتان (3)	خطوة واحدة (1)	خطوة واحدة حصينة (2)	خطوتان (3)
التقاطع	– 2.153 (2.142)	– 2.153 (2.972)	– 1.226 (1.655)	– 3.521 (2.493)	– 3.521 (3.635)	– 3.308** (1.620)
صافي الهجرة النازحة (القيمة المتخلفة)	– 0.235*** (0.061)	– 0.235*** (0.063)	– 0.231*** (0.040)	– 0.220*** (0.068)	– 0.220*** (0.077)	– 0.188*** (0.030)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	1.818** (0.743)	1.818* (0.970)	0.971 (0.592)	2.068*** (0.779)	2.068* (1.156)	1.385** (0.607)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.120** (0.475)	1.120* (0.627)	0.670* (0.344)	1.428*** (0.529)	1.428** (0.656)	1.050*** (0.327)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المتخلفة)	0.218 (0.247)	0.218 (0.562)	– 0.088 (0.180)	0.125 (0.273)	0.125 (0.703)	0.084 (0.142)
السكان (القيمة المتخلفة)	– 0.191** (0.089)	– 0.191** (0.073)	– 0.169*** (0.041)	– 0.144 (0.091)	– 0.144* (0.075)	– 0.138*** (0.028)
نقص التغذية (القيمة المتخلفة)	– 1.567*** (0.360)	– 1.567* (0.869)	– 1.162*** (0.328)	– 1.956*** (0.415)	– 1.956* (1.111)	– 1.510*** (0.342)
وقوع النزاع المسلح	– 2.071* (1.147)	– 2.071** (0.975)	– 1.719*** (0.513)	– 1.793 (1.102)	– 1.793* (1.054)	– 1.718*** (0.363)
وقوع الكوارث الطبيعية	– 0.017 (0.071)	– 0.017 (0.030)	– 0.024** (0.011)	– 0.043 (0.075)	– 0.043 (0.029)	– 0.035*** (0.008)
التشخيص						
عدد الملاحظات	233	233	233	200	200	200
عدد المجموعات	88	88	88	67	67	67
عدد الأدوات	39	39	39	39	39	39

*p<0.1؛ **p<0.05؛ ***p<0.01؛ ملحوظة: الأخطاء المعيارية الحصينة موضوعة بين قوسين

اختبار Sargan عن الإفراط في تحديد القيود؛ مجموعة غير متوازنة: Prob > $\chi 2$ = 0.019 ;(28) = 48.17 $\chi 2$؛ ومجموعة متوازنة: Prob > $\chi 2$ = 0.451 ;(28) = 28.75 $\chi 2$

اختبار Hansen عن الإفراط في تحديد القيود؛ مجموعة غير متوازنة: Prob > $\chi 2$ = 0.638 ;(28) = 24.81 $\chi 2$؛ ومجموعة متوازنة: Prob > $\chi 2$ = 0.552 ;(28) = 23.97 $\chi 2$

اختبار Arellano-Bond للترابط التلقائي من الدرجة الثاني في الفروق الأولى: z = 0.552 ;Pr > z = 0.59 ;z = 0.70 ;Pr > z = 942

الجدول ألف 2.3: اللاجئون لكل 000 1 من السكان:
تقديرات طريقة العزوم المعمَّمة للنظم، 1990-2015

	خطوة واحدة (1)	خطوة واحدة حصينة (2)	خطوتان (3)
التقاطع	0.191 (0.160)	0.191 (0.192)	0.103 (0.137)
لوغاريتم اللاجئين (القيمة المتخلفة)	0.272*** (0.065)	0.272*** (0.079)	0.247*** (0.053)
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد	0.074 (0.150)	0.074 (0.198)	– 0.273** (0.137)
لوغاريتم نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.054 (0.099)	0.054 (0.114)	0.186** (0.084)
لوغاريتم نمو الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المتخلفة)	– 0.193*** (0.067)	– 0.193** (0.089)	– 0.019 (0.061)
لوغاريتم السكان (القيمة المتخلفة)	0.731 (1.068)	0.731 (1.174)	0.230 (0.913)
نقص التغذية (نسبة السكان) (القيمة المتخلفة)	1.899*** (0.577)	1.899** (0.792)	1.521*** (0.557)
وقوع نزاع مسلح (> = 25 وفاة)	0.397*** (0.147)	0.397** (0.193)	0.160 (0.108)
وقوع كوارث طبيعية	– 0.015 (0.011)	– 0.015 (0.017)	– 0.003 (0.013)
التشخيص			
عدد الملاحظات	233	233	233
عدد المجموعات	88	88	88
عدد الأدوات	39	39	39

*p<0.1؛ **p<0.05؛ ***p<0.01؛ ملحوظة: الأخطاء المعيارية الحصينة موضوعة بين قوسين

اختبار Sargan عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (19) = 59.74; Prob > $\chi2$ = 0.000

اختبار Hansen عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (19) =25.63; Prob > $\chi2$ = 0.141

اختبار Arellano-Bond للترابط التلقائي من الدرجة الثاني في الفروق الأولى على المستوى العالمي: z = - 0.99; Pr > z = 0.320

الجدول ألف 3.3: اللاجئون لكل 000 1 من السكان حسب نوع النزاع المسلح: تقديرات طريقة العزوم المعمَّمة للنظم والفروق، 1990-2015

	خطوة واحدة (1)	خطوة واحدة حصينة (2)	خطوتان (3)
لوغاريتم اللاجئين (القيمة المتخلفة)	0.225***	0.225**	0.209***
	(0.031)	(0.092)	(0.026)
نزاع مسلح غير نظامي مع 25 حالة وفاة في 25 معركة على الأقل	0.000	0.000	0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
نزاع مسلح غير نظامي مع 25 حالة وفاة في 25 معركة على الأقل (القيمة المتخلفة)	0.000	0.000	0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
نزاع مسلح بين الدول مع 25 حالة وفاة في المعارك	0.051	0.051	0.118
	(0.161)	(0.097)	(0.106)
نزاع مسلح بين الدول مع 25 حالة وفاة في المعارك (القيمة المتخلفة)	– 0.030	– 0.030	– 0.041
	(0.149)	(0.112)	(0.039)
نزاع داخلي مع 25 حالة وفاة على الأقل في المعارك	0.035*	0.035	0.035***
	(0.020)	(0.048)	(0.013)
نزاع داخلي مع 25 حالة وفاة على الأقل في المعارك (القيمة المتخلفة)	0.136***	0.136***	0.135***
	(0.022)	(0.035)	(0.017)
نزاع داخلي مدوَّل مع 25 حالة وفاة على الأقل في المعارك	0.283***	0.283***	0.346***
	(0.055)	(0.087)	(0.031)
نزاع داخلي مدوَّل مع 25 حالة وفاة على الأقل في المعارك (القيمة المتخلفة)	0.201***	0.201***	0.190***
	(0.037)	(0.059)	(0.022)
التشخيص			
عدد الملاحظات	564	564	564
عدد المجموعات	188	188	188
عدد الأدوات	36	36	36

*p<0.1; **p<0.05; ***p<0.01؛ ملحوظة: الأخطاء المعيارية الحصينة موضوعة بين قوسين

اختبار Sargan عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (22) = 56.24; Prob > $\chi2$ = 0.000

اختبار Hansen عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (19) =14.64.5; Prob > $\chi2$ = 0.007

اختبار Arellano-Bond للترابط التلقائي من الدرجة الثاني في الفروق الأولى على المستوى العالمي: z = – 0.74; Pr > z = 0.459

الجدول ألف 4.3: نتائج انحدار الوحدات الاحتمالية بالنسبة لأرجحية النزاع المسلح، 1990-2015

	المعامل (SD. E)
التقاطع	– 1.566*** (0.330)
الهجرة الصافية	0.001 (0.001)
نسبة نقص التغذية (%من مجموع السكان)	0.024*** (0.004)
وقوع كوارث طبيعية (1=نعم)	0.416* (0.286)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	– 0.018** (0.007)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.021 (0.055)
Pseudo R2	0.201***

*p<0.1؛ **p<0.05؛ ***p<0.01؛ ملحوظة: الأخطاء المعيارية الحصينة موضوعة بين قوسين

الجدول ألف 5.3: شدة النزاع المسلح؛ تقديرات طريقة العزوم المعمَّمة للنظم والفروق، 1990-2015

	خطوة واحدة (1)	خطوة واحدة حصينة (2)	خطوتان (3)
المزايا	– 0.459* (0.253)	– 0.459 (0.437)	– 0.098 (0.103)
وقوع النزاع المسلح (> - 25 حالة وفاة) (القيمة المتخلفة)	– 0.363* (0.201)	– 0.363 (0.219)	– 0.387*** (0.073)
وقوع كوارث طبيعية (بالعدد)	0.023* (0.012)	0.023 (0.028)	0.006 (0.009)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	0.073 (0.085)	0.073 (0.127)	– 0.024 (0.037)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	– 0.005 (0.054)	– 0.005 (0.072)	– 0.018 (0.013)
نسبة نقص التغذية (في المائة من مجموع السكان)	0.028 (0.029)	0.028 (0.035)	0.023** (0.011)
الهجرة النازحة الصافية (القيمة المتخلفة)	0.010 (0.006)	0.010* (0.005)	0.004** (0.002)
التشخيص			
عدد الملاحظات	232	232	232
عدد المجموعات	88	88	88
عدد الأدوات	39	39	39

*p<0.1؛ **p<0.05؛ ***p<0.01؛ ملحوظة: الأخطاء المعيارية الحصينة موضوعة بين قوسين

اختبار Sargan عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (30) = 22.53; Prob > $\chi2$ = 0.834

اختبار Hansen عن الإفراط في تحديد القيود على المستوى العالمي: $\chi2$ (30) =22.35; Prob > $\chi2$ = 0.841

اختبار Arellano-Bond للترابط التلقائي من الدرجة الثاني في الفروق الأولى على المستوى العالمي: z = 1.10; Pr > z = 0.273

المراجع

tracted crises. Notes. http://doi.org/10.1519/JSC.0b013e3181b8666e

Hatton, T. J., & Williamson, J. G. (2004). International Migration in the Long Run: Positive Selection, Negative Selection, and Policy. Labor Mobility and the World Economy. Retrieved from http://dx.doi.org/10.1007/978-3-540-31045-7_1

Ibáñez, A. M., & Vélez, C. E. (2008). Civil Conflict and Forced Migration: The Micro Determinants and Welfare Losses of Displacement in Colombia. World Development, 36(4), 659–676. http://doi.org/10.1016/j.worlddev.2007.04.013

IOM. (2015). World Migration Report 1015; Migrants and Cities: New Partnerships to Manage Mobility.

Kirchhoff, S & A.M. Ibanez. (2001). Displacement Due to Violence in Colombia: Determinants and Consequences at the Household Level. ZEF Discussion Paper No. 41.

Lucas, R. E. B. (2006). Migration and Economic Development in Africa: A Review of Evidence. Journal of African Economies, 15(Supplement 2), 337–395. http://doi.org/10.1093/jafeco/ejl032

Melander, E. (2015). Organized Violence in the World 2015. Retrieved from http://www.pcr.uu.se/digitalAssets/61/61335_3brochure2.pdf

Mufukidze, J. (2006). A discussion of migration and migration patterns and flows in Africa. In Views on migration in Sub-Saharan Africa: Proceedings of an African Migration Alliance Workshop (pp. 103–129). Retrieved from http://www.hsrc.ac.za/en/research-data/view/2604

Naudé, W. (2008). Conflict, Disasters and No Jobs: Reasons for international migration from sub-Saharan Africa. United Nations University WIDER Research Paper, (85).

Pettersson, T., & Wallensteen, P. (2015). Armed conflicts, 1946-2014. Journal of Peace Research, 52(4), 536–550. http://doi.org/10.1177/0022343315595927

Adepoju, A. (2008). Migration and social policy in sub-Saharan Africa.

Angenendt, S., Koch, A., Meier, A., & Annekochswp-berlinorg, A. K. (2016). Development cooperation and addressing " root causes ," (May), 29–30.

Arellano, M., & Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of erro-components model. Journal of Econometrics, 68(29–51), 29–51.

Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models, 87.

Brinkman, H., & Hendrix, C. S. (2011). Food Insecurity and Violent Conflict : Causes , Consequences , and Addressing the Challenges. Challenges, (July), 1–28. Retrieved from http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp238358.pdf

Collier, P. (2009). War, guns and votes: Democracy in dangerous places. New York: HarperCollins Publishers.

Collier, P. (2013). Exodus : how migration is changing our world (First). New York, London: Oxford University press.

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and Grievance in Civil War Greed. Oxford Economic Papers, 56, 563–595. http://doi.org/10.1093/oep/gpf064

Crisp, J. (2006). Forced displacement in Africa: Dimensions, difficulties, and policy directions. Refugee Survey Quarterly, 29(3), 1–27. http://doi.org/10.1093/rsq/hdq031

Deng, L. B. (2002). Confronting Civil War: a Comparative Study of Household Assets Managment in Southern Sudan.

Deng, L. B. (2008). Are non-poor households always less vulnerable? The case of households exposed to protracted civil war in Southern Sudan. Disasters, 32(3), 377–398.

ECA. (2006). The Demographic Profile of African Countries.

FAO WFP. (2010). The State of Food Insecurity in the World: Addressing food insecurity in pro-

Roodman, B. D. (2008). A note on the Theme of Too Many Instruments. Center for Global Development.

Sachs, J. D. (2016). Toward an International Migration Regime †. American Economic Review, 106(5), 451–455. http://doi.org/10.1257/aer.p20161064

Snorek, J., Sibson, V., & Jeal, J. A. (2016). Labouring in a Conflict Zone : Lucrative but Dangerous Prospects for Niger's Migrants in Libya. Research GATE.

UN. (2016). International Migration Report 2015.

UN DESA. (2015). World Population Prospects: The 2015 Revision.

UNHCR. (2016). Global forced displacement hits record high. Retrieved November 11, 2016, from http://www.unhcr.org/news/latest/2016/6/5763b65a4/global-forced-displacement-hits-record-high.html

UNU-WIDER. (2016). How should the international community respond to migration and refugees? Blog. Retrieved November 11, 2016, from https://www.wider.unu.edu/publication/how-should-international-community-respond-migration-and-refugees.

WFP. (2015). Hunger without borders: The Hidden Links between Food Insecurity, Violence and Migration in the Northern Triangle of Central America.

WFP - Regional Bureau Cairo. (2016). Food Security Outcome Trends among Syrian Refugees. Based on Post-Distribution Monitoring data collected in Jordan, Lebanon, Turkey, Iraq and Egypt in quarter 1 (January –March 2016).

Windmeijer, F., (2005). a Finite Sample Correction for the Variance of Linear Efficient Two--Steps Gmm Estimators. Journal of Econometrics, 126, 25–51.

World Bank. (2011). Migration and Remittances FACTBOOK 2011.

World Bank. (2016). Forcibly Displaced: Toward a Development approach supporting refugees, the internally displaced and their host. http://doi.org/10.1596/978-1-4648-0938-5

World Bank. (2016). Migration and Remittances. http://doi.org/10.1080/17441730.2013.785721

الصور

الصفحة 2 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 4 Fernandez Diego/WFP؛ الصفحة 5 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 6 Skullerud Rein/WFP؛ الصفحة 7 Pavone Alessandro/WFP؛ الصفحة 8 Buhr Silke/WFP؛ الصفحة 10 Vennize Marie Inger/WFP؛ الصفحة 11 Mithon Kamrul/WFP؛ الصفحة 12 Tewelde Michael/WFP؛ الصفحة 13 Tewelde Michael/WFP؛ الصفحة 15 Fernandez Diego/WFP؛ الصفحة 17 Hogg Jonny/WFP؛ الصفحة 18 Saleh Al Hussam/WFP؛ الصفحة 20 Mithon Kamrul/WFP؛ الصفحة 21 Dhanji Kabir/WFP؛ الصفحة 23 Dhanji Kabir/WFP؛ الصفحة 25 Dhanji Kabir/WFP؛ الصفحة 27 Avagianos Pavlos/UNHCR؛ الصفحة 29 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 30 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 32 Hogg Jonny/WFP؛ الصفحة 34 Saleh Al Hussam/WFP؛ الصفحة 38 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 41 Kassaby El Dina/WFP؛ الصفحة 42 Casey Eoin/WFP؛ الصفحة 44 Casey Eoin/WFP؛ الصفحة 46 Casey Eoin/WFP؛ الصفحة 48 Avagianos Pavlos/UNHCR؛ الصفحة 50 Baraze Amadou/WFP؛ الصفحة 52 Crittle Simon/WFP؛ الصفحة 55 Malavolta Francesco/UNHCR؛ الصفحة 56 Malavolta Francesco/UNHCR؛ الصفحة 59 Dhanji Kabir/WFP؛ الصفحة 60 Tewelde Michael/WFP؛ الصفحة 61 Dhanji Kabir/WFP؛ الصفحة 62 Fernandez Diego/WFP؛ الصفحة 63 Bahbahani Al Mohammed/WFP؛ الصفحة 75 Masciarelli Alexis/WFP.

UNHC

تاريخ النشر: مايو/أيار 2017 – التنقيح الأول

أجرى برنامج الأغذية العالمي هذه الدراسة لتحديد الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي وعوامل أخرى لإرغام الناس على الهجرة عبر الحدود. وتُعبِّر هذه الدراسة، التي استندت إلى بحوث كمية ونوعية، على أصوات الناس الذين غادروا البلدان التي نشأوا فيها عن طريق عرض الروايات الشخصية لمهاجرين من مختلف البلدان. وقد استمدت هذه الروايات من مقابلات تمت في تركيا، والأردن، ولبنان، وإيطاليا، واليونان.

وتوضح هذه الدراسة أن البلدان التي تواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي والنزاع تشهد أكبر هجرة خارجية. كما حدَّدت الدراسة أنه بمجرد أن تبدأ رحلة المهاجر، يصبح الأمن الغذائي والاقتصادي من بين العوامل الحاسمة في اتخاذ القرار بشأن مواصلة الرحلة أو الاستقرار في مكان معين.

ويقدِّم التقرير توصيات لصناع السياسات والمنظمات الإنسانية المعنية بالاستعداد والاستجابة للهجرة الدولية مع التركيز على التشرد القسري. ونظراً للطفرة غير المسبوقة في التشرد القسري خلال السنوات الأخيرة، تؤكد النتائج الحاجة إلى منع النزاع والاستثمار في الأمن الغذائي في بلد المنشأ الذي ينتمي إليه هؤلاء الناس أو بالقرب منه. فالقيام بذلك يمكن أن يمنع المزيد من التشرد، ويُحد من تدفقات الهجرة القسرية المتتالية، ويؤدي إلى تدخلات إنسانية أكثر فعالية من حيث التكلفة، ويحقق المزيد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

wfp.vaminfo@wfp.org
www.wfp.org/at-the-root-of-exodus

WFP
wfp.org
vam
food security analysis